صيغ المعمولات

بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي

إعداد الدكتور

د. محمد محمود محمد صبري الجبة

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة – جامعة الأزهر ـ مصر

MohammedAljabbeh.33@azhar.edu.eg

صيغ المعمولات بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي

محمد محمود محمد صبري الجُبَّة
قسم اللغويات - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين - دمياط الجديدة - جامعة الأزهر - مصر
البريد الالكتروني : MohammedAljabbeh.33@azhar.edu.eg

الملخص :

أتى هذا البحث ليُرَكِّزَ على ما فترضه النحاة في صيغ المعمولات ومدى موافقة هذه القواعد المفترضة للواقع اللغوي؛ إذْ إنهم لمَّا أولوا العاملَ اهتمامًا بالغًا ارتدَّ أثر ذلك على المعمول. حيث افترض النحويون في المعمولات صيغًا ثابتة، وقرَّروا ذلك من خلال النظر إلى صيغة المعمول الغالبة في الاستعمال اللغوي، كتعريفها، وتنكيرها، والبنى الشكلية للمعمولات من حيث اسميتها وفعليتها، أو جمودها واشتقاقها، أو اقترانها ببعض الأدوات، أو من حيث بناؤها وإعرابها، إلا أنه بالنظر إلى الواقع اللغوي وجدنا المعمولات لم تلتزم الصيغ التي افترضت بموجبها القواعد النحوية؛ إذ خرجت كثيرٌ من الصيغ عن إطار فرضية القاعدة المقررة، فكان على النحويين إيجاد ما يبرر هذا الخروج، ويجعله في داخل الإطار المقرر للقاعدة، فأتت بعض محاولاتهم متمحَّلةً، وبعضُها الآخر ضمانًا لانضباط القاعدة. وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث سُبقت بتمهيد تناولت فيه مفهوم الافتراض لغة، واصطلاحًا، وعلاقته بمصطلحات نحوية أخرى، والعلامات الدالة عليه في كتب النحو. أما مباحث الدراسة الثلاثة فقد جاءت على هذا النحو: المبحث الأول: صيغة المعمول من حيث التعريف والتنكير بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي. والمبحث الثاني: صيغة المعمول من حيث البنية الشكلية بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي. والمبحث الثالث: صيغة المعمول من حيث الإعراب والبناء بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي. واختتمت الدراسة بخاتمة ضمَّت أهم النتائج التي أسفر عنها البحث، أعقبتها قائمة بمصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية : تذكرة ابن مكتوم - قيد الأوابد - المسائل الخمسون - صيغ المعمولات -الافتراض النحوي - الواقع اللغوي .

Formulas between syntactic assumptions and linguistic reality

Muhammad Mahmoud Muhammad Sabri al-Jabbah
Linguistics Department - College of Islamic and Arabic Studies for Boys - New Damietta - Al-Azhar University – Egypt
e-mail: MohammedAljabbeh.33@azhar.edu.eg

Abstract:
This paper came to assure what was assumed by grammarians concerning predicate formulas and to show to what extent these hypothetical rules apply to linguistic reality ;since when they gave great interest to the subject ,this affected the predicate. Grammarians have assumed fixed formulas of predicates. They decided to do so through observing the predicate formula which is common in linguistic use such as making it definite and indefinite ,using predicate forms as a noun or a verb, being aplastic or derivative, being connected with some articles or their declension and syntax .Though, through observing the linguistic reality, it was noticed that predicates didn't always restrict to the formulas assumed by grammar rules. A lot of formulas went away from the hypothesis of the applied rule, so grammarians had to find the cause of this and to find a way to restrict them to the applied frame of the rule. Some of their trials were glancing and others came to assure the rule's precision. This paper includes an introduction and three research elements preceded by a preface ,in which I

handled the meaning of hypothesis , linguistically and idiomatically ,and its relationship with other grammatical idioms and its signs in grammar books. As for the three research elements, they came as follows: The first research element : Predicate formula as definite and indefinite between grammatical hypothesis and linguistic reality. The second research element :Predicate formula as a structure between grammatical hypothesis and linguistic reality. The third research element : Predicate formula in declension and syntax between grammatical hypothesis and linguistic reality. The study was concluded by a conclusion including the most important results of the research and it was followed by a list of the research resources and references.

Keywords: The Ibn Maktoum Remembrance - The Book of Al-Awad - The Fifty Issues - Formulas of Commitments - Syntactic Assumption - Linguistic Reality.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله كما افتتحَ كتابَهُ الكريم وفرقانَهُ العظيم، وصلى الله على سيدنا محمدٍ أتمِّ بريته خيرًا وفضلًا، وأطيبهم فرعًا واصلًا، وعلى آله الذين أذهب عنهم الأرجاس، وطهَّرهم من الأدناس، وجعل مودَّتهم أجرًا له على الناس.

وبعدُ،

فلا أعرفُ شرفًا للعربيَّةِ أعلى من شرف نزولِ القرآن العظيم بها، ولا علماء أعلى كعبًا من هؤلاء العلماء الذين حملوا على عواتقهم عبء تقعيدها، وتحملوا مشقةَ ترويض حُرَّةٍ جموحٍ يصعب ترويضها وتقييدها، فأخلصوا لمهمتهم، حتى بلغوا مرامهم، وإن كان ذلك بعد طول عناء ودهاء، قابضين جَذَلًا ووَلَعًا على عنانٍ غليظ أسموه نحوًا ونُسبوا إليه، وقد سلكوا إلى عملية التقعيد هذه كلَّ مسلكٍ، وطَرَقوا إليها كل طريق، فابتكروا طُرُقًا بديعةً ومناهجَ سديدةً تساعدهم في إتمام هذه المهمَّة، سالكين في ذلك سبيل النقل، وسبيل العقل.

فأمَّا سبيلُ النَّقل فمعروفة مصادرُهُ، وأمَّا سبيلُ العقلِ فأتت سبيلًا رحبةً تجلَّت من خلاله عبقريَّة النحاة التي شرَّقت وغرَّبت، حتى ابتكَرَتْ لنا افتراضاتٍ عقليَّةً اعتمدوا عليها في الاجتهاد لتثبيت القاعدة النحوية وتوطيدها، وشدِّ معاقدها.

وقد أتى هذا البحث ليُرَكِّزَ على ما فترضه النحاة في صيغ المعمولات ومدى موافقة هذه القواعد المفترضة للواقع اللغوي؛ إذْ إنهم لمَّا أولوا العاملَ اهتمامًا بالغًا ارتدَّ أثر ذلك على المعمول.

وكان لزامًا عليَّ قبل أن أشرع في هذا البحث أن أقدِّمَ بتحرير مصطلح (الافتراض)، وهل معناه الوجوبُ أو التقدير؟، ومدى مساهمة هذين

المعنيين في توطيد القاعدة النحوية، وفرض سلطانها على جميع أجزاء الظاهرة اللغوية.

حيث افترض النحويون في المعمولات صيغًا ثابتة، وقرَّروا ذلك من خلال النظر إلى صيغة المعمول الغالبة في الاستعمال اللغوي، كتعريفها، وتنكيرها، والبنى الشكلية للمعمولات من حيث اسميتها وفعليتها، أو جمودها واشتقاقها، أو اقترانها ببعض الأدوات، أو من حيث بناؤها وإعرابها، إلا أنه بالنظر إلى الواقع اللغوي وجدنا المعمولات لم تلتزم الصيغ التي افترضت بموجبها القواعد النحوية؛ إذ خرجت كثيرٌ من الصيغ عن إطار فرضية القاعدة المقررة، فكان على النحويين إيجاد ما يبرر هذا الخروج، ويجعله في داخل الإطار المقرر للقاعدة؛ فهل تمحَّل النحويون من التقديرات والتأويلات ما يُثَبِّتُ قواعدهم المفترضة، أو كانت تأويلاتهم في محالِّها؟، هذا ما سيبيِّنه البحث في طِيَّاته.

وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث سُبقت بتمهيد تناولت فيه مفهوم الافتراض لغة، واصطلاحًا، وعلاقته بمصطلحات نحوية أخرى، والعلامات الدالة عليه في كتب النحو.

أما مباحث الدراسة الثلاثة فقد جاءت على هذا النحو:

المبحث الأول: صيغة المعمول من حيث التعريف والتنكير بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي.

والمبحث الثاني: صيغة المعمول من حيث البنية الشكلية بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي.

والمبحث الثالث: صيغة المعمول من حيث الإعراب والبناء بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي.

واتضح ذلك من خلال انتقاء بعض النماذج وصولًا إلى بيان الآثار المترتبة على هذه الافتراضات.

واختتمت الدراسة عامة بخاتمة ضمَّت أهم النتائج التي أسفر عنها البحث أعقبتها قائمة بمصادر البحث ومراجعه.

وبعد... فلا أدعي لعملي هذا أنه جاء بجديد، فما هو إلا غَرفة من مناهل الأقدمين، إلا أنني حاولت جاهدًا أن أحدد ملامح واحدة من أهم ظواهر النحو العربي، وما رجوت من عملي هذا شيئًا إلا أن أشعر بخدمتي للغة العزِّ والسؤدد لغة الذكر الحكيم، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث

تمهيد
تحرير مصطلح (الافتراض)

يتحتَّمُ على البحثِ قبل الخوضِ في قضيَّة الافتراض عند النحاة في (صِيَغ المعمولات) أن يُحَرِّرَ مصطلح (الافْتِرَاضِ) أولًا في اللغة، وفي اصطلاح المناطقة، ثم تحريره عند النحاة، لينجليَ ما رامَهُ البحثُ ورَمَى إليه.

أوَّلًا: الفرض في اللغة:

بالرجوع إلى (مقاييس اللغة) نجد ابنَ فارس يؤصِّل لمعنى (فرض) بقوله: «الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالضَّادُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرٍ فِي شَيْءٍ مِنْ حَزٍّ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْفَرْضُ: الْحَزُّ فِي الشَّيْءِ.. وَمِنَ الْبَابِ اشْتِقَاقُ الْفَرْضِ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ لَهُ مَعَالِمَ وَحُدُودًا.. وَمِنَ الْبَابِ مَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ مِنْ نَفَقَةٍ لِزَوْجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ شَيْءٌ مَعْلُومٌ يَبِينُ كَالْأَثَرِ فِي الشَّيْءِ»(١).

ثمَّ نرى أبا عُبيدٍ الهرويَّ في (الغريبَيْنِ في القرآن والحديث) يذكرُ أنَّ ابنَ عرَفَةَ قال: «الفرض: التوقيتُ، وكلُّ واجبٍ مؤقَّت فهو مفروض»(٢).

ثم نطالعُ (تاجَ العروس) فنجده يقول: «وَالْفَرْض: الْقطع وَالتَّقْدِير. وَيُقَال: أصل الْفَرْض: قطع الشَّيْء الصُّلب، ثمَّ اسْتعْمل فِي التَّقْدِير لكَون الْمَفْرُوض مقتَطَعًا من الشَّيْء الَّذِي يقدر مِنْهُ. وَفرض الشَّيْء فروضًا: اتَّسع»(٣).

ثم يأتي الكَفَوِيُّ فيلخِّص القولَ في معنى الفَرضِ لغةً، ويبيِّنُ أنَّ الفرضَ لفظٌ مشترَكٌ بينَ معانٍ، منها ما هو أصليٌّ على سبيل الحقيقة، ومنها ما

(١) مقاييس اللغة [فرض] ٤/٤٨٨، ٤٨٩.

(٢) الغريبين في القرآن والحديث ٥/١٤٣٤.

(٣) تاج العروس [فرض] ١٨/٤٨٦.

هو فرعيٌّ على سبيل المجاز، فيقول: «والفرضُ لفظٌ مشتركٌ بين الإيجاب: (إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - فَرَضَ عَلَى عِبَادِهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ) الحديث[1]، أي أوجبها، وبين القطع، يقال: (فرض الخياطُ الثوبَ) إذا قطعه، وبين البيان: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾[2] أي بيَّن لكم كفارةَ اليمين، وبين التقدير: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾[3] أي: قدَّرتُم، لكن للقطع حقيقة... ثم نُقل إلى الإيجاب والتقدير؛ لأن الواجب مقطوع لانقطاعه عن الشبهة، وعدم احتماله الزيادة والنقصان...، وكذا المقدَّر مقطوع عن الغير... فكان مجازًا فيهما»[4].

ثانيًا: الفرض في الاصطلاح:

أرى أنه من الضروري قبل الشروع في بيان معنى (الفَرضِ) عند النُّحاة أن أُشيرَ أوَّلًا إلى معناه في علمِ المنطق، ثم أختم ببيان معناه عنده النحويين.

واخترتُ تحديد مصطلح (الفَرْضِ) في علم المنطقِ تحديدًا لما يغلب على النحاة من إدخال الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو، كما هي طريقة متأخري المشارقة، وهذه الطريقة ربما أثقلت سماحة علم النحو، حتى قال المحققون: «ما زال العلماء والمحققون - قديمًا وحديثًا – يستنكرون استعمال الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ، ويذمُّون ذلك أبلغَ ذمٍّ، ويعدُّونه من التخليط ، وإدخال اصطلاح قومٍ في اصطلاح آخرين .

(١) رواه الشاشيُّ في (مسنده ١٩٨/٣): رقم (١٢٨٣).
(٢) سورة التحريم، من الآية (٢).
(٣) سورة البقرة، من الآية (٢٣٧).
(٤) الكليَّات ص٦٨٨.

قال الإمام أبو محمد البطليوسي(١): ... جمعني مجلسٌ مع رجلٍ من أهل الأدب يعرف بابن الصائغ(٢)، فنازعني في مسألة من مسائل النحو ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول، ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان، فقلت له: أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يريدون أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه للمغالطة واستراحةٍ بالانتقال من صناعة إلى أخرى. إذا ضاقت عليه طرق الكلام(٣).

وقالوا : حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود ، وإنما الغرض بها تميُّز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ؛ ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس ونحوه ... وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون»(٤).

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسِي، كان إمامًا في النحو واللغة، حسن التعليم حافظًا، عالمًا بالآداب واللغات متبحرًا فيها، له مصنفات كثيرة منها: الحلل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، وشرح أدب الكاتب، والفرق بين الحروف الخمسة، وشرح سقط الزند للمعري، توفي سنة ٥٢١ هـ. [إشارة التعيين ص١٧٠، وبغية الوعاة ٢/٥٥].

(٢) هو أبو بكر بن باجه ، المعروف بابن الصائغ التجيبي الأندلسي السرقسطي ، من فلاسفة الإسلام ، له تصانيف فِي الرياضيات والمنطق والهندسة أربى فِيهَا عَلَى المتقدمين ، إِلَّا أنه كَانَ يتمسك بالسياسة المدنية ، وينحرف بالأوامر الشرعية، توفي سنة ٥٣٣هـ. [إخبار العلماء بأخيار الحكماء للقفطي ص٢٩٩، ووفيات الأعيان ٤/٤٢٩، والأعلام ٧/١٣٧].

(٣) رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي (الرسالة الثانية عشرة في بيان مسألة وقع النزاع فيها بين المصنف وابن الصائغ) ص٢٥٧.

(٤) حاشية يس على التصريح ١/ ١٧ - ١٨، وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ١٧١ - ١٧٢.

أولًا: عند المناطقة:

يرى المناطقة أنَّ الفَرضَ هو: «قضية أو فكرة توضع، ثم يُتَحقَّقُ من صدقها أو خطئها عن طريق الملاحظة والتجربة»(١).

فالتقدير الذي يطرحه الباحث ابتداءً يكون تقديرًا ظنيًّا معقولًا ينطلق منه للبرهنة على صحته بطريقةٍ ما لحلِّ المشكلة التي يعالجها، وبذلك يكون الفرضُ «هو التعقُّل لا مجرد التقدير»(٢)، وهذا مفهوم الفرض عند المناطقة؛ «وهو التجويز العقلي، أي الحكم بجواز الشيء»(٣)، وعلى هذا الأساس الظني رأوا أن الفرض يكون على نوعين: «أحدهما: انتزاعيٌّ، وهو إخراج ما هو موجود بالشيء بالقوة إلى الفعل ولا يكون الواقع مخالفًا للمفروض...، وثانيهما: اختراعيٌّ، وهو اختراع ما ليس بموجود في الشيء بالقوة أصلًا، ويكون الواقع مخالفًا للمفروض»(٤).

وعليه فإنَّ الفَرْضَ عند المناطقة هو «مجرد ظنٍّ باحتمال وقوع الشيء، وكلُّ فرض فهو ينطوي على تجويز، ولا يكون هذا التجويزُ باطلًا إلا إذا كذَّبته التجربة، أو أثبت العقل تناقضه»(٥).

ثانيًا: عند النُّحاة:

مصطلح (الفَرْضِ) أو (الافْتِرَاض) في علم النحو لا يخرجُ مفهومُه كثيرًا عن مفهومه اللغوي، من حيث الوجوب والتقدير.

---

(١) انظر: المعجم الفلسفي (مجمع اللغة العربية) ص١٣٥ [فرض]، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عمر وفريق عمله: [ف ر ض].

(٢) انظر: الكليات للكفوي ص٦٩٠.

(٣) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٢٦٧/٢، ودستور العلماء ١٥/٣، والمعجم الفلسفي – د/ جميل صليبا [فرض] ١٤٢/٢.

(٤) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٢٦٨/٢، ودستور العلماء ١٥/٣، والمعجم الفلسفي – د/ جميل صليبا [فرض] ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٥) انظر: المعجم الفلسفي – د، جميل صليبا [فرض] ١٤٣/٢.

وبالرُّجوعِ إلى كُتُبِ النحوِ القديمة وعلى رأسها (كتابُ سيبويه) فإنَّنا لا نكادُ نعثُرُ على لفظ (الفَرْضِ) أو (الافْتِرَاضِ) صراحةً، ولكنَّنا نشمُّ رائحة معناهما، فها هو ذا شيخُ النحاةِ سيبويه يعقدُ بابًا عُنوانُهُ: «ما ينصرف من الأفعال إذا سمَّيت به رجلًا»(١)، ويذكر فيه ما افترض شيوخه من النحويين من أسماء مستعارة من ألفاظ الأفعال وأوزانها، فقال: «زعَمَ يُونُسُ أنك إذا سميت رجلًا بـ (ضَارِبْ) من قولك (ضَارِبْ) وأنت تأمُرُ، فهو مصروف، وكذلك إن سميته (ضَارَبَ)، وكذلك (ضَرَبَ)، وهو قول أبي عمرو والخليل ... وأمَّا عيسى فكان لا يصرف ذلك»(٢).

ثم يسيرُ هو نفسُهُ على خُطى شيوخه، فيقول: «إن سمَّيتَ رجلًا (ضَرَّبَ) أو (ضُرِّبَ) أو (ضُورِبَ) لم تصرف، فأما (فَعَّلَ) فهو مصروف، و(دَحْرَجَ) و(دُحْرِجَ) لا تصرفه؛ لأنه لا يشبه الأسماء»(٣)، وهناك الكثير من هذه الافتراضات ورد ذكرها في (الكتاب) في أبواب الممنوع من الصرف كتسمية المذكر بالمؤنث، والمؤنث بالمذكر، والتسمية بالجمل وأشباه الجمل وبالحروف والأدوات.

ولم تنحصر افتراضاتُ النحاة في هذا النطاق المحدود، بل امتدَّت لتشمل تأويل التراكيب وتقليبها على وفق التوجيهات الإعرابية، وصياغة الأمثلة كذلك، وهذا مما يطَّرد في (الكتاب)، فتقرأ مثلًا فيه: «باب الحروف التي تُضمَر فيها (أنْ)، وذلك اللام التي في قولك: (جئتك لِتفعلَ)، و(حتَّى)، وذلك قولك: (حتَّى تفعلَ ذاك)، فإنما انتصب هذا بـ (أنْ)، و(أنْ) ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالًا؛ لأن (اللام وحتَّى) إنما يعملان في الأسماء فيجرَّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرتَ (أنْ) حَسُنَ الكلامُ؛ لأنَّ (أنْ) و(تفعل) بمنزلة اسم واحد، كما

(١) الكتاب ٣/٢٠٦.
(٢) الكتاب ٣/٢٠٦.
(٣) الكتاب ٣/٢٠٧.

أن (الذي) وصِلَتَهُ بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ فإذا قلت: (هو الذي فعلَ) فكأنَّك قلتَ: (هو الفاعل)، وإذا قلتَ: (أخشى أنْ تفعلَ)، فكأنك قلتَ: (أخشى فِعلَكَ)، أفلا ترى أنَّ (أَنْ تفعلَ) بمنزلة الفَعْلِ، فلما أضمرتَ (أَنْ) كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعَهما؛ لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلَّا إليهما، و(أنْ) و(تفعل) بمنزلة (الفعل)»[1].

فأنت تراهُ هنا قد افترض في (اللام) و(حَتَّى) أنهما وُضعا في أصل اللغة ليدخلا على الأسماء ويختصَّا بها دون الأفعال؛ ولذا كان من الطبعي أن يؤدِّيَ به هذا الفرضُ المسبَقُ وبالنحاةِ إلى فرضٍ آخرَ، وهو أنَّ (اللام) و(حتى) تحتفظان وهما تدخلان على الأفعال بمعناهما وعملهما الأصليين وهما (الغاية) و (الجر)، فأجبرت هذه الفرضية الأخيرة – احتفاظ (اللام) و(حتى) بخصيصتي الدخول على الأسماء والجر- النحاةَ على تحويل الأفعال بعد ذينيك الحرفين من صيغة الفعلية إلى صيغة الاسمية، ولكي يتم لهم الأمر كان عليهم أن يُؤَوِّلُوا الفعل الواقع بعدهما بمصدر، وهذا لا يتأتى طبعًا إلا بتصدير الفعل بـ (أن)، ومن هنا كان قولهم بانتصاب المضارع بعد (اللام) و(حتى) بـ (أنْ) مضمرة.

وهكذا حين مطالعتك للكتاب تجد هذا النمطَ ممتدًّا في طُول الكتاب وعَرضه، دون التصريح بذكر (الفَرض) أو (الافتراض)، ومع ذلك فكل المعاني التي تؤديها مفردة (الفَرْضِ) ومشتقاتها لا توحي بغير الوجوب والتقدير.

ثم يُفاجئك سيبويه في (كتابه) وهو يتحدَّث عن المصادر بجعله أحد أبواب الكتاب بعنوان: «هذا باب منه استكرهَهُ النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب»[2]، ليبيِّنَ أنَّ النحويين تجاوزوا بالافتراضات حدودَ التقعيد والتعليل إلى وضعهم كلامًا مُفترَضًا لا

(١) الكتاب ٣/٥، ٦.
(٢) الكتاب ١/٣٣٤.

علاقة له بما وضعته العربُ، وفي كلام شيخ النحاة إشعارٌ بنقد صنيعهم إذا خرجت هذه الافتراضات عن ضوابطها.

ثم يأتي عبقريُّ اللغة وفيلسوفُ العربية أبو الفتح عثمانُ بن جنِّي فيعقدُ بابًا في (خَصائِصِه) بعنوان: (بابٌ في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)، وفيه نبَّهَ ابنُ جنِّي على أن قياس الفروع قد يكون صحيحًا على أصول فاسدة، وبادرَ في ايضاح فكرته بتقديم بعض الأمثلة الحسابية؛ فقال:

«اعلم أن هذا الباب وإن أَلانه عندك ظاهرُ ترجمته، وغَضّ منه في نفسك بَذاذَة سَمْته، فإن فيه ومن ورائه تحصينًا للمعاني، وتحريرًا للألفاظ، وتشجيعًا على مزاولة الأغراض، والكلام فيه من موضعين : أحدهما : ذكر استقامة المعنى من استحالته والآخر : الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعُّب به؛ ليكون ذلك مَدْرجة للفكر، ومَشْجَعة للنفْس، وارتياضًا لِمَا يرد من ذلك الطرز، وليس لك أن تقول : فما في الاشتغال بإنشاء فروع كاذبة عن أصول فاسدة ! وقد كان في التشاغل بالصحيح مُغْنٍ عن التكلّف للسقيم .

هذا خطأ من القول من قِبَل أنه إذا أَصلح الفكر وشَحَذ البصر، وفَتق النظر كان ذلك عونًا لك، وسيفًا ماضيًا في يدك، ألا ترى إلى ما كان نحوَ هذا من الحساب وما فيه من التصرّف والاعتمال.

وذلك قولك : إذا فرضت أن سبعة في خمسة أربعون، فكم يجب أن يكون على هذا ثمانية في ثلاثة؟ فجوابه أن تقول : سبعة وعشرون وثلاثة أسباع، وبابه – على الاختصار – أن تزيد على الأربعة والعشرين سُبُعها وهو ثلاثة وثلاثة أسباع كما زدت على الخمسة والثلاثين سبعها – وهو خمسة – حتى صارت : أربعين

وكذلك لو قال : لو كانت سبعة في خمسة ثلاثين، كم كان يجب أن تكون ثمانية في ثلاثة؟ لقلت : عشرين وأربعة أسباع نقصت من الأربعة والعشرين سبعها كما نقصت من الخمسة والثلاثين سبعها ، وكذلك لو كان

نصف المائة أربعين لكان نصف الثلاثين اثني عشر، وكذلك لو كان نصف المائة ستّين لكان نصف الثلاثين ثمانية عشر»[1].

فهو يخرج بنتائج صائبة انطلاقًا من أسس مفترضة خاطئة، ثم يترك أمثلة الحساب منتقلًا إلى أمثلة المواريث بقوله: «وكذلك طريق الفرائض أيضًا؛ ألا تراه لو قال: مات رجلٌ، وخلَّف ابنًا وثلاث عشرة بنتًا، فأصاب الواحدة ثلاثة أرباع ما خلفه المتوفى، كم يجب أن يصيب الجماعة؟

فالجواب: أنه يصيب جميع الورثة مثل ما خلَّفه المتوفى إحدى عشرة مرة وربعًا ... فهذه كلها ونحوه من غير ما ذكرنا، أجوبة صحيحة، على أصول فاسدة ... وإنما الغرض في هذا ونحوه التدرُّب به، والارتياض بالصَّنعة فيه، وستراه بإذن الله»[2].

ثم شرعَ بعد هذه التقدمة في أمثلة اللغة المُفتَرضة، بقوله: «وأما صحة قياس الفروع على فساد الأصول، فكأن يقول لك قائلٌ: لو كانت (الناقة) من لفظ (القنو) ما كان يكون مثالها من الفعل؟ فجوابه أن تقول: (علفة)؛ وذلك أن النون عين، والألف منقلبة عن واو، والواو لام (القنو)، والقاف فاؤه، ولو كان (القنو) مشتقًّا من لفظ (الناقة) لكان مثاله (لفع)، فهذان أصلان فاسدان، والقياس عليهما آوٍ بالفرعين إليهما... »[3]، ويذكر بعد ذلك مجموعة من الأمثلة على النسق نفسه.

ومن خلال ما ساقه ابنُ جنِّي من أمثلة ندرك أنَّ معنى (الفرض) الذي ابتدأ به أبو الفتح حديثَه، بقوله: (لو فرضت) يدلُّ على تقدير أشياء لا وجود لها في الواقع، والنتائج المتحصلة منها تكون صادقة قياسًا مع الفرض نفسه، في حين أنها تكون كاذبةً قياسًا مع الواقع المعقول.

(١) الخصائص ٣/٣٢٨، ٣٢٩.
(٢) الخصائص ٣/٣٢٩، ٣٣٠.
(٣) الخصائص ٣/٣٣٩.

والحقيقة أن هذه الطريقة في معالجة قضايا اللغة ليست بالغريبة، ولاسيما إن كانت صادرة من عالم كابن جني، الذي كان يقول: «إن مسألة واحدة من القياس أنبلُ وأنبَهُ من كتاب لغة عند عيون الناس»[1]، وهو تلميذ أبي علي الفارسي (ت ٣٤٦هـ) الذي كان يعظم القياس بقوله: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»[2]، وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على تلك البيئة الفكرية التي كانت تُسَيطرُ على الدراسات النحوية آنذاك ؛ إذ جعل النحويون المنهج العقلي الآلة الأساسية التي تنداح في فلكها العناصر الرئيسة لهذه الدراسات.

ومما سلفَ يمكن لي أن أُعَرِّفَ الافتراض عند النحاة بأنه: (تَصَوُّرٌ ذِهنيٌّ تقديريٌّ اجتهاديٌّ لتقرير القواعد وتحصينها، وتعليل أحكامها، والتمثيل لها أو عليها).

المصطلحات النحويَّة الدَّالَّةُ على بعض جزئيَّات مفهوم (الافْتِرَاض):

هناك بعض المصطلحات النحوية التي وردت في كتب النحو دالَّةً على بعض جزئيات مفهوم مصطلح الافتراض، وهي كالآتي:

مصطلح **(التوهم)**: ومنه قول سيبويه في باب المفعول المطلق: «وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى... فكأَنَّه قال: فإذا هو يصوِّتُ، فَحَمَلَه على المعنى فنَصَبَهُ، كأَنَّه توهَّم بعد قوله: (له صوتٌ): يُصوِّتُ صوتَ الحمار أو يُبْديه، أو يُخْرِجُه صوتَ حمار»[3].

كما نجد في هذا النص نفسه مصطلحًا آخر وهو **(الحمل على المعنى)**، ولا يخرج مفهومه الدلالي عن بعض جزئيات مفهوم مصطلح الافتراض.

(١) الخصائص ٢/٨٨.
(٢) الخصائص ٢/٨٨.
(٣) كتاب سيبويه ١/٣٥٥، ٣٥٦.

ومنها أيضا مصطلح **(التصوُّر)**، الذي أشار اليه النحويون كالتوجيه الإعرابي للفعل المنصوب بعد حروف العطف (الواو والفاء وأو) على أنه منصوب بأن مضمرة، والمصدر المؤول منهما معطوف على مصدر متصوَّر قبل حرف العطف، ومنه قول ابن جني: «إذا قلت: زرني فأكرمتك، فإنك إنما نصبته، لأنك تصوَّرت فيه: لتكن زيارة منك فإكرام مني»[1]، فمعنى التصوُّر في هذا المثال لا يخرج عن معنى الافتراض.

وهناك مصطلح آخر قريب في دلالته عن مفاهيم هذه المصطلحات، وهو مصطلح **(الحمل على الموضع)**؛ لأنه قائم على تصوُّر شكلٍ معيَّنٍ للتركيب مغاير لواقع التركيب اللغوي، ومنه قول سيبويه: «زعم الخَليلُ – رحمه الله – ويونسُ جميعًا أنه يجوز: (ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو)، فالوجه الجرُّ، وذلك أنَّ (غير زيد) في موضع (إلا زيدٌ) وفي معناه، فحملوه على الموضع»[2].

وكل هذه المصطلحات تدخل في الحيِّز العام لمفهوم الافتراض، ولكنها لا تعطي الدلالة الكلية الشاملة لها، بل تعدُّ بهذه المعاني جزئيات ضيقة الحدود بالموازنة مع ما يؤديه الافتراض من معنى واسع عميق.

(١) الخصائص ٣/٤٧.
(٢) كتاب سيبويه ٢/٣٤٤.

المبحث الأول
صيغة المعمول من حيث التعريف والتنكير
بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي

بابُ التعريف والتنكير من أعمدة أبوابِ علم النحو؛ لأنَّ كثيرًا من الأحكام النحوية تُبنى عليه، ولذا لمَّا كان التعريفُ والتنكيرُ كثيري الدَّور في أبواب العربية صدَّر النحاةُ كتبَ النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء(١).

والتعريف والتنكير من عوارض الذَّات؛ إذ التعريف: جعل الذات مشارًا بها إلى خارجٍ إشارة وضعية، والتنكير: ألا يشار بها إلى خارج في الوضع(٢).

وهما من خصائص الأسماء(٣)، فلا يخرجُ اسمٌ عن كونه معرفةً أو نكرةً، ولكل من هاتين الصيغتين علامات خاصة تميزها من الأخرى، وما يعنينا في هذا المبحث هو ما افترضه النحاة في صيغ المعمولات من حيث تعريفها وتنكيرها؛ إذ إنهم قد افترضوا في بعض المعمولات التزام صيغة التعريف، كما افترضوا في معمولات أخرى التزام صيغة التنكير، ويختص هذ المبحث بدِراسة هذه الافتراضات، وبيان أثرها.

أولا: معمولات افترض النحويون فيها التعريف:

هناك جملة من المعمولات افترض النحويون فيها أن ترد بصيغة المعرفة، كالمبتدأ واسم (كان) وأخواتها، واسم (إن) وأخواتها، ولكنها وردت في بعض المواضع مخالفةً لافتراض النحويين المسبق، عند مجيئها

(١) انظر: همع الهوامع ٢١٨/١.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٩٨/٢.
(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٤٥٤/١.

نكرات، مما أدى إلى ابتكار افتراضاتٍ أخرى حفاظًا على الافتراضاتِ التقعيدية، ودونكَ بعضَ النماذج:

المبتـــدأ:

الافتراض النحوي:

افترض النحويون أن أصل المبتدأ أن يكون مَعرفةً أو قريبًا منها بوجه من وجوه التخصيصات (١).

علَّة الافتراض:

وعلَّلَ النحويون لهذا الافتراض: بأنَّ الْمُبْتَدَأ معتمدُ الْبَيَان وَالْخَبَر مُعْتَمد الْفَائِدَة، فشرطوا فِي الْمُبْتَدَأ أَن يكون معرفَةً أَو قَرِيبًا مِنْهَا ليُفِيد الْإِخْبَار عَنهُ؛ لأنَّ الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلة المتكلم في علم الخبر؛ إِذْ الْخَبَر عَمَّا لَا يُعرف غير مُفِيد(٢).

كما أن المبتدأ محكومٌ عليه، ولا يُحكم على الشيء إلا بعد معرفته(٣) كي يتم حصول الفائدة المعنوية من التركيب؛ لأن الإخبار عن المجهول لا تتحصل به الفائدة.

ولأن للمعرفة معنى معينًا، والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة، فلا يقع المبتدأ نكرة على الإطلاق إلَّا إذا

---

(١) انظر: الأصول في النحو لابن السراج ٥٩/١، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢٣٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/١، وأمالي ابن الحاجب ٥٧٦/٢، وارتشاف الضرب ١٠٩٩/٣، وتعليق الفرائد ٥٠/٣.

(٢) انظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٦٧/١، والمقدمة الجزولية ص٩٣، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٢٥/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٥٨/١، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١٠٩/٢.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٩/١، وأمالي ابن الحاجب ٥٧٣/٢.

تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص يقل اشتراكها، فتقرب من المعرفة(١).

لذا جاء المنع القاطع من علماء النحو أن يُبتدأ بالنكرة، لأنها مجهولة، ولم يجوزوا الابتداء بها إلا بشرط الإفادة، فإذا أفادت جاز الابتداء بها، فلو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائم أو عالم، فإذا قلت: رجل من بني فلان، أو رجل من إخوانك ووصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة(٢).

وقال ابن هشام: «لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها»(٣)، وتتحصل الإفادة من النكرة إذا دلت على عموم، أو دلت على خصوص.

صنيعة النحويين عند خرق الافتراض:

منعَ النَّحويُّون أن يُقال: (رجلٌ في الدارِ)؛ لأنَّ النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبًا حثيثًا، فلو تأخر الخبر لسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصف لها لا خبر عنها؛ إذ ليس من عادتها أن يخبر عنها إلا بعد الوصف لها؛ لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات، فلو جعلت كلمة (رجل) مبتدأ من حيث إنه موصوف بشبه الجملة، فالتركيب يبقى مفتقرًا إلى خبر لكي يتم الإسناد، فالتزم التقديم دفعًا لهذا الإلباس، فإذا قدمت الجار والمجرور عليها فقلت: (في الدار رجلٌ) استحال أن يكون وصفًا لها؛ لأن الوصف لا يتقدم الموصوف، فذهب الوهم إلى أن الاسم

(١) انظر: الفوائد الضيائية للجامي ١/ ٢٧٠.
(٢) انظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٥٩.
(٣) مغني اللبيب ص٦٠٨.

المجرور المعرفة الذي هو في موضع خبر عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى وإن كان مجرورًا في اللفظ(١).

فإذا جاءت الكلمة المبتدأ بها نكرة نحو قولنا: (رجل في الدار)، فالطريقة المتبعة لدى النحويين تقدير مبتدأ، وجعل كلمة (رجل) خبرًا عنه.

وكذا لو وردَ التركيبُ مبدوءًا بالاسم النكرة مع احتوائه على معرفة كقولنا: (شاعرٌ زيدٌ)، فإن النحويين لا يحكمون على النكرة بأنها مبتدأ بل تكون مؤخرة تقديرًا على أنها خبر، والاسم المعرفة هو المبتدأ.

ولذا لمَّا وردَ في القرآن العظيم مثلُ قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾(٣)، فابتُدِئ الكلام بنكرةٍ، هبَّ النحاةُ يتلمَّسُونَ افتراضيَّةً أخرى تُثبِّتُ ما افترضوه أوَّلًا، ولا تُخِلُّ بما قعَّدُوه، فقالوا: إنَّ النكرةَ خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: (هذه سورةٌ) و(هذا كتابٌ)، قال مكيُّ بن أبي طالبٍ: «وإنما احتيج إلى إضمار مبتدأ ولم ترفع (سورةٌ) بالابتداء؛ لأنها نكرة، ولا يبتدأ بنكرة، إلا أن تكون منعوتة، وإذا جعلت (أنزلناها) نعتًا لم يكن في الكلام خبرٌ لها؛ لأن نعت المبتدأ لا يكون خبرًا له، فلم يكن بدٌّ من إضمار مبتدأ ليصح نعت السورة بـ (أنزلناها)»(٤).

رؤية البحث:

يرى البحث أنَّ النحويين أرادوا إحكام قواعدهم بضبط صيغة المبتدأ بوجوب كونه معرفةً أو قريبًا منها، مستنبطين أنَّ الفائدةَ تحصل في حالة تعريف الاسم المبتدأ به، أو تعميمه، أو تخصيصه، فقيدوا هذه المواضع، وتم لهم بهذا التقييد ترصين القاعدة، واتضاحها.

---

(١) انظر: نتائج الفكر للسهيلي ص٣١٥، وأمالي ابن الحاجب ٥٧٦/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢١٩/١.

(٢) سورة النور، من الآية الأولى.

(٣) سورة الأعراف، من الآية الأولى.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٥٠٧/٢.

وعليه فإنَّ التقييد من موجبات إتمام فرضية القاعدة النحوية، وحدث من جراء ذلك –ضرورة– ظهور بعض الآثار الجانبية متمثلة بتقدير اسم معرفةٍ يكون هو المبتدأ، والاسم النكرة المبدوء به في الجملة خبره، أو حملً الاسم النكرة المتقدم على التأخير إذا كان متلوًا باسم معرفة كقولنا: (كاتبٌ زيدٌ)؛ لتسلم بذلك قاعدتهم.

اســـم (كـان):

الافتراض النحوي:

افترض النحويون أن اسم (كان) يجب أن يكون معرفة.

قال ابن السراج: «إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فاسم (كان) المعرفة، كما كان ذلك في الابتداء هو المبتدأ لا فرق بينهما في ذلك، تقول: (كان عمرو منطلقًا)، و(كان بكرٌ رجلًا عاقلًا)»[1].

علَّة الافتراض:

علَّلَ سيبويه لهذا الافتراض في «باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشي واحد»[2] بقوله: «ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: (كان إنسانٌ حليمًا) أو (كان رجلٌ منطلقًا)، كنت تُلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس»[3].

(١) الأصول لابن السراج ٨٣/١.
(٢) يقصد الأفعال الناقصة.
(٣) كتاب سيبويه ٤٨/١.

يعني أن هذا الكلام إنما يَجعل للمخاطَب العلمَ بوقوع علم إنسانٍ لا يعرفه من جملة الناس، وهو قد كان يعلم هذا قبل إخبار هَذا المَخبر إيّاه، فكرهوا أن يبدؤوا بهذا المنكور بسبب اللبس الذي ذكرناه(١).

إذن فالأساس الذي عليه تبنى الجملة الاسمِيَّة هو ألا تُبدأ بنكرة بحال من الأحوال، إلا إذا تم «تضييق دائرة التنكير والعمومية» التي تكون في النكرة، و«تقع الفائدة للمخاطب».

صنيعة النحويين عند خرق الافتراض:

مع ما افترضه النحاةُ من وجوب مجيء اسم (كان) معرفة، لكنه قد ورد اسمها نكرة، وخبرها معرفة، بخلاف افتراض النحويين هذا، وذلك في قراءة عاصم في إحدى طُرُقِهِ(٢): **(وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)**(٣)، بنصبِ (صَلَاتَهُمْ) على أنه خبر (كان)، ورفع (مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ) على أنه اسم (كان)، فلحَّنها الأعمشُ(٤).

وانبرى النَّحويون يدافعون عن القراءة بما لا يهزُّ افتراضهم الأوَّل، فأتت آراؤهم كالآتي:

قال أبو منصور الأزهريّ: «وليس بِلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلاّ بما سمع، ووجهه في العربية صحيح»(٥).

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٤/١.

(٢) انظر: معاني القراءات للأزهري ٤٣٩/١، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ١٤٤/٤، والمحتسب لابن جني ٢٧٨/١، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢٨١٤/٤.

(٣) سورة الأنفال، من الآية (٣٥).

(٤) انظر: معاني القراءات للأزهري ٤٣٩/١، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ١٤٤/٤، والمحتسب لابن جني ٢٧٩/١.

(٥) معاني القراءات ٤٣٩/١.

وقال ابن جني: «اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، ألا ترى أنك تقول: (خرجت فإذا أسدٌ بالباب)، فتجد معناه معنى قولك: (خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب)، لا فرق بينهما؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسدًا واحدًا معينًا، وإنما تريد: خرجت فإذا بالباب واحدٌ من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في {مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ} جوازًا قريبًا، حتى كأنه قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ؛ أي: إلا هذا الجنس من الفعل.

وأيضًا فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم (كان) وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: (ما كان إنسانٌ خيرًا منك)، ولا تجيز: كان إنسانٌ خيرًا منك؟، فكذلك هذه القراءة أيضًا، لمَّا دخلها النفي قَوِي وحسن جعل اسم (كان) نكرة، هذا إلى ما ذكرناه من متشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته»(١).

وأمَّا سيبويه، فجوَّز ذلك في ضرورة الشعر وفي ضعف من الكلام؛ استنادًا إلى فرضية البصريين التي تنص على عدم جوازِ مجيء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة، فقال: «وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام؛ حملهم على ذلك أنه [يعني (كانَ) وأخواتها] فعل بمنزلة (ضَرَبَ)، وأنه قد يعلم إذا ذكرت (زيدًا) وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام»(٢).

واستشهد إمامُ النحاة على ذلك بشواهد، منها:

قول خِداش بن زهير:

فإنّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كان أُمَّك أم حِمارُ؟(٣)

---

(١) المحتسب ١/٢٧٩.

(٢) كتاب سيبويه ١/٤٨.

(٣) البيت من الوافر، لخداش بن زهير، وهو في: كتاب سيبويه ١/٤٨، والمقتضب ٤/٩٤، والتذييل والتكميل ٤/١٩٣، وخزانة الأدب ٧/١٩٢. =
= ومعناه: أنَّ الإنسان إذا استغنى بنفسه لم يبالِ مَن انتسب إليه من شريف أو وضيع.=

وقول حسان بن ثابت:

كأَنَّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ(١)

وقول أبي قيس بن الأَسلت الأنصاريّ:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنّي أَسِحْرٌ كانَ طِبَّك أَمْ جُنونُ؟(٢)

إلى غير ذلك مما ذكر سيبويه.

ثم يأتي المبرِّد ليؤكدَ كلام سيبويه، فيقول: «واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة؛ وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد»(٣)، ثم ذكر الشواهد التي ذكرها سيبويه وزادَ عليها، ومثل ذلك فعل الزمخشري(٤)، وابن هشام(٥).

= والشاهد فيه قوله: (أظبي كان أمك أم حمار؟)؛ حيث جاء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، وذلك يجوز في الشعر فقط عند سيبويه.

(١) البيت من الوافر، لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه ١٧/١ بلفظ: (كأنَّ خبيئةً)، وكتاب سيبويه ٤٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، والمقتضب ٩٢/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٩٦.

والسبيئة: الخمر، وبيت رأس: بلدة في الشام معروفة بالخمر.

والشاهد فيه قوله: (يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ)؛ حيث وقع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، وذلك للضرورة عند سيبويه والمبرد.

(٢) البيت من الوافر، لأبي قيس صيفي بن الأسلت ، وهو في ديوانه ص٩١، وكتاب سيبويه ٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٤/٤، والتذييل والتكميل ١٩٢/٤، وخزانة الأدب ٢٩٥/٩.

وكان أبو قيس من الأوس وحسان بن ثابت من الخزرج وكانا يتهاجيان، فقال أبو قيس لحسان: أذهبَ عنك عقلك بسحر حتى اجترأتَ على هجائي أم أصابك جنون فلم تدر ما صنعت؟.

يعظم في نفس حسان ما يأتي من هجاء الأوس وشعرائها ويتوعده بالمقارضة.

والشاهد فيه كسابقيه.

(٣) المقتضب ٩١/٤.

(٤) انظر: المفصل ٣٤٩- ٣٥١، وشرحه لابن يعيش ٣٣٨/٤ وما بعدها.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص٥٩١.

وأمَّا ابن مالك فذهب إلى جواز أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة في غير ضرورة الشعر فقال: «وقد يخبر هُنا – يعني في باب (كَانَ) – وفي باب (إِنَّ) بمعرفة عن نكرة اختيارًا»[1]؛ وذلك أنه «لما كان المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا للمفعول، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير محضة»[2].

ثم أوَّل الشواهد الواردة في هذه القضية، وبيَّن أنَّ الشاعر فيها غير مضطر في جعل الاسم نكرة والخبر معرفة[3].

وعليه فيمكن حمل هذه القراءة على مذهب ابن مالك، وإذا حُملت القراءة على مذهب من مذاهب العربية فلا يجوز ردُّها ولا تلحينها .

ووجهت هذه التراكيب على أن الاسم المرفوع بعد همزة الاستفهام هو اسم لـ (كان) مضمرة مفسرة بـ (كان) المذكورة، واسم (كان) المذكورة ضمير راجع إليه، والاسم المعرفة المنصوب بعد (كان) خبر لها[4].

كما وجهت توجيهًا آخر على أن الاسم بعد همزة الاستفهام مرفوع على الابتداء، واسم (كان) ضمير يعود إليه، وخبرها المعرفة المنصوبة بعدها، وخبر المبتدأ جملة (كان واسمها وخبرها)، والجمل نكرات[5].

وقد رجَّح ابن هشام[6] التوجيه الأول؛ لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى.

---

(١) تسهيل الفوائد ٥٤، وشرحه لابن مالك ١/٣٥٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٦.
(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٦.
(٤) انظر: مغني اللبيب ص٧٦٨، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٢٧٤.
(٥) انظر: مغني اللبيب ص٧٦٨- ٧٦٩.
(٦) انظر: مغني اللبيب ص٧٦٨، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٢٧٤.

فنرى هنا قدرة النحوي على مطِّ القواعد النحوية بالتقديرات والتأويلات بما يثبِّت افتراض النحاة، ولا يزلزل استقرار قواعدهم.

وبعد هذا كله، نقع على نصٍّ نفيسٍ لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وهو أن «بعض العرب وهم بنو دارم وبنو نهشل يقولون: (قائمٌ كان عبدَ الله)، و(كان قائمٌ عبدَ الله)، فيجعلون النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا لـ (كان)، وإنما يفعلون ذلك لأنَّ النكرة أشدُّ تمكنًا من المعرفة»(١).

وعلَّل سيبويه لذلك بقوله: «إنَّ النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة؛ لأنَّ الأشياء إنَّما تكون نكرةً ثم تعرَّف»(٢).

وهذا يعني أن مجيء اسم (كان) معرفة، وخبرها نكرة، هو لهجة وردت عن العرب، كما يعني صعوبة تقعيد اللغة ذات اللهجات المتعددة، لعدم إحاطة القاعدة بظاهرتين متضادتين ؛ لذا لجأ النحويون الى فرضيات تخريج إحدى هاتين الظاهرتين، لتطرد القاعدة فيهما.

رؤية البحث:

بنصِّ أبي جعفر النحاس السابق يظهر أن تجويز ورود مثل هذه الظاهرة المعاكسة في اللغة أفضل من اللجوء إلى فرضيات التخريج النحوي؛ إذ إنه لا يؤثر في القاعدة من حيث إن الدلالة المتحصلة من التركيب واحدة، كما أن الإجازة في مثل هذه الحالة لا تؤدي إلى اهتزاز القاعدة بشكل عنيف؛ لأن المسألة غير مرتبطة بتغير نوع الحركات الإعرابية، بل بأحقية صيغة المعمول باتخاذ حركة معينة، بمعنى أن (كان) جاءت باسم وخبر، أحدهما مرفوع والآخر منصوب، إلا أن حركة الرفع وقعت على النكرة، وحركة النصب وقعت على المعرفة، فاكتملت أركان الجملة من حيث العامل

(١) شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص٣٨.
(٢) كتاب سيبويه ٣/٢٤١.

والمعمول، والأثر المفترض الذي يجلبه العامل، والدلالة المتحصلة من الجملة على وفق الصورة المعكوسة التي ورد بها التركيب ؛ لذا كان اللجوء إلى الإجازة أفضل طريق لمعالجة مثل هذه التراكيب.

وهذا ما دندنَ حولَه أبو حيان بقوله: «وإن اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر، نحو: (كان زيدٌ قائمًا)، ولا يعكس إلا في الشعر، وإذا كانت النكرة لها مسوِّغ، وبنيتَ المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوبًا نحو: (أكان قائمٌ زيدًا؟)، إذا أردت أن المعنى (أكان زيدٌ قائمًا؟)، وإن بنيتَ المعنى على الإخبار عن النكرة بالمعرفة لم يكن مقلوبًا نحو: (أكان قائمٌ زيدًا؟)، تريد: (أكان قائمٌ من القائمين زيدًا؟)، والقلب للضرورة جائز باتفاق، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام»[1]، وكان قد أخذه نصًّا من ابن عُصفورٍ[2].

(١) ارتشاف الضرب ١١٧٨/٣، والتذييل والتكميل ١٩٧/٤.
(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٣/١.

ثانيًا: معمولات افترض النحويون فيها التنكير:

افترض النحويون في بعض المعمولات وجوب مجيئها بصيغة النكرة، كالحال، والتمييز، وأخبار (كان) وأخواتها، و (إن) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، إلا أن هذه المعمولات لم تلتزم بصيغة النكرة، فجاءت في بعض النصوص اللغوية بصيغة المعرفة بخلاف فرضيات القاعدة النحوية، فترتب على ذلك جملة من الآثار، وسيتضح ذلك في دراسة بعض نماذجها.

الحـــال:

الافتراض النحوي:

افترض النحويون أن الحال لا تكون معرفة ألبتَّة[1]، ونصُّ شيخ النحاة سيبويه صريحٌ في ذلك، يقول: «وأما الألف واللام فلا يكونان حالًا ألبتَّة، لو قلت: (مررتُ بزيدٍ القائمَ)، كان قبيحًا إذا أردتَ (قائمًا)»[2].

وقال الزمخشريُّ: «والحالُ نكرةٌ أبدًا»[3].

علة الافتراض:

للنحويِّين عللٌ كثيرةٌ تدعم هذا الافتراض، وهي كالآتي:

علل أبو البقاء العكبريُّ سبب وجوب مجيء الحال نكرة بثلاث تعليلاتٍ، فقال: «وإنّما لزم أَن تكون نكرَة لثَلَاثَة أوجه:

أَحدهَا: أَنَّهَا فِي المَعْنى خبرٌ ثَانٍ، أَلا ترى أنَّ قَوْلك: (جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا) قد تضمَّن الْإِخْبَار بمجيء زيد وبركوبه حَال مَجِيئه، وَالأَصْل فِي الْخَبَر التنكير.

---

(١) انظر: المقتضب ٢٦٨/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٣/١، وأمالي ابن الشجري ٣٥٠/١، وإعراب القرآن للأصبهاني ص٢٠٩، والتذييل والتكميل ٢٩٩/٢، ٢٠١/٧، وسفر السعادة ٥٤٦/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٥٨/٢.

(٣) المفصل ص١٨٥.

وَالثَّانِي: أنَّ الحَال جَوَابُ مَن قَالَ: (كَيفَ جَاءَ؟)، و(كَيفَ) سُؤالٌ عَن نكرَة.

وَالثَّالِث: أنَّ الحَال صفة للفِعْلِ فِي المَعْنى؛ لأنَّ قَوْلك: (جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا) يُفِيد أنَّ مجيئَهُ على هَيْئَة مَخْصُوصَة، وَالْفِعْلُ نكرَةٌ، فصفته نكرَة»(١).

وتعليلُ العكبريُّ الأول أخذه من قول الرَّبعيِّ: «الحال زيادة في الخبر، والخبر في الأمر العامّ يكون نكرة، فوجب أن تكون الحال نكرة؛ لأنها مستفادة مع الجملة، كما يستفاد الخبر مع الواحد»(٢).

ووافق العكبريَّ ابنُ يعيش في التعليلين الأوَّلين، وزاد تعليلًا آخر، وهو «أنّها تُشْبِه التمييزَ في الباب، فكانت نكرةً مثلَه»(٣)، وقد أخذه من ابن الورَّاق(٤).

ووافقَ العكبريَّ أبو البركات الأنباريُّ في تعليله الثالث(٥).

وعلَّل ابن مالك سببَ وجوب تنكير الحال بأنه أحقُّ بالتنكير من أيِّ فضلةٍ؛ لأنه لا تفارقه الفَضْلِيَّةُ بوجهٍ(٦).

وشرحه ابن الناظم بقوله: «فإن الحال ملازمٌ للفضليَّة، فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير، فإن غيره من الفضلات إلا التمييز يفارق الفضليَّة، ويقوم مقام الفاعل، كقولك في (ضربتُ زيدًا): (ضُرِبَ زيدٌ)، وفي (اعتكفتُ يوم الجمعة): (اعتُكِفَ يومُ الجمعة)، وفي (سِرتُ سيرًا طويلًا): (سِيرَ سَيرٌ طويلٌ)، وفي (قُمْتُ إجلالًا لك): (قِيمَ لِإجلالِكَ): فلصلاحية ما

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٢٨٤.
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٤.
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٧.
(٤) انظر: علل النحو لابن الوراق ص٣٧١.
(٥) انظر: أسرار العربية ص١٥٢.
(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٦.

سوى الحال والتمييز من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه، بخلاف الحال والتمييز»[1].

وعلَّل ابن الورَّاق بأن الحالَ زَائِدَةٌ لَا فَائِدَة فِيهَا للمخاطب، فَلَو كَانَت معرفَة لم يستفدها الْمُخَاطب[2]، ومَعَ ذَلِك فَلَو جعلت معرفَة لجرت مجْرى النَّعْت لما قبلهَا من الْمعرفَة، والنكرة أَعم من الْمعرفَة، وهو عينُ ما قاله الملك المؤيَّد [3]؛ حيث علَّلَ وجوب تنكير الحال دفعًا للَّبس الحاصل حين ورود الحال معرفة وصاحبها في موضع النصب؛ إذ يتوهم السامع أنها نعتٌ.

تعقيب على علل النحاة:

لا يخلو معظم هذه العلل من اعتراضات عقلية، والمتأمل فيها يجد أن معظمها لا يتصف بالقوة، ولا يصمد أمام البحث.

فمن تعليلاتهم التي يمكن ردُّها في وجوب تنكير الحال قولهم: لأنها خبر في المعنى، وأصل الخبر أن يكون نكرة.

والحقيقة أن هذه العلَّةَ ليست بقوية، ويمكن ردُّها من خلال النظر إلى واقع اللغة، فالخبر يَرِدُ نكرةً كما في قولنا: (زيدٌ شاعرٌ)، ويَرِدُ معرفةً أيضًا كما في قولنا: (زيدٌ أخوك)؛ لذا فالخبرُ غيرُ مقيد بصيغة معينة من حيث تعريفه، وتنكيره، وبذلك يتم انتقاض هذه العِلَّة.

كما أن علَّةَ (أن الحال تجري مجرى الصفة للفعل) تبدو مستبعدةً؛ لأن الحال تأتي لشغل وظيفة خاصة، وهي بيان هيئة صاحبها، فلا يمكن أن تشغل وظيفتين في آن واحد.

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص٢٣٠.
(٢) انظر: علل النحو ص٣٧١.
(٣) انظر: الكناش ١/١٨٢.

كما أن صيغة الكلمة من حيث التعريف والتنكير أمر يختص بالاسم دون غيره من أقسام الكلام، فالأفعال ألفاظ لا يمكن أن نتصور التنكير أو التعريف فيها؛ لأن محور باب التعريف والتنكير يدور حول الاسم خاصة.

وأمَّا افتراض النحويين أن (الجمل نكرات)[1]، باعتبار أن الفعل لا يخلو من فاعل، وبذلك تتم أركان الجملة، ومن ثم يخلصون الى أن (الفعل نكرة)[2]، فذاك افتراضٌ لا يُسَلَّمُ لهم به.

لأنَّ الرضيَّ وهو من المحققين قال: «لا نُسَلِّمُ تنكيرَ الجُمَل»[3]، وناقش افتراضهم مناقشةً علميَّةً عقليَّةً، فقال: «وقال بعضهم: (الجملة نكرة؛ لأنها حكم، والأحكام نكرات)، إشارةً إلى أن الحكم بشيءٍ على شيءٍ، يجبُ أن يكون مجهولًا عند المخاطب؛ إذ لو كان معلومًا لوقع الكلام لغوًا، نحو: (السماءُ فوقَنا)، و(الأرضُ تحتَنا).

وليس بشيءٍ؛ لأن معنى التنكير ليس كون الشيءِ مجهولًا، بل معناه في اصطلاحهم: ما ذكرتُ الآنَ، أعني: كون الذات غيرَ مشارٍ بها إلى خارج إشارة وضعية، ولو سلمنا أيضًا، أنَّ كونَ الشيءِ مجهولًا، وكونه نكرة بمعنى واحد، قلنا: إن ذلك المجهول المنكَّر ليس نفس الخبر والصفة، حتى يجب كونها نكرتين، بل: المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافًا إلى المحكوم عليه، كعِلْمِ زيدٍ، في (جاءني زيدٌ العالمُ)، و: زيد هو العالم، وكذا زيدية المتكلم هي المجهولة في: (أنا زيدٌ)، فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة، ولو لزم ذلك، لزم تنكير كلِّ خبر

(١) انظر: الأصول في النحو لابن السراج ٣١/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٢٦٣/١، وعلل النحو لابن الوراق ص٣٦٤، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٣٥٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٥/٢، وارتشاف الضرب ١٨٣٢/٤، والتذييل والتكميل ٣٣٥/٨، ومغني اللبيب ص٧٦٩، والأشباه والنظائر ٣٢٠/١، ٣٢١، وهمع الهوامع ٥٠٣/٢.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١١٩.

(٣) شرح الكافية للرضي ٨/٣.

وكلٍّ نعت؛ لأنهما حُكمان، فكان يلزم بطلان نحو: (جاءني زيد العالمُ)، و: (أنا زيدٌ)، وجواز هذا مقطوع به»[1].

كما أنَّ ابن الحاجب نصَّ على «أنَّ الجمل إنما تكون نكراتٍ باعتبار معانيها على ما تقرَّر في النحو من كون الجمل نكرات، فأما إذا قصدت ألفاظها وجب أن تكون معرفةً، كقولك: (زيدٌ قائمٌ قولُك)، فـ(زيدٌ قائمٌ) هٰهنا مبتدأ، و(قولك): خبره، ولم ترد هٰهنا إلا للفظ وقصدت حكايته، واللفظ إذا ذكر وقصد نفس صيغته كان معرفة مقصودًا به نفسه»[2].

وبقول الرضي وابن الحاجب لا تَسلم هذه العلَّةُ أيضًا من ضعفٍ ووهْنٍ.

وأمَّا تعليلُ ابنِ مالكٍ وابنه الذي ينص على أن الحال فضلة لا يمكن أن تفارق فضليَّتها بعكس الفضلات الأخرى التي بالإمكان أن تفارق فضليتها وتصبح عُمُدًا، فهذا دليل يمكن أن يرد عليهما من جهة أن الحال ليست بالمعنى الذي ذكره الشيخُ ابنُ مالك وابنُهُ، من حيث إن بعض التراكيب ترد فيها الحال قائمة مقام العمدة، وسادة مسدها، وهذا ما يصرح به الواقع اللغوي، كما في قولهم: (أكثرُ شُربي السَّويقَ مَلتوتًا)، فالحال وهي قولهم: (ملتوتًا) سدَّت مسد الخبر، فليس بوسع المتكلم الاستغناء عنها ؛ لأن التركيب يبقى محتاجًا إليها لتمام الفائدة[3].

وأما تعليلهم لوجوب تنكير الحال، بأنها أشبهت التمييز، والتمييز نكرة، وتعليلهم الآخر أن الحال جواب عن (كيف)، و(كيف) سؤال عن نكرة، فإن الناظر إليهما يخيل إليه -للوهلة الأولى- أنهما تتصفان بالقوة،

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٨، ٢٩٩.
(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٧٣٥.
(٣) انظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢/٣٥٩، ٣٦٠، وأمالي ابن الشجري ٣/١٧، وتعليق الفرائد ٣/٣١، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٢٩.

والحقيقة بخلاف ذلك، فمهما تكن طبيعة القوة التي تتصف بهما هاتان العلَّتان فواقع المسألة يبقى محض افتراض قائم على القياس النحوي.

وأما تعليلهم وجوب تنكير الحال لأمن اللبس بينها – إن كانت معرفة – وبين الصفة في حالة النصب، فعلةٌ معقولةٌ، من حيث إن كلمة (الذاهب) في قولنا: (رأيتُ عمرًا الذَّاهبَ) توهم المخاطب عن مراد المتكلم منها بين الوصفية والحالية.

ومن هنا يظهر أن معظم ما افترضه النحويون ممثَّلًا في تعليلاتهم لتقرير قاعدتهم في وجوب تنكير الحال هي مجرد افتراضات لا تصمد أمام البحث والمناقشة.

مذهب غير الجمهور:

وإذا كان مذهب جمهور النحويين أنَّ الحالَ لا تكون إلا نكرةً مُعَلِّلينَ بما مضى، فإنَّ جماعةً منهم جوَّزوا مجيء الحال معرفةً، كيونس بن حبيب الضَّبِّيّ والبغداديين(١).

قال سيبويه: «وأما يونس فيقول: (مررتُ به المسكينَ) على قوله: (مررت به مسكينًا)»(٢).

ثم ردَّه بقوله: «وهذا لا يجوز؛ لأنه لا ينبغي أن يجعله حالًا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجازَ: (مررتُ بعبدِ الله الظريفَ)، تريد ظريفًا)»(٣).

كما جوز الكوفيون مجيئها معرفة، ولكنهم اشترطوا فيها أن تؤدي معنى الشرط، فيصح تعريفها لفظًا، فيقال: (عبد الله المحسنَ أفضل منه

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٩، والمساعد ١١/٢، وتوضيح المقاصد ٦٩٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٨٠/١، وهمع الهوامع ٣٠١/٢.
(٢) كتاب سيبويه ٧٦/٢.
(٣) كتاب سيبويه ٧٦/٢.

المسيءَ)؛ فـ (المحسنَ) و(المُسيءَ): حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط، والتقدير: (عبد الله إذا أحسنَ أحسنُ منه إذا أساءَ)، فإن لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظًا، فلا يقال عندهم: (جاء عبد الله المحسنَ)؛ إذ لا يصح: (جاء عبدُ الله إنْ أحسنَ)(١).

ورود الحال معرفة وتصرُّف النحويين معه:

وقد وردت الحال معرفةً على خلاف ما افترضه الجمهور، ومن الشواهد على ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري:

فَأَوْرَدَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ(٢)

فجاء لفظُ (العِراك) حالًا معرَّفةً بالألف واللام، فخرجه الجمهور عدَّة تخريجاتٍ لتستقيم قاعدتهم المفروضة:

أمَّا سيبويه(٣) فخرَّجه على أنه منصوب على المصدرية الواقعة موقع الحال، فكأنه قال: (اعتراكًا).

وأمَّا المبرِّدُ(٤) فذهب الى أن (العراك) ليست حالًا، بل الفعل الذي دلَّ عليه المصدر هو الحال، فـ (أرسلها العراك) في موضع (أرسلها معتركةً)،

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٩، والمساعد ١١/٢، وتوضيح المقاصد ٦٩٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٨٠/١، وهمع الهوامع ٣٠١/٢.

(٢) البيت من الوافر، للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه، وهو في (ديوانه بشرح الطوسي، تحقيق: إحسان عباس ص٨٦)، وكتاب سيبويه ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٣٧/٣، وأمالي ابن الشجري ٢١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٣/٩.
ويروى: فأرسلَها العِراكَ، والعراك: الازدحام على الماء، ولم يذدها: لم يحبسها، لم يشفق على نغص الدخال: لم يخف أمرًا ينغّص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.
والشاهد فيه قوله: (العراك) حيث وقعت الحال معرفة على مذهب يونس والبغداديين، وقد أوَّلها الجمهور بتأويلات تناسب قاعدتهم.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ٣٧٢/١.

(٤) انظر: المقتضب ٢٣٧/٣.

ومعناها: أرسلها تعترك، فـ (العراك) نصب على المصدر، والمصادر تكون معرفَة ونكرة، و(تعترك) هُوَ الحَال، فأقيم (العراك) مقَامه، وهو مذهب طائفةٍ من العلماء كابن السرَّاج(١)، وأبي عليٍّ الفارسيّ(٢)، وأبي البقاء العُكبري(٣)، وأبي البركات الأنباري(٤)، وابن يعيش(٥).

وذهب ابن الطَّراوة إلى أن (العِرَاكَ) نعتُ مصدرٍ محذوف وليس بحالٍ، أي: (فأرسلها الإرسالَ العِرَاكَ)(٦).

وأنشده أبو العبَّاس ثعلب(٧): (فأوردها العراكَ)، وزعم أن (العِراكَ) مفعولٌ ثانٍ لـ (أَوْرَدها)، وأما قولهم: (أرسلَها العراكَ)، فهو عند الكوفيين مضمن (أَرسلها) معنى (أورَدَها)، فهو مفعولٌ ثانٍ لـ (أَوْرَدها).

ومثل البيت المتقدم قول أوس بن حجر:

فأوردَها التقريبَ والشَّدَّ مَنْهَلًا قَطاهُ مُعِيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عاطِفُ(٨)

---

(١) انظر: الأصول ١/١٦٤.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ص٢٠٠.

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٢٩٨.

(٤) انظر: أسرار العربية ص١٥٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٨٢٧.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٦٤، والتذييل والتكميل ٩/٣٣، وتوضيح المقاصد ٢/٧٠٠، وخزانة الأدب ٣/١٩٣.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٤، وتوضيح المقاصد ٢/٧٠٠، والمقاصد النحوية للعيني ٣/١١٧٦، وخزانة الأدب ٣/١٩٣.

(٨) البيت من الطويل، وهو في (ديوانه ص٦٩)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٥٩، وسفر السعادة ٢/٦٦٩، والمقاصد الشافية ٣/٤٤٢، وشرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ١/١٦٨.
يقولُ: فأورد أتانه منهلًا لا يخلو من الماء يعود قطاه إليه، والقطا تشرب، ولا تجوز بالشربة الأولى لبعد المكان حتى تعود فتشرب مرة ثانية.
والشاهد كسابقه.

فقوله: (أوردَها التقريبَ)، مثل قول لبيد (أورَدَها العِراكَ).

كما وردت الحال معرَّفةً بالألف واللام في قول العرب: (هُمْ في هذا الأمرِ الجمَّاءَ الغَفِيرَ)[1]، وانتصابه عند سيبويه كانتصاب (العِرَاك)[2]، وذكر سيبويه أنَّ الخليلَ زعمَ «أنهم أدخلوا الألفَ واللامَ في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألفُ واللامُ»[3]، وقد ذكر ابن السراج أنهم يريدون: (هُمْ فِيها جمًّا غفيرًا)[4].

وهذا ما أكَّده ابنُ الشَّجريِّ بقوله: «وقالوا: (جاء القومُ الجمّاءَ الغفيرَ)، بمعنى: جاءوا بأجمعهم، فنصبوهما على الحال، بتقدير زيادة الألف واللام، وقالوا أيضًا: (جاءوا جمّاءَ الغفير، وجمَّ الغفير، وجمًّا غفيرًا)، وهذا مؤذنٌ بزيادة الألف واللام فيهما»[5].

وأوَّله السِّيرافيُّ[6] بالمشتق أي: جامِّين غافرين، وتبعه في ذلك ابن سِيده[7] وابن يعيش[8].

وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على تمسُّك النحويين بافتراضهم الأول، فإنْ أصابه خللٌ لجئوا إلى افتراضٍ آخر يقضي بتحويل الصيغة من حالة التعريف إلى حالة التنكير، ليسلم افتراضُهم الأول.

(١) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٧١.
(٢) انظر: كتاب سيبويه ١/٣٧٥.
(٣) كتاب سيبويه ١/٣٧٥.
(٤) الأصول في النحو ٢/٣١٢.
(٥) أمالي ابن الشجري ٣/٢٠.
(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٦٢.
(٧) انظر: كتاب العدد في اللغة لابن سيده ص٧٩.
(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠.

أمَّا الأخفش والمبرد فذهبا إلى أنها ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل المضمرة الناصبة لها(١).

وأمَّا أبو العبَّاس ثعلبٌ فذهبَ إلى أن انتصاب «الجماء الغفير» ليس على الحال ، بل ينتصب على المدح(٢).

ومن الشواهد أيضًا قولهم: (ادخلوا الأولَ فالأولَ)، وقد خُرِّج على معنى: (ادخلوا واحدًا فواحدًا)(٣)، وحاول المبرد إيجاد مسوغ لانتصاب هذه الصيغة على الحال على الرغم من تعريفها بافتراضه أنَّ التعريف إنما وقع بعد، فلذلك جيء بالألف واللام زائدتين كسائر الزوائد(٤)، وذلك قوله: «إنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود، فجريا مجرى سائر الزوائد»(٥).

وقال ابن كيسان: «لا نعلم شيئًا يصحُّ في كلام العرب منصوبًا على الحال وفيه الألف واللام إلّا هذا، والعلة فيه: أنه وقع فرقًا بين معنيين؛ لأنك إذا قلت: (دخلوا أوَّلًا أوَّلًا) فمعناه: دخلوا متفرقين، فإذا قلت: (دخلوا الأولَ فالأولَ) فمعناه: أعرفهم الأولَ فالأولَ»(٦).

أما ابن مالكٍ فقد أوله بالمشتق، أي مترتبين(٧).

ومن الأحوال التي جاءت معرَّفة بالإضافة قولهم: (جاءُوا قَضَّهم بقضيضِهم)(٨)، ومنه قول الشماخ:

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٩/٣١.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٩/٣٢.
(٣) انظر: كتاب سيبويه١/٣٩٨.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٢٤.
(٥) المقتضب ٣/٢٧١.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٢٣، ٢٢٤.
(٧) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٥٧.
(٨) انظر: الأمثال لابن سلام ص١٣٣، وجمهرة الأمثال ١/٣١٥، ومجمع الأمثال ١/١٦١.

أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّها بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيعِ سِبَالَهَا[1]

فخرَّجه سيبويه تخريجين: إمَّا على نية المصدر، وهذا المصدر موضوعٌ موضع الحال، بقوله: «كأنه قال: انقضاضَهم، أي انقضاضًا، و(مررتُ بهم قضَّهم بقضيضهم) كأنه يقول: مررت بهم انقضاضًا، فهذا تمثيلٌ وإن لم يتكلم به»[2]، أو جعله تابعًا مؤكدا لما قبله، فيجري مجرى (كلهم)[3].

ومن شواهد الأحوال المعرَّفة بالإضافة أيضًا: قولهم: (مررتُ به وَحْدَه)، و(مررتُ بهم وَحْدَهم)، و(مررتُ برجل وَحْدَهُ)، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: (مررتُ بهم ثلاثَتَهم وأربعَتَهم، وكذلك إلى العَشَرَة)[4]، وذكر سيبويه أنَّ الخليل رحمه الله مثّلَ نَصْبَ (وحدَه وخمستَهم)، أنّه كقولك: أَفردتهم إفرادًا، فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام[5].

وجرى المبرِّدُ[6] وابن السرَّاج[7] وابن يعيش على هذا القول[8].

---

(١) البيت من الطويل، للشماخ بن ضرار، وهو في (ديوانه ص٢٩٠) بلفظ: (وجَاءَتْ سُلَيْمٌ)، وهو في: كتاب سيبويه ١/٣٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٦١، ونسبه إلى (مزود أخي الشماخ)، وشرح مقامات الحريري للشريشي ١/٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٩، والمقاصد الشافية ٣/٤٣٤، وخزانة الأدب ٣/١٩٤.
وقضَّها بقضيضها: منقضًا آخرهم على أولهم، والبقيع: موضع بالمدينة، والسبال: جمع سبلة وهو مقدم اللحية، وتمسح سِبالها: أي: يمسحون لحاهم تأهُّبًا للكلام.
يقول: لقد أتاني أفراد هذه القبيلة يدافع بعضهم بعضًا، يمسحون لحاهم تأهبًا للكلام على أمر ما بيني وبينهم.
والشاهد فيه قوله: نصب (قضَّها) على الحالية مع أنه معرفة، والذي سَوَّغَ ذلك أنَّ معناه التنكير.
(٢) كتاب سيبويه ١/٣٧٤، ٣٧٥.
(٣) انظر: كتاب سيبويه ١/٣٧٥.
(٤) انظر: كتاب سيبويه ١/٣٧٣.
(٥) انظر: كتاب سيبويه ١/٣٧٤.
(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٣٩.
(٧) انظر: الأصول ١/١٦٥.
(٨) انظر: شرح المفصل ٢/١٩.

وليونسَ فيه قولٌ آخر: وهو أنّ (وحدَه) معناه: على حِياله، و(على حياله) في موضع الظرف، وإذا كان الظرفُ صفةً أو حالًا، قُدّر فيه مستقِرٌّ ناصبٌ للظرف، ومستقرٌّ هو الأوّلُ(١).

ومن شواهد المصادر الأخرى المعرفة بالإضافة المنصوبة على الحال، قولهم: (فعلَ ذلك جُهْدَهُ وطاقَتَهُ؛ لأنه في موضع: فَعَلَهُ مجتهدًا(٢)، أو هو مصدر في موضع الحال، فهو وإن كان معرفة فمعناه على التنكير(٣)، أو طلبته جهدك وطاقتك على تقدير الفعل، كأنك قلت: طلبته تجتهد جهدك، وتطيق طاقتك(٤).

إلى غير ذلك من شواهد مبثوثة في كتب النحاة(٥).

وهنا يظهر بوضوح أن تمسُّكَ نحاة البصرة بما افترضوه من وجوب تنكير الحال، قد ألجأهم إلى افتراضاتٍ أخرى عن طريق التأويل الذي يتم من خلاله تغيير واقع الصيغة من التعريف إلى التنكير من أجل الحفاظ على افتراضهم الأوَّل الذي ينص على وجوب تنكير الحال، فأوَّلوا الشواهد العديدةَ الواردةَ على لسان العرب التي جاءت فيها الحالُ معرفةً، بالنكرة ليس غير، وتفنَّنوا في تخريجها نحويًّا، وتكلَّفوا عبء تأويلها متعدد الأضرب والأوجه الذي لا ينفع الدارس إلا تحمل مشقته ووعورة مسلكه، في حين ذهب بعض النحويين أمثال يونس بن حبيب، والبغداديين إلى جواز مجيء الحال معرفة محكِّمين السماع والقياس في ذلك؛ إذ إن الشواهد المسموعة من

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٩.
(٢) انظر: المقتضب ٣/٢٣٧، والتذييل والتكميل ٩/٣٥.
(٣) انظر: شرح المفصل ٢/٢٠.
(٤) انظر: الأصول في النحو ١/١٦٥.
(٥) راجع: الكامل للمبرد ١/٢٢٦، والأصول في النحو لابن السراج ٢/٢٩٨، والإيضاح العضدي ص٢٠٠، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٥، ٣/٢٠، وأوضح المسالك ٢/٢٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٦.

العرب تؤيد ذلك، وقياس الحال على الخبر الذي يجوز أن يرد نكرة كما يرد معرفة يعضد مجيء الحال معرفة.

أما الكوفيون فقد أجازوا مجيء الحال معرفة بشرط تأديتها معنى الشرط، فهم بذلك لا يبتعدون كثيرًا عن المذهب البصري المنادي بالمنع.

رؤية البحث:

يمكننا أن نخلصَ إلى نتيجةٍ مُقنعةٍ بعيدةٍ عن لَيِّ عُنُقِ الشواهد لتتوافق مع افتراض البصريين، وهذه النتيجة هي: أنَّ الحال في العربية ترد نكرة في الكثرة الكاثرة، وقد ترد معرفة، ولكن ليس كالنكرة كثرةً؛ إذ إن هذا يعد في نظرنا أجدى في توسيع نطاق القاعدة في احتواء الصيغ الواردة حالًا، ومن ثم يقطع دابر التأويل، والتعقيد المعقد؛ لأن تأويل الأحوال الواردة معرفة بالنكرة لا يخرجها عن القيمة الوضعية التي هي عليها.

فمثل هذه التجويزات التي جوَّزها يونس والبغداديون ليست مؤثرةً تأثيرًا سلبيًّا كبيرًا على فرضية القاعدة النحوية؛ لأن المعروف أن الركن الأساسي الذي قام عليه النحو العربي هو النظر إلى علاقة مكونات التراكيب اللغوية تحت أضواء فرضية العمل المتمثلة بالأثر الذي يجلبه العامل للمعمول، وفرضية القاعدة النحوية المتعلقة بصيغة المعمول دون الأثر الذي يجلبه العامل للمعمول ليست ذات أثر في تأثيرات العوامل في المعمولات، وبما أن هناك شواهد ليست قليلة ورد فيها الحال معرفة؛ فإن إطلاق الإجازة أولى من اتخاذ مسالك فرضيات التأويل النحوي الذي تترتب عليه آثار سلبية نتيجة لاختلاف الآراء من جهة نظر العلماء إلى جزئيات التأويل، مما يؤدي إلى تراكم الآراء، ومن ثم تعقيد المسائل النحوية، وفي النهاية علوّ أصوات من ينتقدون نحونا العربيّ ويهاجمونه.

التمييز:

الافتراض النحوي:

افترض البصريون أنَّ التمييز لا يكون إلا نكرةً، ولا يصحُّ مجيئُهُ معرفةً ألبتَّة، وما جاء منه معرفة فالصواب تأويله.

قال سيبويه: «وتقول: (هو أشجع الناس رجلًا، وهما خير الناس اثنين)، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب (الرجل، والاثنان) كما انتصب (الوجه في قولك: (هو أحسن منه وجهًا)، ولا يكون إلا نكرةً»(١).

فلم ينص سيبويه على جواز مجيئه معرفةً في كتابه، ولم يستعمله في استشهاده إلا نكرة.

ويقول في: باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة: «وذلك قولك: (هذا راقودٌ خَلًّا، وعليه نِحْيٌ سمنًا)، وإن شئت قلت: (راقودُ خلٍّ، وراقودٌ من خلٍّ)»(٢).

ويقول في باب ما ينتصب نصب (كم) إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام: «وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: (ما في السماء موضع كفٍّ سحابًا، ولي مثله عبدًا، وما في الناس مثله فارسًا، وعليها مثلها زبدًا)»(٣).

ويقول المبرد: «ولا يكون في قولك: (كم غلمانك) إلا الرفع، لأنه معرفة، ولا يكون التمييز بالمعرفة»(٤).

علة الافتراض:

وقد علَّل البصريُّون لصحَّة افتراض كون التمييز نكرةً بالأمور الآتية:

---

(١) كتاب سيبويه ١/٢٠٥.
(٢) كتاب سيبويه ٢/١١٧.
(٣) كتاب سيبويه ٢/١٧٢.
(٤) المقتضب ٣/٥٦.

- أن التمييز إنما وَضْعُهُ أن يكون بيانًا لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير، وإذا كان كذلك فالعدول إلى التعريف من غير حاجة إليه تكلُّفٌ تأباه حكمة العرب(١).

- أن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلًا، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه(٢).

-أنه إنما وجب أن يكون نكرةً؛ لأن الغرض تمييز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف، فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل(٣).

- أن التمييز مشبَّهٌ بالخبر، وأصل الخبر أن يكون نكرةً، وأشبه التمييز الخبر من حيث كانت تتمُّ به الفائدة للمميز كما تتم فائدة المخبر عنه بالخبر(٤).

- أن التمييز يشبه الحال، وذلك أن كلَّ واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: (عندي عشرون)، احتمل أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت: (درهمًا)، فقد أزلت ذلك الإبهام، كما أنك إذا قلت: (جاء زيدٌ)، احتمل أن يكون على صفاتٍ، فلما قلت: (راكبًا)، فقد أوضحت وأزلت، فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التنكير(٥).

الواقع اللغوي:

مع افتراض البصريين وجوب تنكير التمييز، فإنَّ الواقع اللغويَّ أبى ذلك، وأتَت كَثْرَةٌ كاثرةٌ من الشواهد على غير ما افترضوه، ومن ذلك:

---

(١) انظر: المقاصد الشافية٣/٥٢٦.

(٢) انظر: المقاصد الشافية٣/٥٢٦.

(٣) انظر: الإنصاف١/٣١٥.

(٤) انظر: التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني، ت د/ فخر صالح قداره - ط/ دار الجيل - بيروت - الأولى - ١٤١١هـ - ١٩٩١م : ص ٢٣٣.

(٥) أسرار العربية ص١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٣٦، والمقاصد الشافية٣/٥٢٦.

قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَغْتَدِي وَمَا صَقَعَ الدِّيـ ... ـكُ عَلَى أَدْهَم أَجَشَّ الصَّهِيلَا(١)

وقول النابغة الذبياني:

ونأخذ بَعْدَه بِذُنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَهرَ ليسَ له سَنامُ(٢)

بنصب (الصهيل)، و(الظهر) على التمييز مع كونهما معرفة.

وقول أمية بن أبي الصلت:

إلى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى مِلاءٍ ... لُبابَ الْبُرّ يُلْبَكُ بالشِّهاد(٣)

فـ(لباب) تمييزٌ، وهو مضافٌ إلى معرفة.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٣٩٩/٢، وأسرار العربية ص١٥٥، والإنصاف ١٣٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٨٧.
والشاهد فيه: (الصهيلا)؛ حيث جاء منصوبًا على التمييز مع كونه معرفة، وهذا ممنوع عند البصريين، جائز على رأي الكوفيين.

(٢) البيت من الوافر، للنابغة الذبياني، وهو في (ديوانه ص١٠٦) بلفظ (ونمسك بعده)، وكتاب سيبويه ١٩٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧/١، والمقتضب ١٧٩/٢، والإنصاف ١٢٤/١، وخزانة الأدب ٣٦٣/٩.

(٣) البيت من الوافر، لأمية بن أبي الصلت، وهو في (ديوانه ص٦٣)، وأمالي القالي ١٢٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٣، ٢٠٧/٩، والمقاصد الشافية٥٢٧/٣، وهمع الهوامع ٣١٣/١.
والرُّدُح: جمع (رداح) وجفنة رداح: عظيمة، والشيزى: شجر تعمل منه القصاع والجفان، وقيل: هو شجر الجوز، والشّهاد: جمع واحدته شهدة، وشهدة وهو العسل في شمعه، وقيل: العسل مطلقًا.
والشاهد فيه قوله: (لباب البر)؛ حيث أضيف (لباب) إلى معرفة، وهو تمييز عند الكوفيين.

وقول الشاعر:

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقابا(١)

ولغة العرب مشهورةٌ، تقول: «ما فعلتِ الخمسةَ عشرَ الدرهمَ، والعشرون الدرهمَ»(٢).

وقول ابن شهاب اليشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرو(٣)

وقول الآخر:

عَلَى مَهْ مُلِئْتَ الرُّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقِدْ لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبِيضُ وَالسُّمْرُ(٤)

---

(١) البيت من الوافر، للحارث بن ظالم في: المقتضب ٤/١٦١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٨٤، والإنصاف١/١٣٣.
والشاعر يتنصّل من أن يكون قومه من نسب سعد بن ذبيان، فهم ليسوا من بني ثعلبة بن سعد، ولا من بني فزارة بن سعد، ويصف بني فزارة بغزارة الشعر في رقابهم، وهذا دليل غباء، كما كانوا يعتقدون.

(٢) انظر: المقتضب٢/١٧٥، وعمدة الكتاب للنحاس ص١٧١، والبديع في علم العربية ٢/٣٠٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٢٨١، وارتشاف الضرب ٢/٧٦٤، والتذييل والتكميل ٩/٣٤٦، والمقاصد الشافية٣/٥٢٧.

(٣) البيت من الطويل، لراشد أو رشيد بن شهاب اليشكري في: المفضليات٣١٠، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٨٦، والمقاصد الشافية٣/٥٢٧، والجنى الداني ص١٩٨، والتصريح ١/١٨٤، ٦١٦، والهمع١/٢١٣، ٢/٣٤٤.
والشاهد: (وطبت النفس)؛ حيث جاء (النفس) تمييزًا وهو معرفة، وهذا جائز عند الكوفيين وابن الطراوة.

(٤) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٩/٢٠٧، والمساعد ٢/٦٥، والمقاصد الشافية ١/٥٦٧، والهمع٢/٣٤٤.

فـ(النفس) و(الرعب) تمييزان وهما معرفتان.

وقول الشاعر:

أَيْجَـعُ ظَهْرِي وَأُلَـوِّي أَبْهَرِي وَمَا الصَّحِيحُ ظَهْرُهُ كَالْأَدْبَرِ(١)

فـ(أيجعُ) فعل لازم، و(ظهري) منصوبٌ على التمييز، وهو معرَّف بالإضافة.

كما ورد مميز الجملة مضافًا إلى معرفة، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾(٢).

وقول العرب: (غَبِنَ فلانٌ رَأيَه، وَوَجِعَ بَطْنَه، وأَلِمَ رَأسَهُ)(٣).

وحكى الكسائي: (هو أحسن الناس هاتين)، يشير بهما إلى عينيه(٤).

وقالوا: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ)(٥) بنصب (وجهه) على التمييز(٦).

---

(١) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، وهو في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٧٩، ولسان العرب [عرا] ٤/٢٩١٨.
تقول: وَجِعَ فُلَانٌ يَوْجَعُ ويَيْجَع وياجَع، وأنا أَيْجَعُ رَأْسِي، والأبهر: عرق في الظهر يقال: هو الوريد في العنق، والدَّبَرَةُ بالتحريك: قرحة الدابة والبعير، ودبِر البعير بالكسر يدبَر دَبَرًا فهو دبِر وأدبر.
والشاهد في قوله: (أيجع ظهري)؛ فإن (أيجع) فعل لازم، و(ظهري) منصوب على التمييز، وهو معرَّف بالإضافة.

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٣٠).

(٣) انظر القول في: غريب القرآن لابن قتيبة ص٦٤، و شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٦، وارتشاف الضرب٤/١٦٣٣، والتذييل والتكميل ٩/٢٥٤، والمساعد ٢/٦٥، والمقاصد الشافية٣/٥٢٦، والهمع ٢/٣٤٥.

(٤) انظر حكاية الكسائي في: الأصول ١/١٥٨، والمسائل البصريات ٢/٩١٣، وتوجيه اللمع ص٣٠١، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٩٨، والمقاصد الشافية٣/٥٢٧.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٥، والمقاصد الشافية٣/٥٢٨.

(٦) انظر: اللباب للعكبري١/٤٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٥.

وفي الحديث[1]: (تهراق الدماءَ).

والسماع بمثل هذا كثيرٌ، فدلَّ على أن التعريف في التمييز جائز[2]، وهو مذهب الكوفيين[3] وابن الطرواة[4] وابن الحاجب[5].

صنيع البصريين مع هذه الشواهد:

لم يُسَلِّم البصريُّون بهذه الشواهد، وخرَّجوها بتخريجات لا تخدش افتراضهم في مجيء التمييز نكرةً، وقالوا في البيتين الأولين: الصحيحُ أنَّ (الصَّهيلَ) و(الظَّهرَ) منصوبان على التشبيه بالمفعول كـ(الضارب الرجل)[6].

وقالوا في بيت أمية بن أبي الصَّلت: إنَّ إعرابَ (لُبَابَ البُرِّ) تمييزًا باطلٌ؛ لأنه يحتمل أن يكون مفعولًا بعد إسقاط حرف الجر[7].

وقالوا فيما حُكي عن العرب إنَّ لها لغةً مشهورةً هي: (ما فعلت العشرون الدرهمَ): إنه زعمٌ باطلٌ؛ لأن هذا إنما حكاه (أبو زيد الأنصاري)،

(١) انظر الاستشهاد بالحديث في: أمالي ابن الحاجب٢/٧٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٨٨، والتذييل والتكميل ٩/٢٥٧، ١١/٥٤، ومغني اللبيب ص٥٩٩، والمقاصد الشافية١/٥٦٩، ٥٧٠.

(٢) المقاصد الشافية٣/٥٢٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٧٩، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري١/١٣١، ومظان الحاشية الآتية.

(٤) انظر رأي ابن الطراوة في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٨١، والارتشاف٤/١٦٣٣، والتذييل والتكميل ٩/٢٠٧، والتصريح ١/٦١٦، والهمع٢/٣٤٤.

(٥) أمالي ابن الحاجب٢/٧٨٩.

(٦) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٨٨، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٥٥، والإنصاف ١/١٣٦.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨١، والتذييل والتكميل ٩/٢٠٧.

ولم يقل: إنها لغة العرب، ويمكن أن يقال: إن (الألف واللام) فيها زائدة، ويكون شاذًّا، فلا دليل فيه(١).

وقالوا في بيتَي ابن شهاب اليشكري والذي بعده: إن الشاعرَيْنِ أرادا (وطبتَ نفسًا)، و(مُلِئْتَ رُعبًا)، فزادا الألف واللام، كما زيدتا في قولهم: (قبضت الأحد عشر الدرهم)(٢).

وقالوا في ورود مميز الجملة مضافًا إلى معرفة كقول العرب: (غَبِنَ فُلانٌ رَأْيَهُ): إنَّ فيه توجيهات:

أحدها: أن تجعل الإضافة فيه منوية الانفصال ويحكم بتنكير المضاف كما فُعل بقولهم: (كم ناقة وفصيلها لك)، فقدر: (بكم ناقة وفصيلًا لها)، وكما فعل سيبويه في قوله: (كل شاة وسخلتها بدرهم)، فقال: «إنما يريد: (كل شاة وسخلة لها بدرهم)، وحكي عن بعضهم: (هذه ناقة وفصيلها راتعان) على تقدير: (هذه ناقة وفصيل لها راتعان)، ثم قال: والوجه: (كل شاة وسخلتها بدرهم)، و(هذه ناقة وفصيلها راتعين)؛ لأن هذا كثر من كلامهم وهو القياس والوجه الآخر قاله بعض العرب»(٣).

التوجيه الثاني: أن يكون منصوبًا على تضمين الفعل غير المتعدي ، معنى فعل يتعدى، فيقال في: غَبِنَ رأيَه: جهل رأْيَهُ، ومثله: (أيجع ظهري)، وبهذا الاعتبار قال بعضهم في (سفِه نفسَه) إنَّ معناه: أهلك نفسه.

التوجيه الثالث: يحتمل أن يكون منصوبًا بإسقاط حرف الجر فيكون (غبن في رأيه).

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٢٨١.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٨٦، والارتشاف٤/١٦٣٣، والمقاصد الشافية٣/٥٢٨.

(٣) الكتاب٢/٨٢، والنص مأخوذ منه بتصرف واختصار وحذف.

التوجيه الرابع: أن ينصب (رأيه) وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي(١).

وقالوا في حكاية الكسائي: (هو أحسن الناس هاتين): هو إما على نية التنكير، كقول عبد الله بن الزَّبير الأسدي:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ(٢)

وإما على حذف الجار، كأنه قال: (هو أحسن الناس بهاتين)، أي: زاد حسنه على الناس بهاتين، أي: زاد حسنه على الناس بعينيه(٣).

رؤية البحث:

يرى البحثُ أنَّ وفرةَ الشواهد وتنوُّعها نظمًا ونثرًا في الواقع اللغوي تنقض افتراض البصريين في وجوب مجيء التمييز نكرة، وأنَّ هذه الكثرة الكاثرة من الشواهد ألجأت البصريين إلى ليِّ أعناق النصوص لتوافق افتراضهم في التمييز، فأتت تأويلاتُهم مُتكلَّفةً في كثيرٍ من الأحيان، خارجةً عن بعض أصول العربية.

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٦-٣٨٧، وارتشاف الضرب٤/١٦٣٣، والمقاصد الشافية٣/٥٢٨.

(٢) البيت من الوافر، لابن الزَّبير الأسدي، وهو في (شعره المجموع ص١٤٧)، وفي: كتاب سيبويه ٢/٢٩٧، والمقتضب ٤/٣٦٢، والأصول في النحو ١/٣٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٦، وخزانة الأدب ٤/٦١.

وأبو خبيب: كنية عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام، وكان لا ينفق المال إلّا بحقّه؛ فهجاه الشّاعر؛ لمنعه وإمساكه، ونَكِدْنَ: ضِقْنَ وتعذّر قضاؤهنّ.

يقول: إنّ حياة أبي خبيب أضحت متعسّرة، لأنّه لم يمنح الشاعرَ ما أراد، فلا يستطيع أن يعطي السائلين كما يفعل بنو أميّة الذين يعطون بلا حساب.

والشاهد فيه قوله: (ولا أميَّة)؛ حيث وقع اسم (لا) النافية للجنس معرفة، والتقدير إما: ولا أمثال أمية في البلاد، وإما: ولا أجواد في البلاد؛ لأن بني أمية قد اشتهروا بالجود، فأوّل العلم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود.

(٣) المقاصد الشافية٣/٥٢٨.

فمذهبُ الكوفيين ومن وافقهم أصحُّ في اللغة والمعنى، فإن الإنسان هو السفيه نفسه، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾(١)، كذلك قوله: ﴿تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(٢)، أي تختان أنفسُكم، فالأنفس هي التي اختانت كما أنها السفيهة(٣).

وأمَّا تأويلهم إن (نَفْسَهُ) نصب بإسقاط الخافض، أي: سفه في نفسه، فليس إسقاطُ الخافضِ أصلًا فيعتبر به، ولكن قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة، فيتعدى الفعل بنفسه، وإن كان مقيسًا في بعض الصور، فـ (سَفِهَ) ليس من هذا، لا يقال: سفهت أمر الله، ولا دين الإسلام، بمعنى: جهلته، أي: سفهت فيه، وإنما يوصف بالسفه وينصب على التمييز ما خص به، مثل نفسه أو شربه، ونحو ذلك(٤).

اسم (لا) النافية للجنس:

الافتراض النحوي:

افترض النحويون أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾(٦).

علة الافتراض:

وقد علَّل النحويون لصحَّة افتراض كون اسم (لا) النافية للجنس لا يجيءُ إلا نكرة، بأنها دالة على الاستغراق، وهذا يستلزم وجود (مِن) لفظًا أو

(١) سورة البقرة من الآية (١٤٢).
(٢) سورة البقرة من الآية (١٨٧).
(٣) انظر: المسائل والأجوبة لابن تيمية ص٢١٧.
(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦/٥٧١.
(٥) انظر: المقتضب ٤/٣٥٧، والأصول في النحو ١/٣٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٧٨، وشرح ابن الناظم على الألفية ص١٣٣، والجنى الداني ص٢٩٠، وشرح الأشموني على الألفية ١/٣٢٨.
(٦) سورة البقرة، من الآية الثانية.

معنى، ولا تتحصل هذه الدلالة إلا بالاسم النكرة، وقد حملوها على نظائرها في اللغة من عوامل الأسماء كـ (رُبَّ) و (كم)، فهذان لا تتحصل منهما الدلالة المقصودة إلا عن طريق دخولهما على النكرات المبهمة.

قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: لِمَ بُنيت (لا) مع النكرة دون المعرفة؟ قيل: لأن النكرة تقع بعد (مِن) في الاستفهام، ألا ترى أنك تقول: (هل مِن رجل في الدار)؟ فإذا وقعت بعد (مِن) في السؤال، جاز تقدير (مِن) في الجواب، وإذا حذفت (مِن) في السؤال، تضمنت النكرة معنى الحرف، فوجب أن تبنى، وأما المعرفة فلا تقع بعد (مِن) في الاستفهام، ألا ترى أنك لا تقول: (هل مِن زيد في الدار)، فإذا لم تقع بعد (مِن) في السؤال لم يجز تقدير (مِن) في الجواب، وإذا لم يجز تقدير (مِن) في الجواب لم يضمن المعرفة معنى الحرف، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب»(١).

وهي علَّة ابن مالكٍ أيضًا؛ حيث قال: «إذا قُصد بـ(لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (مِن) لفظًا، أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات»(٢)، وبها علَّل المراديُّ(٣).

وأمَّا ابن يعيش فقال: «وحقُّهُ أن يكون نكرةً، يعني الاسمَ الذي تعمل فيه (لا)، فإنّه لا يكون إلَّا نكرة من حيثُ كانت تنفي نفيًا عامًّا مستغرِقًا، فلا يكون بعدها معيَّنٌ، فـ (لا) في هذا المعنى نظيرةُ (رُبَّ) و(كَمْ) في الاختصاص بالنكرة؛ لأنّ (رُبَّ) للتقليل، و(كَمْ) للتكثير، وهذا الإبهامُ أَوْلى بها»(٤).

(١) أسرار العربية ص١٨٦، ١٨٧.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/٥٢١.
(٣) انظر: الجنى الداني ص٢٩١، ٢٩٢.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٧، وانظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢/١٥٣.

الواقع اللغوي:

مع افتراض النحويين وجوب تنكير اسم (لا) النافية للجنس، جاء الواقع اللغوي مخالفًا هذا الافتراض، فجاء اسم (لا) النافية للجنس في بعض نصوص العرب معرفةً، من ذلك قول عبد الله بن الزَّبير الأسدي:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ(١)

فقد ورد في البيت مجيء اسم (لا) النافية للجنس وهو قوله (أمية) معرفةً، وقد خُرِّج على أحد تخريجين:

إمَّا على إرادة: (ولا أمثال أمية)، فلما قُدِّر بـ (مِثل) تنكَّر؛ لأن (مِثلًا) نكرة وإن أضيفت إلى معرفة(٢).

وإمَّا على إرادة: (ولا أجوادَ في البلاد)؛ لأن بني أمية قد اشتهروا بالجود، فأُوِّل العلم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود(٣).

ومثله قول الشاعر:

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلَا فَتًى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيِّ(٤)

---

(١) سبق تخريجه، والشاهد فيه قوله: (ولا أميَّة)؛ حيث وقع اسم (لا) النافية للجنس معرفة، والتقدير إما: ولا أمثال أمية في البلاد، وإما: ولا أجواد في البلاد؛ لأن بني أمية قد اشتهروا بالجود، فأوّل العلم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود.

(٢) انظر: المقتضب ٣٦٣/٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٢، وخزانة الأدب ٦١/٤.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٦١/٤.

(٤) البيت من الرَّجز، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعين قائلها، وهو في: الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، والمسائل الحلبيات ص٢٠٤، ٣١١، وأسرار العربية ص١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٢، وخزانة الأدب ٥٧/٤.
ومعناه: لا سائق كسوق هيثم، وهيثم اسم رجل كان حسن الحداء للإبل.
والشاهد فيه قوله: (لَا هَيْثَمَ)، وهو كسابقه.

فجاءَ اسم (لا) النافية للجنس وهو قوله (هيثم) معرفة، وقد خرج على أحد تخريجات:

إمَّا على حذف (مثل)، كأنه قال: لا مثل هيثم، وعامل المعرفة معاملة النكرة؛ لإقامته المضاف إليه مقام المضاف، وهو قول جماعةٍ من النحاة(١).

وإمَّا أن يكون قدَّر (هيثمًا) تقدير النكرة، فأجراه على تقدير جماعة كل واحد منهم هيثم، ونفي ذلك.

والفرق بينهما في حقيقة معنى اللفظ أن نفي مثله لا يوجب نفيه، وإنما يحتاج إلى دليل يصحبه؛ حتى يظهر به انتفاؤه كانتفاء مثله، وأما نفي كل مسمى بهذا الاسم على مثل هذا المعنى؛ فيدخل فيه نفيه، فهذا أشد مطابقة لمعنى الكلام، وهو الاختيار عند الرُّمَّاني(٢).

أو أنه أراد: «لا مُجريَ ولا سائقَ كسَوْقِ هيثم»، وهو قول المبرِّد(٣).

ومثل هذين الشاهدين قولهم: (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها)(٤)، وقد نقل سيبويه تعليق شيخه الخليل على هذا القول، عندما سأله سيبويه: «كيف يكون هذا، وإنما أراد عليًّا رضي الله عنه؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعمِل (لا) في معرفة، وإنما تُعملها في النكرة، فإذا جعلت (أبا حسنٍ) نكرةً حَسُنَ لك أن تُعْمِلَ (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنه قد غيب عنها، فإن قلت: إنه لم يُرِدْ أن ينفي كل من اسمُه علي؟ فإنما أراد

(١) انظر: الأصول لابن السراج ٣٨٣/١، وشرح الكتاب للرماني [رسالة دكتوراه لسيف العريفي] ص٤٠٨، وأمالي ابن الشجري ٣٦٥/١، وأسرار العربية ص١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٢/٣.

(٢) انظر: شرح الكتاب للرماني ص٤٠٨.

(٣) انظر: المقتضب ٣٦٣/٤.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٢٩٧/٢، والمقتضب ٣٦٣/٤، والمفصل ص١٠٧، وأمالي ابن الشجري ٣٦٦/١، ومغني اللبيب ص١٢٦.

أن ينفي منكورين كلهم في قضية مثل عليٍّ، كأنه قال: لا أمثال عليٍّ لهذه القضية، ودلَّ هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها»[1].

وخرَّجه المبرد على أن المعنى: (ولا عالم بها)[2].

وخرَّجه ابن يعيشَ على أنَّ المعنى: (لا فاصِلَ، ولا قاضِيَ مثل أبي الحسن)، فالمرادُ بالنفي هنا العمومُ، والتنكيرُ، لا نفيُ هؤلاء المعرَّفين، وعَلِمَ المخاطَبُ أنّه قد دخل هؤلاء في جملةِ المنكورين[3].

إلى غير ذلك من شواهد مبثوثة في كتب النحاة من مثل قولهم: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده)، و(إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)، (أما البصرة فلا بصرة لكم)، و(أما بغداد فلا بغداد لكم)[4]، وقول أبي سفيان: (لا قريشَ بعد اليوم)[5].

ويمكن لنا بعد هذه الجولة أن نخلصَ إلى أنَّ النحويين افترضوا أنَّ من خصائص (لا) النافية للجنس أَنْ يكون اسمها نكرة، فإذا أتى الواقع اللغوي باسمها معرفةً فإنهم يذهبون به مذهبهم المعتاد في تخريج الظواهر المخالفة لفرضياتهم التقعيدية؛ إذ لجئوا إلى تقدير اسم متوغِّلٍ في التنكير من أجل أن يبقى التركيب في حيِّز الفرضية المقررة.

ومعلومٌ أن (لا) النافية للجنس يؤتى بها لنفي الجنس كله، لذلك فهي تدخل على كلمة دالة على جنس معين مثل كلمة (رجل) تدل على جنس الرجال، أو كلمة (شجرة) تدل على جنس الأشجار.

والمدقِّقُ في الشواهد التي أتى بها الواقع اللغوي يجد أنَّ اسم (لا) قد أتى معرفةً عَلَمًا، وأنَّ العلم في هذه الحالة يفيد التنكير؛ أي إنه «علم في اللفظ

(١) الكتاب ٢/٢٩٧.
(٢) انظر: المقتضب ٤/٣٦٣.
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٩.
(٤) راجع: المفصل ص١٠٧، وارتشاف الضرب ٣/١٣٠٧.
(٥) راجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٠، والتذييل والتكميل ٢/٣٢٤، ٥/٢٩١.

والشكل»، «نكرة في الدَّلَالَة»؛ إذ إنها معارف شائعة مشهورة في اختصاصها بشأن معين، وليست أية معارف، فالاسم المعرفة (هيثم) اشتهر بحداء المطيِّ، و(أبو حسن) - رضي الله عنه - اشتهر بالفطنة والذكاء والعبقرية والفصل في القضايا، و(البصرة) اشتهرت بالثقافة والعلم وقوة الاقتصاد، وهكذا، فالأعلام المستخدمة هنا لابدَّ أَنْ تكون لها خصائص سِيَاقِيَّة اجتماعِيَّة مُعَيَّنَة، فهي أعلام معروفة للناس ومشهورة بأمور مُعَيَّنَة تخصُّها، فكأنها أصبحت تمثِّل جنسًا بأكمله، على الرغم من أنها مخصوصة؛ لذا أصبحت هذه الأسماء المعارف كأنها أجناس بالإمكان نفيها بقصد نفي الجنس كله.

وهذا هو عينُ ما قاله الرضيُّ: «وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلَّة، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى»[1].

فعندما نستدعي هذه الأعلام مع «لا» النافية للجنس فإِنَّنَا نستدعي معها هذه الخلفيَّة الاجتِماعِيَّة؛ لأَنَّنا نقصد هذه الخلفيَّة الاجتِماعِيَّة، ونريد توظيفها سياقيًّا لأمر ما، ولكي يتفاعل المخاطب مع هذه الجمل ويتقبَّل معناها يجب أَنْ يعلم مسبقًا هذه الخصوصية الاجتِماعِيَّة لهذه الأعلام؛ أي إنَّ الخلفيَّة الاجتِماعِيَّة هنا ومدى إلمام المخاطب بها تتحكَّمان في صحة هذا التركيب وتؤثِّران عليه، والدليل على صحة هذا التأثير أَنَّنا لو ترجمنا هذه الجمل ترجمة حرفية إلى لغة أخرى غير العربيَّة كالإنجليزية أو الفرنسية لما فهم صاحب هذه اللُّغَة شيئًا من هذه العبارة؛ لعدم إلمامه بالخلفيَّة الاجتِماعِيَّة السِّياقِيَّة لها.

وعليه، فإنَّ ما يبرر تنكير المعرفة في هذا الأسلوب علم المخاطب بالخلفيَّة الاجتِماعِيَّة لهذه الأعلام.

(١) شرح الكافية للرضي ١٦٦/٢.

فلا مشكلة إذًا في التوسُّع في مثل هذا الأسلوب، وأَنْ نأتي باسم (لا) النافية للجنس معرفة بشرطين:

- أَنْ يكون عَلَمًا.
- وأَنْ يكون هذا العلم مشهورًا معروفًا عند عامة الناس.

والشرط الثاني هنا يساوي قول الخليل السابق: «وعلم المخاطَب أَنَّهُ قد دخل في هؤلاء المنكورين ...»[1].

فإذا كان الأمر كذلك فإنه بالإمكان إجازة دخول (لا) النافية للجنس على الاسم المعرفة بشرط شيوعها في شأن معين، ولا داعي في مثل هذه الحالة إلى تقدير اسم منكور تضاف إليه هذه المعارف.

يزيد على ذلك أن الكسائي أجاز إعمال (لا) النافية للجنس في العلم المفرد نحو: (لا زيدَ)، والمضافِ لكنية نحو: (لا أبا محمدٍ)، أو (لله) أو (الرحمن) و(العزيز) نحو: (لا عبد الله)، و(لا عبد الرحمن)، و(لا عبد العزيز)، ووافقه الفراءُ على (لا عبد الله)، قال: لأنه حرف مستعملٌ، يقالُ لكل أحد: عبد الله، وخالفه في الأخيرين؛ لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما لزم (عبد الله)، والكسائي قاسمها عليه، وجوز الفراءُ إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة، نحو: (لا هو) و(لا هي) و(لا هذين لك)، و(لا هاتين لك)[2].

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٩٧.
(٢) انظر: همع الهوامع ١/٥٢٣.

رؤية البحث:

الأصوبُ الذي تطمئنُّ إليه النفسُ هو ما ذكرناه سلفًا من جواز التوسُّع في إتيان اسم (لا) النافية للجنس معرفةً بشرطين: أَنْ يكون عَلَمًا، وأَنْ يكون هذا العلم مشهورًا معروفًا عند عامة الناس، وعليه، فيجوز لنا أنْ نقول: (معركة حربية ولا خالدَ بن الوليد لها)، و(مشكلةٌ سياسيةٌ ولا عمرَ لها)، (ولغزٌ علميٌّ ولا زويلَ له)، و(معادلةٌ رياضيةٌ ولا أينشتاينَ لها) ... وهكذا.

الاســـم المنـادى:

الافتراض النحوي:

افترض البصريُّون عدم جواز نداءِ المعرَّفِ بـ (أَلْ) اختيارًا، وإذا أريد ذلك تُوُصِّل إليه بـ (أي) أو (هذا)(١).

علة الافتراض:

وقد علَّلوا لصحَّة افتراضهم هذا بتعليلين:

أوَّلًا: بأن حرف النداء يفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف؛ إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة، ولا يجوز أن يدخل تعريف على تعريف(٢).

وثانيًا: بأنَّ (اللَّام) لتعريف الْمَعْهُود، والمنادى مُخَاطبٌ، فهما مُخْتَلِفَانِ فِي الْمَعْنى(٣).

استثناءٌ من الافتراض:

استثنى البصريون من افتراضهم صورتين، جوَّزوا فيهما نداءَ ما فيه (أَلْ)(٤):

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٢٣٩، واللامات للزجاجي ص٥١، ٥٢، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣/١٥٢، واللمع لابن جني ص١١٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٤٤٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٤، والمساعد لابن عقيل ٢/٥٠٢.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٢٣٩، واللامات للزجاجي ص٥١، ٥٢، وأسرار العربية ص١٧٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣٧، ٣٣٨، و اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٥.

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/٧٨٤.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٣/٣٣٣، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣/١٥٢، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢/٦٠٨، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩١.

الصورة الأولى: الاسم الأعظم (الله) ؛ وذلك على وجهين: على قطع الهمزة، نحو: (يا أَللهُ)، وعلى وصلها، نحو: (يا اللهُ)، وعلَّلوا لذلك بعللٍ[1]:

أولًا: إن الألفَ واللامَ ليست للتَّعريفِ؛ لأنّ اسمَ اللهِ تَعالى معرفةٌ بنفسهِ، لانفراده سبحانه، والألفُ واللاَّمُ زائدةٌ.

ثانيًا: إن الألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم، فإن أصله: (إله)، فأسقطوا الهمزة من أوله، وجعلوا الألف واللام عوضًا منها، والذي يدلُ على ذلك أنهم جوزوا قطع الهمزة؛ ليدلوا على أنها قد صارت عوضًا عن همزة القطع، فلما كانت عوضًا عن همزة القطع، وهي حرف من نفس الاسم، لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينهما.

ثالثًا: أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصةً؛ لأنه كثر في استعمالهم؛ فخصَّ على ألسنتهم، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره.

رابعًا: إن لفظ الجلالة اسم علم غير مشتق أتي به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه، فينزل منزلة سائر الاسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا.

والصورة الثانية: المنادى إذا كان جملة محكيّة، نحو: (يا المُنْطلِق زَيْدٌ) في رجل سمّي بهذه الجملة، ومثله ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ (أل)، نحو: (يا الذي قام) إذا كان اسم رجل.

واستثنى محمد بنُ سعدان أحدُ أعلام الكوفةِ صورةً ثالثةً، وهي: اسم الجنس المشبه به، فأجاز نداءه مع (أل)، نحو: (يا الأسد شدةً)، و(يا الخليفة

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١٩٦/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٤٧، وأسرار العربية ص١٧٥، ١٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٣٩/١، ٣٤٠.

جُودًا)، ووافقه ابن مالك؛ لأن تقديره: (يا مثل الأسد)، و(يا مثل الخليفة)، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام(١).

الواقع اللغوي:

بالرغم من افتراض نحاة البصرة عدم جواز نداءِ المعرَّفِ بـ (أَلْ) اختيارًا باستثناء الصور السابق ذكرها، فإنَّ الواقع اللغوي قد جاء مخالفًا هذا الافتراض، فوردَ نداء الاسم المعرَّف بالألف واللام في بعض الشواهد غير الصور المستثناة، نحو قول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي(٢)

وقول الرَّاجز:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَّانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا(٣)

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٨، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩٣، والمساعد ٢/٥٠٢، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٥٧، وهمع الهوامع ٢/٤٨.

(٢) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، وهو في: الكتاب ٢/١٩٧، والمقتضب ٤/٢٤١، واللامات للزجاجي ص٥٣، والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٦، والإنصاف ١/٣٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٩، وشرح المفصل ١/٣٤٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦٩، وهمع الهوامع ٢/٤٧، وخزانة الأدب ٢/٢٩٣، والبيت محمول على الالتفات ، فالقياس أن يقول : (تَيَّمَتْ) بتاء التأنيث على الغيبة ، وفيه عدة روايات لا تغير معالم الاستشهاد به.

(٣) البيتان من الرجز المشطور، ولم أقف لهما على قائل مع شهرتهما في كتب النحو ، فهما في: المقتضب ٤/٢٤٣، والأصول لابن السراج ١/٣٧٣، واللامات للزجاجي ص٥٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٨٥، وعلل النحو لابن الوراق ص٣٤٢، والإنصاف ١/٣٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش١/٣٤٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦٩، وهمع الهوامع ٢/٤٦، وخزانة الأدب ٢/٢٩٤، والثاني مروي في بعضها (أن تُكْسِبَانَا) بدل (أنْ تُعْقِبانا) ، والمعنى متقارب، كما يروى : (إياكما أن تكتماني سِرًّا) أي : أمرًا خفيًّا.

وقول الآخَر:

عَبَّاسُ يا المَلِكُ المُتَوَّجُ والَّذِي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلَا عَدْنَانُ[1]

تخريج البصريين للشواهد:

خرَّج البصريُّون هذه الشواهد بما لا يخدش افتراضهم، فأتت على النحو الآتي:

أما البيت الأول الذي ورد فيه دخول حرف النداء على الاسم الموصول (التي)، فقد حمله المبرد على الضرورة؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها، وشبهه بمناداة اسم الجلالة (الله) في الدعاء[2].

أو لأنَّ الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف؛ لأنه إنما يتعرّف بصلته لا بالألف واللام، فلما كان فيه زائدين لغير التعريف؛ جاز أن يجمع بين (يا) وبينهما[3].

وحمله الزجَّاجيُّ[4] على الشذوذ، وقال الشاطبي عنه: إنه «من الشذوذ بالمكان المكين»[5]، وفصَّل ابن يعيش وجهَ شذوذه من جهة القياس والاستعمال، فقال: «فأمّا القياس فلِما في نداءِ ما فيه الألفُ واللامُ على ما ذُكر، وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لم يأتِ منه إلا ما ذُكر، وهو حرفٌ، أو حرفان، ووجهُ تشبيهه بـ (يا الله) من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله، والفرق بينهما: أن (الذي) و(التي) صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين، كقولك: (يا زيد الذي في الدار)، و(يا هند التي

(١) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله، وهو في: ضرائر الشعر ص١٦٩، وأوضح المسالك ٤/٢٤، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٥، والمساعد ٢/٥٠٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٢٦، وهمع الهوامع ٢/٤٧.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٢٤١.

(٣) انظر: أسرار العربية ص١٧٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣٩.

(٤) انظر: اللامات ص٥٣.

(٥) المقاصد الشافية ٥/٢٨٨.

أكرمتني) ... وليستا اسمين ولا يكون ذلك في اسم (الله) تعالى؛ لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كـ(زيد) و(عمرو)»[1].

وأمَّا الرَّجَز، فجاء فيه نداء الاسم المعرف بالألف واللام، وهو قوله: (يا الغلامان)، وقد أنكر المبرد إنشاد البيت بهذه الصورة، وعده غلطًا من قائله أو ناقله، وقرر أن «إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه: (فيا غلامان اللَّذان فرَّا)، كما تقول: (يا رجل العاقل أقبل)»[2].

ووصفه ابن يعيش بأنه أقبح من البيت سابقه، وقال: «وكان الذي حسَّنه قليلًا وصفه بـ(اللَّذان)، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، فصار حرف النداء كأنه باشر اللذان»[3].

وعدَّه العُكبريُّ[4] وأبو البركات الأنباريُّ[5] وابنُ الصائغ[6] ضرورةً، والتقدير فيه: (فيا أيُّها الغلامانِ)، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه.

وحكم عليه ابنُ مالك بالشذوذ، وقال: «والذي أراه في: (فَيَا الغلامان)، أن قائلَهُ غيرُ مضطَّر، لكنه استعمَلَ شذوذًا ما حقُّه ألا يجوز»[7].

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٤٥.
(٢) المقتضب ٤/٢٤٣.
(٣) شرح المفصل ١/٣٤٥.
(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٥.
(٥) انظر: أسرار العربية ص١٧٥.
(٦) انظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/٦٠٨.
(٧) شرح التسهيل ٣/٣٩٩.

وأمَّا البيت الثالث، فعدَّه البصريون[1] وابن هشام[2] والشيخ خالد الأزهري[3] ضرورةً.

موقف الكوفيين والبغداديين من القضية:

جوَّزَ الكوفيون والبغداديُّونَ[4] نداء ما فيه الألف واللام في السَّعة، مستدلِّين بمجموع الشواهد السابقة.

قال ابنُ السَّرَّاج: «وأهل بغداد يقولون: (يا الرجلُ أقبل)، ويقولون: لم نرَ موضعًا يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام»[5].

رؤية البحث:

أرى أنَّ هذا هو المذهب المعقول؛ لأن ورود ما يخالف الظاهرة في اللغة أجبر البصريين على إجازة مجيئها، ولكنهم خصُّوا هذه الإجازة بِصُوَرٍ مستثناة، ومع ذلك وردت شواهد غير الصور المستثناة، فأخذت افتراضاتهم التخريجيَّة تتعدد وتتباين إزاء ما جاء مخالفًا للقاعدة التي وضعوها، حتى إن المبرد اعترض على إنشاد البيت بصورة غير موافقة لفرضية القاعدة، ورمى قائله بالغلط.

ثم نرى ابن يعيش يقول في (فَيَا الغُلامانِ): «وكان الذي حسَّنه قليلًا وصفه بـ (اللَّذان)، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، فصار حرف النداء كأنه باشر اللذان»[6].

---

(١) انظر: المساعد ٢/٥٠٣.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٦، وأوضح المسالك ٤/٢٤.
(٣) انظر: التصريح ٢/٢٢٦.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٩٣.
(٥) الأصول في النحو ١/٣٧٢.
(٦) شرح المفصل ١/٣٤٥.

وكذا نرى الرضيَّ يقول في (يَا الَّتِي): «ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام»[1].

وبما أنَّ البصريين جوَّزوا جُزءًا مما جاء مخالفًا لقاعدتهم، فالأولى أن تطَّرد الإجازةُ على عموم الظاهرة المخالفة، سيَّما أنهم يقولون في الشواهد المخالفة لقاعدتهم: (والذي حسَّنه كذا)، و(وجه جوازه مع الشذوذ كذا)، وهذا ما فعله الكوفيون والبغداديون.

(١) شرح الكافية للرضي ١/٣٨٣.

المبحث الثاني
صيغة المعمول من حيث البنية الشكلية
بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي

تصوَّر النحويون في المعمول صورًا بنيويَّةً معيَّنةً، وافترضوا فيه صيغًا شكليَّةً محددة، وقاموا بتقييد هذه الصيغ بقواعد صارمةٍ تقضي بحتميَّةِ مجيئها بهذا النمط، واستندوا في وضع قواعدهم هذه إلى اطراد مجيء المعمول في اللغة بشكل معين، كأن تقضي القاعدة بأن المعمول فعل ذو دلالة زمنية معينة، مجرد أو مقرون بأداة خاصة، أو تقضي بأن المعمول اسم له صيغة خاصة من بعض حيثياته كالجمود أو الاشتقاق مثلًا.

ومع هذه الافتراضات النحوية نجد شواهد من الواقع اللغوي لم تلتزم بهذه القيود التقعيدية التي وضعها النحويون، بل خرجت عن القواعد المقررة، ووردت بصيغ مخالفة لما هو منصوص عليه، فأدى ذلك إلى ظهور آثار افتراضات التقعيد النحوي التي تسعى إلى عدم خدشها أو هزِّها، ودونك طائفةً من النماذج:

بنية أخبار أفعال المقاربة:

أطلق النحويون على طائفة من الأفعال اسم (أفعال المقاربة)، وهذه التسمية من باب التغليب، لا لأنها كلها للمقاربة، ، إذ إنها تنقسم ثلاثة أقسام :

الأول : ما يدل على المقاربة، وهي: (كاد، وكرَبَ، وأوشك).

الثاني : ما يدل على الرجاء، وهي: (عسى، وحرَى، واخلولق).

الثالث : ما يدل على الشروع، وهي: (طفق، وعلق، وأنشأ، وأخذ، وجعل).

فتسميتها (أفعال المقاربة) من تسمية الكلِّ باسم الجزء[1].

وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر، وعملها عمل (كان)[2].

الافتراض النحوي:

افترضَ النحويون في أخبار (أفعالِ المُقاربَةِ) ألا تكون إلَّا جُملةً فِعليَّةً[3]، حتَّى إنَّ شيخ النحاة سيبويه قال: إنهم «أخلصوا هذه الحروف- يعني: أفعال المقاربة- للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال»[4].

وقال ابنُ عصفورٍ: «وأمَّا أخبارُها فلا تكون إلا أفعالًا»[5]، وذكرَ أن «المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء»[6].

وهذه الأخبار المتمثلة بالأفعال منها ما هو مقترن بـ (أن)، ومنها ما هو مجرد منها.

الواقع اللغوي:

أبى الواقع اللغوي إلا أن ينقض هذا الافتراضَ في مواطن عدة، وتفصيلها كالآتي:

(١) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٩٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٧٧.
(٢) انظر: تسهيل الفوائد ص٥٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٨٧، والتصريح ١/ ٢٧٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٨.
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩١، ٢٩٣، والتصريح ١/ ٢٧٧، ٢٧٩.
(٤) كتاب سيبويه ٣/ ١٦٠.
(٥) المقرّب ١/ ٩٨.
(٦) المقرّب ١/ ١٠٠.

بنية خبر (كاد):

الافتراض النحوي:

افترض النحويون في خبر (كاد) أنه فعل مضارع مجرد من (أن)(١)، نحو قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(٢)، وقوله سبحانه: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾(٣).

قال الأخفش الأصغر: «يقال: كدتُ أفعل ذلك، ولا يقال: كدت أن أفعل»(٤).

وقال المبرد في خبرها: «ولا تذكر خبرها إلا فعلًا؛ لأنها لمقاربة الفعل في ذاته»(٥)، وبيَّنَ أنَّ (أَنْ) لا تقع بعد (كَادَ) إلا اضطرارًا(٦).

الواقع اللغوي:

لم يلتزم الواقع اللغويُّ بما افترضه النحويون في بنية خبر (كاد) من كونها فعلًا مجرَّدًا من (أَنْ)، فأتى خبرُها تارةً اسمًا صريحًا، وأتى تارةً أخرى فعلًا مقترنًا بـ(أَنْ).

فأمَّا ورود خبرها اسمًا صريحًا ففي قول تأبَّط شرًّا:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا وكم مِثْلِها فارَقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ(٧)

---

(١) انظر: الاختيارين للأخفش الأصغر ص٥٤٥، والإيضاح العضدي ص٨٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٩/٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٣٧.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٧١).

(٣) سورة التوبة، من الآية (١١٧).

(٤) الاختيارين ص٥٤٥.

(٥) المقتضب ٧٥/٣.

(٦) المقتضب ٧٥/٣، والكامل ١٥٧/١.

(٧) البيت من الطويل، لثابت بن جابر الفَهميّ المعروف بـ(تأبَّط شرًّا)، وهو في (ديوانه ص٩١)، وفي: الاختيارين للأخفش الأصغر ص٢٩٦، والخصائص لابن جني ٣٩١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٤/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٨٢/١، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨.=

ومع هذه المخالفة لافتراض النحويين، إلا أنهم أجمعوا على أنَّ استعمال الفعل بعد (كادَ) وأخواتها فرع، واستعمال الاسم موضعه أصل، ولكنه أصل مرفوض، ومن عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل، وهذا البيت من هذا الباب؛ حيث إنَّ الشاعرَ لما اضطرَّ رجع إلى الأصل المتروك(١).

وأمَّا ورودُ خبرها فعلًا مُقترنًا بـ (أَنْ)، فقول رُؤْبَةَ:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْرًا فامَّحَى
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا(٢)

وقول الآخر:

كَادتِ النَّفسُ أنْ تَفِيظَ عليهِ إذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ(٣)

= و(أُبْتُ): رجعت، و(فَهْم): أبو قبيلة، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان، و(تَصْفِر) من صفر الطائر.

والمعنى: فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم، وما كدت راجعًا، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر.

(١) انظر: الخصائص لابن جني ١/٣٩١، والمفصل ص٣٢٣، و إعراب القرآن للباقولي ٣/٩٣٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٨١، ٨٢، والبديع في علم العربية ١/٣٣، ٤٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٣، والتذييل والتكميل ٤/٣٤٣.

(٢) البيتان من الرجَز المشطور، لرؤبة بن العجاج، وهما في (ملحقات ديوانه ص١٧٢)، والشاهد في: كتاب سيبويه ٣/١٦٠، والمقتضب ٣/٧٥، والمسائل الحلبيات ص٢٥١، وأسرار العربية ص١١٠، وضرائر الشعر ص٦١.

والربع: المنزل، ويروى «رسم»، وهو ما بقي من آثار الديار، وعفا: درس، ويمصح: يذهب.

(٣) البيت من الخفيف، وينسب لأبي زيد الطائي في شعر يرثي به اللجلاج الحارثي في (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي ٣/٢٤٦، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٨/٢٧)، وبغير نسبة في: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٤٠٦، وضرائر الشعر ص٦١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٩٤٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٨٥.

وتفيظ بالظاء: لغة قيس، وبالضاد لغة تميم، وحشو الشيء: جوفه وداخله، والريطة: كل ملاءة لم تكن من لفقين، والبرود: ثياب تصبغ باليمن، والمراد بها الكَفَن.

فخُرِّجَا على أنَّ دخول (أَنْ) على خبر (كاد) ضرورةٌ؛ تشبيهًا بدخولها على خبر (عسى)، كما أسقطت (أَنْ) من خبر (عسى) تشبيهًا بخبر (كاد)، لاشتراكهما في معنى المقاربة(١).

بنية خبر عسى:

الافتراض النحوي:

افترض جمهورُ البصريين(٢) وثعلبٌ(٣) من الكوفيين في خبر (عسى) أن يكون فعلًا مضارعًا مقترنًا بـ (أَنْ) غالبًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾(٤)، وحذف (أَنْ) من خبرها ضرورةٌ.

وتبعهم في ذلك : الزجاجي(٥)، والفارسي(٦)، وابن بَرهان(٧)، وغيرهم.

علة الافتراض:

وقد علَّلوا لصحَّة افتراضهم هذا بوجوه:

---

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١١٨/١، والتذييل والتكميل ٣٣٨/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٧/٨.

(٢) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٥٣، وارتشاف الضرب ١٢٢٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٠/٤، والمساعد ٢٩٧/١، والجنى الداني ص٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٥١٧/١، وتعليق الفرائد ٢٩١/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٨٢/١.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٣٠٧/١.

(٤) سورة البقرة، من الآية (٢١٦).

(٥) انظر: الجمل ص٢٠٠.

(٦) انظر: المسائل المنثورة بتحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار ص٢٤٣، والعضديات ص٦٥، وحكى عنه أبو حيان أنه خالف ذلك في (التذكرة) بقوله : «وأجاز حذفها-أي: أنْ - في الكلام». انظر : (الارتشاف:١٢٢٥/٣).

(٧) انظر: شرح اللمع لابن بَرهان ٤٢٣/٢.

الأول: عوضًا من تصرُّفِهَا؛ فإنَّه لمَّا كانت (عَسَى) على لفظ الماضي، ومُنعت من التصرف، جُعل وقوع (أنْ) والفعل المستقبل بعدها عوضًا من تصرُّفها(١).

الثاني : تحقيقًا للتماثل؛ فإنَّ (عسى) لا تقع ألبتة إلاَّ على معنًى مستقبل، فاختُصت باللفظ الذي لا يكون إلَّا للاستقبال، وهو(أنْ) والفعل المضارع(٢).

الثالث : أن الخبر في تأويل الاسم الذي هو الأصل، و(أنْ) مع الفعل في تأويل الاسم، فلذلك لزمت(٣).

الواقع اللغوي:

لم يلتزم الواقع اللغويُّ بما افترضه النحويون في بنية خبر (عَسَى)، فأتى فعلًا مضارعًا مجردًا من (أن) في بعض الشواهد المنثورة والمنظومة، ودونك طرفًا منها:

- جاء في الحديث: قوله ﷺ(٤): «عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي»(٥) .

وقوله ﷺ(٦): «عَسَى أحدُكم يَتَّخِذُ الصُّبَّةَ من الْغَنَمِ على رَأْسِ مِيلٍ أو مِيلَيْنِ»(٧).

---

(١) انظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو للأعلم الشنتمري ص١١٧، وشرح الدروس لابن الدهان ص٣٨٩، ٣٩٠.

(٢) انظر: المخترع للأعلم ص١١٧، وأسرار العربية ص١٠٩، والمغني لابن فلاح ٣/٣٤٥.

(٣) انظر: شرح اللمع لابن بَرهان ٢/٤٢٤، والمغني لابن فلاح ٣/٣٤٥.

(٤) انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١/٢٦٢.

(٥) جزء من حديث أخرجه الترمذي في (سننه ٥/٣٨) بسنده عن الْمِقْدَامِ بن معدي كرب، بَاب ما نُهِيَ عنه أَنْ يُقَالَ عِنْدَ حديث النبي، وحكم عليه بقوله: (هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ من هذا الْوَجْهِ).

(٦) انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر:١/٢٦٢.

(٧) جزء من حديث أخرجه ابن ماجه بسنده عن أبي هريرة، ونصه: «قال رسول اللَّهِ - ألاَ هل عَسَى أحدكم أَنْ يَتَّخِذَ الصُّبَّةَ من الْغَنَمِ على رَأْسِ مِيلٍ أو مِيلَيْنِ، فَيَتَعَذَّرَ عليه الْكَلَأُ فَيَرْتَفِعَ، ثُمَّ تَجِيءُ

- ومن الشعر: قول هُدبة بن الخشرم:

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَـرِيبُ(١)

وقوله-أيضًا:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابنِ قادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ(٢)

وقول الآخر:

فأمّا كَيِّسٌ فنَجا ولكنْ عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمُ(٣)

الجُمُعَةُ فلا يَجِيءُ ولا يَشْهَدُهَا، وَتَجِيءُ الجُمُعَةُ فلا يَشْهَدُهَا، وَتَجِيءُ الجُمُعَةُ فلا يَشْهَدُهَا حتى = =يُطْبَعَ على قَلْبِهِ»، وعلى هذه الرواية فلا شاهد. انظر: سنن ابن ماجه ١/٣٥٧- بَاب فِيمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ من غَيْرِ عُذْرٍ.

وورد بهذه الرواية، وبهذا السند في: المستدرك عل الصحيحين:١/ ٤٣٠-كتاب الجمعة، وصحيح بن خزيمة ٣/١٧٧- باب التغليظ في الغيبة عن المدن لمنافع الدنيا إذا آلت الغيبة إلى ترك شهود الجُمُعَات، ومصنف ابن أبي شيبة ١/ ٤٨٠.

(١) البيت من الوافر، لِهُدبة بن الخشرم العذري من قصيدة قالها في السجن يخاطب بها ابن عمه، وهو في (شعره ص٥٩)، والكتاب ٣/١٥٩، والمقتضب ٣/ ٧٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٣٩، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٢٤.

والمعنى: عسى الحزن الذي أمسيت فيه وصرت واقعًا فيه يكون وراءَه وأمامه انفراج قريب.

والشاهد فيه: حذف(أنْ) من (يكون)، ورفع الفعل.

(٢) البيت من الطويل، لِهُدبة بن الخشرم العذري-أيضًا، وهو في (شعره ص٨١)، والكتاب ٣/١٥٩، ٤/١٣٩، والمقتضب ٣/٤٨، ٦٩، والأصول ٣/١٦٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٣٨.

والمُنهمِر : المُنصبّ، والجَون : الأبيض والأسود، وهو من الأضداد، والرَّباب: سحاب دون سحاب، والسَّكوب: كثير الصبّ.

والشاهد فيه: حذف (أنْ) من(يُغني)، ورفع الفعل.

(٣) البيت من الوافر، للمرَّار بن سعيد الأسدي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٧٥ ، وورد بلا نسبة في: الكتاب ٣/١٥٩، والمحتسب ١/١١٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤، وخزانة الأدب ٩/٣٢٨. والحَمِقُ: الأحمق، والكيّس: العاقل.

والشاهد فيه: حذف (أنْ) من (يغترُّ)، ورفع الفعل.

فقد ورد خبر (عسى) في هذه الشواهد فعلًا مضارعًا مجرَّدًا من (أن)، فخرَّجه جمهور البصريين على الضرورة كما سلف.

رؤية البحث:

يرى البحثُ أن تخريج جمهور البصريين الشواهدَ التي خالفت افتراضَهم على الضرورة فيه تمحُّلٌ وتكلُّفٌ؛ لأنَّ ذلك قد وردَ في النثر كما وردَ في الشعر، فالحذف إذًا ليس ضرورةً، وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه، حيث قال: «ومثل ذلك: (عَسَى يفعلُ ذاك)»(١).

وقال-أيضًا - : «واعلم أن من العرب من يقول : (عسى يفعلُ)، يشبهها بـ(كاد يفعلُ)»(٢).

وذكر أبو حيَّان(٣) أن حذفَ (أَنْ) من خبر (عَسَى) جائزٌ في الكلام هو ظاهر قول سيبويه.

وتبع المبردُ سيبويه على ذلك، فقال: «ويجوز طرح (أنْ)، وليس بالوجه الجيد»(٤).

وابنُ جني بقوله : «ويجوز أن تُحذف (أنْ)، فتقول: (عسى زيدٌ يقومُ)»(٥).

وابن خروف بقوله : القولُ بأنَّه «حَذَف (أنْ) ضرورةً فاسدٌ؛ لأنَّ سيبويه يقول: (واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل)، فجعلَها لُغَةً قليلةً، لا ضرورةً»(٦).

وابن مالك بقوله : «واستعمل الخبر بالتجريد أو الاقتران بعد (عسى)»(١).

---

(١) الكتاب ٣/١١.

(٢) الكتاب ٣/١٥٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٢٥، وانظر: التذييل والتكميل ٤/٣٤٠.

(٤) الكامل في اللغة والأدب ١/١٥٨.

(٥) اللمع ص١٤٤.

(٦) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص٢٤٩.

وأبو حيان بقوله : «ولا يُخَصُّ حذف (أنْ) من المضارع بالشعر؛ خلافًا لزاعم ذلك»(٢).

كما أتى الواقع اللغويُّ مخالفًا لما افترضوه قبلُ من وجوب مجيء خبر (عَسَى) فعلًا مضارعًا مقترنًا بـ(أَنْ) غالبًا، فأتت شواهد الواقع اللغوي بخبر (عَسَى) اسمًا صريحًا، من ذلك:

- قول الزَّبّاء : «عسى الغُوَيْرُ أَبؤُسًا»(٣) .

وقول الشاعر:

أَكثَرْتَ في العْذلِ مُلِحًّا دَائِمًا لا تَلْحَني إنِّي عَسِيتُ صَائِمًا(٤)

وقد خَرَّجُوا البيتَ على الضرورة، والمَثَلَ على الشذوذ.

قال ابن الأنباري: «فإن قيل: فلم حذفوا (أنْ) من خبره في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض أشعارهم؛ لأجل الاضطرار تشبيهًا لها بـ(كاد)، فإن (كاد) من أفعال المقاربة، كما أنَّ (عسى) من أفعال المقاربة، فلهذا الشبه بينهما جاز أن تُحمل عليها في حذف (أنْ) من خبرها»(٥) .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٣.

(٢) البحر المحيط ٢/٣٦٢.

(٣) انظر هذا المثل في : مجمع الأمثال ٢/١٧، وفسَّره الميداني بقوله: «الغُوَيْر: تصغير: غارٍ، والأبؤس: جمع بُؤْس، وهو الشدة، وأصل هذا المثل فيما يُقال: من قول الزَّباء حين قالت لقومها عن رجوع (قُصير) من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: عسى الغُوير أبؤسًا، أي: لعل الشرَّ يأتيكم من قبل الغار». و(الغُوَير):ماء لكلْبٍ.
وانظره-أيضًا - في : الكتاب: ١/ ٥١، ١٥٩، ٣/١٥٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٤١٥، والمقتضب٣/٧٠، والأصول٢/٢٠٧، والإيضاح العضدي ص٧٦، والحلبيات ص٢٥٠.

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ص١٨٥، وهو في: المسائل الحلبيات ص٢٥١، والخصائص١/٩٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٦٣، وتنقيح الألباب ص٢٤٧، وضرائر الشعر ص٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٢٢، ٣٨٠، والمغني لابن فلاح٣/٣٤٦، وشرح الكافية لابن القواس٢/٥٧٧، والفاخر للبعلي ١/٢٦٠.
والمعنى : يعتذر الشاعر ممن يلح عليه بالطعام بأنه صائمٌ.

(٥) انظر: أسرار العربية ص١٠٩.

وقال ابن فَلاحٍ: «وإنما لم يأتِ خبرها اسمًا إلَّا شاذًّا؛ لأنه لا دلالة له على زمنٍ مخصوصٍ، والقصد من خبرها الدلالة على الزمن المستقبل»، وضعّف استشهادهم بقول الزَّباء بقوله: «وشذوذ المثل من وجهين :

أحدهما : جمع المصدر.

والثاني : وقوعه موقع أنْ والفعل. وله تأويلات:

أحدهما : أنَّ (عسى) بمعنى (صار) للتحقيق، لا للمقاربة؛ لأنها عَلِمَتْ أنَّ الرجال بالغوير.

والثاني: أنه خبر (يكون)، والتقدير: أنْ يكون أبؤسًا، وهذا ضعيفٌ؛ لأنه يؤدي إلى حذف الموصول دون صلته، ولا يُجيزه البصريون»(١) .

ورجَّح ابنُ هشام الوجهَ الذي ضعفه ابن فلاح بقوله: «والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي: يكون أبؤسًا وأكون صائمًا؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو كونه صائمًا، لا نفس الصائم»(٢) .

وزاد الشيخ خالد الأزهري وجهين آخرين في تأويل المثل، فقال : «وقيل: مفعول به، والتقدير: عسى الغوير يأتي بأبؤسٍ ، فحذف الناصب والجار توسُّعًا ... والأحسن من ذلك كلِّه أن يُقدَّر : يبأس أبؤسًا ، فتكون مفعولا مطلقًا»(٣) .

وأما استشهادهم بقول رؤبة، فحملوه-أيضًا على الشذوذ، قال العكبري معقِّبا على هذا الشاهد: «وهو شاذٌّ أيضًا، إلا أنَّ يدل على أنَّ موضع(أن) يفعل(نصب)»(٤) .

---

(١) المغني لابن فلاح ٣/٣٤٦- ٣٤٨، وانظر: المتبع في شرح اللمع ٢/٥٥٨، وشرح الكافية لابن القواس ٢/٥٧٨، وشرحه لألفية ابن معطٍ ٢/٩٠٠.

(٢) مغني اللبيب ص٢٠٣.

(٣) انظر : التصريح ١/٢٧٨.

(٤) انظر : المتبع في شرح اللمع ٢/٥٥٨.

رؤية البحث:

يرى البحث أنه كان يجدر بالنحويين إجازة هذه الأشكال البنيوية التي ورد بها هذا المعمول المتمثل في خبر فعلي المقاربة (كادَ) و(عَسَى)، سواء أكان فعلًا مجردًا أم مقترنًا بـ (أنْ)، أم اسمًا صريحًا، من حيث إن هناك مسوغًا لهذه الإجازة؛ لأن النحويين افترضوا قاعدتهم في صيغة أخبار هذه الأفعال على أساس اطراد مجيئها أفعالًا في الاستعمال، وقد أكدوا أنَّ هذا الاستعمال هو عدولٌ عن الأصل المفترض الذي تعضده أقيستهم، وكان من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل.

قال ابنُ جني: «إن استعمالك (أنْ) بعد (كاد) نحو: (كاد زيدٌ أن يقوم)، هو قليل شاذٌ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحًا ولا مأبيًّا في القياس»(١).

وذكر ابن عصفور أن «العرب كثيرًا ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول، نحو: (كادَ زيدٌ يقومُ)، ألا ترى أنَّ (يقوم) في موضع (قائم)، إلَّا أنَّ العربَ لم تأتِ بالاسمِ إلا في الضرورة»(٢).

فإذا كان مجيء أخبار أفعال المقاربة بخلاف القاعدة المفترضة على أساس الفرع المطرد في اللغة، وقد اعترف النحويون مفترضين أن أصل أخبار أفعال المقاربة هو تلك الصيغ المخالفة للقاعدة، إذن فإجازة مجيء هذا الأصل لا يعدُّ أمرًا صعبًا أو غريبًا، بل يتوجب أن يكون يسيرًا معقولًا، على أساس نظرة النحويين إلى اللغة على أنها أصول وفروع، ونكون بذلك قد خرجنا من دائرة ليِّ أعناق الشواهد، والتمحُّلات المتكلَّفة لتطويعها لتوافق القاعدة التي افترضوها.

---

(١) الخصائص: ١/١٠٠، وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٤٦٦.
(٢) شرح جمل الزجاجي: ١/٩٩، ٥٤٠.

بنية الفاعـــــل:

الافتراض النحوي:

افترَض جمهورُ البصريين في الفاعل أن يكون اسمًا صريحًا أو مؤوَّلًا بالصريح، ولا يجوز أن يأتي جملةً إذا لم يُقصد لفظُها(١).

علة الافتراض:

علَّل البصريُّون لصحة افتراضهم هذا بأمور:

أولها: أن الفاعل محكومٌ عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردًا، بخلاف الأحكام فيعبر عنها بالمفرد تارة، والجملة أحرى، وإنما كان ذلك؛ لاتساعهم في الأحكام(٢).

وثانيها: أن الجمل نكرات، ولا تكون فاعلة، إذ لا فائدة فيها – أعني في الإخبار عما لا يعرف ولا يُضبط(٣).

وثالثها: أن الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها ؛ لأن المضمر لا يكون إلا معرفة، والجمل مما لا يصح تعريفها من حيث كانت معاني الجمل مستفادة، ولو كانت معرفة لم تكن مستفادة، فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا لم يجتمعا(٤).

---

(١) انظر: المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي ص٣٦٨، ٣٦٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧، واللباب للعكبري ١/ ٣٦١، والتبيان للعكبري ١/ ٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٠٥، والمساعد لابن عقيل ١/ ٣٨٥، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٤٤، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٤٥٠، وأوضح المسالك ٢/ ٧٧، والتذييل والتكميل ٦/ ١٧٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٧٩، ١٠/ ١٧٢.

(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٨٢.

(٣) انظر: البصريات ١/ ٧٢٢، وشرح اللمع للأصبهاني ١/ ٢٩٣.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤، وشرح اللمع للأصبهاني ١/ ٢٩٣.

ورابعها: إنما لم يجز وقوع الجملة فاعلةً من غير تسمية لتعذُّر نِسبة الفعل إليها؛ لأنه إنما يمكن نِسبة الفعل إلى المفرد لا إلى جملة ذات جزئيين، إذ لا يمكن نِسبتُه إلا كلِّ واحد من الجزأين، ونسبته إلى احدهما دون الأخر تَحَكُّمٌ[1].

الواقع اللغوي:

بالنظر إلى الواقع اللغوي وجدنا شواهدَ من القرآن والشعر توحي بمجيء الفاعل جملةً، ومن ذلك ما ورد في القرآن المجيد من قول ربِّنا سبحانه:

- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[2]، فجملة (لا تُفْسِدُوا) قائمة مقام الفاعل[3].

- وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾[4]، فـ (آمِنُوا): فعل وفاعل، والجملة في محل رفع لقيامها مقام الفاعل[5].

- وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[6]، ففاعل (بَدَا): جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ)[7].

- وقوله سبحانه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾[8]، فجملة (كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ):

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٧، والمغني لابن فلاح:٢/١٣٠.
(٢) سورة البقرة، الآية (١١).
(٣) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ١/٢٩٣، والمغني لابن فلاح ٢/١٣١.
(٤) سورة البقرة، الآية (١٣).
(٥) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ١/٢٩٣، والدر المصون ١/١٤١.
(٦) سورة يوسف، الآية (٣٥).
(٧) انظر: الانتصار لابن ولاد ص١٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٧، والتذييل والتكميل ١/٥٤، ٦/١٧٣، ١٧٤، والمقاصد الشافية ٢/٥٣٨، ومغني اللبيب ص٥٢٤.
(٨) سورة طه، من الآية (١٢٨).

فاعل لـ (يَهْدِ)[1]، فإن اعترض بأنَّ (كَمْ) هٰهنا استفهامية، فلا يعمل فيها ما قبلها، أُجيب بقول أبي حيان: «وليست (كَمْ) هنا استفهامًا بل هي خبرية»[2].

- وقوله سبحانه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[3]، فجملة (كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) فاعل لـ (تَبَيَّنَ)[4]، وغيرها.

- ومن الشعر: قول الشاعر:

وما راعَنِي إلَّا يَسيرُ بِشُرْطةٍ وعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ[5]

فجملة: (يسير) فاعل لـ (راعني).

وقول الآخر:

جزَعْتُ حِذَارَ البينِ يوم تحمَّلوا وحُقَّ لمثلي - يا بُثينةُ - يَجْزَعُ[6]

فجملة: (يَجْزَعُ) فاعل لـ (حقَّ).

وقول الآخر:

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١٥٤/٢، والمحرر الوجيز ٦٩/٤.

(٢) البحر المحيط ٣٩٦/٧، والدر المصون ١١٩/٨.

(٣) سورة إبراهيم، من الآية (٤٥).

(٤) انظر: مغني اللبيب ص٥٣٨، والدر المصون ١١٨/٨.

(٥) البيت من الطويل، لمعاوية بن خليل النَّصري الأسدي في: إعراب القرآن للباقولي ٦٣٣/٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٠٤/٦، وورد بلا نسبة في: الخصائص ٤٣٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٤، والتذييل والتكميل ٥٥/١، ١٧٤/٦، ومغني اللبيب ص٥٥٩.
و(راعني): أفزعني، أو أعجبني، و(القَين): الحداد، و(يفشُّ): ينفخ، و(الكِير): منفاخ الحداد.

(٦) البيت من الطويل، لجميل بن معمر في (ديوانه ص٧٤)، ورواية الديوان:
ومن كان مثلي- يا بثينة- يجزعُ
وعليه فلا شاهد فيها، وهو أيضًا في: سر الصناعة ٢٨٥/١، والخصائص ٤٣٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٣، وضرائر الشعر ص٢٦٤، وخزانة الأدب ٥٧٩/٨.

فإنْ كان لا يُرضيكَ حتَّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ راضِيا[1]

فجملة: (تَرُدَّنِي) فاعل لـ(يُرضيك).

ولورود هذه الشواهد في واقع اللغة جوَّزَ هشام[2]، وثعلب[3]، وجماعة من الكوفيين[4]، وتبعهم الزمخشري[5] مجيءَ الفاعل جملةً.

واحتَّجُوا لصحة مذهبهم بأمور[6]: بوقوعه مفعولًا، نحو: (ظننتُ زيدًا يضربُ)، فيكون فاعلًا، وبأن يكون بـ(أنْ) باتفاق، ولا زيادة لها في المعني، وليس لها في اللفظ تأثير، ولا يخرج الفعل عن كونه فعلًا، فليجر دونها ؛ ولأنه يقع بدلها الإشارة إليها، فتقول: (وقع ذلك)، و(قيل ذلك)، فتشير نحو جملة، فناب عنها، ولا ينوب إلا عما يصح هناك؛ ولأنها تقوم مقام المفعول الذي لم يسم فاعله في نحو: (قيل إنَّ زيدًا منطلقٌ)، ونحوه، وهو كالفاعل.

صنيع البصريين مع هذه الشواهد:

لم يُسلِّم البصريون بما أتى به الواقع اللغوي، وأوَّلوا كلَّ الشواهد الواردة في ذلك لئلَّا تهتزَّ قاعدتهم التي افترضوها من عدم جواز مجيء الفاعل جملةً، فاضطُرُّوا إلى سلوك مسلك التأويل حفاظًا على القاعدة، فأتت تأويلاتهم كالآتي:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسَوَّار بن المُضَرَّب السعدي، قاله حين هروبه من الحجاج لمَّا دعاه الى حرب الخوارج، فهرب منه، وورد في نوادر أبى زيد ص٢٣٣، والكامل للمبرد ٢/٧٧، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٣٢، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي٢/٥٠٥، والمحتسب ٢/١٩٢، والخصائص ٢/٤٣٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٤، والتذييل والتكميل ٦/١٧٤.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٣٢٠، والتذييل والتكميل ٦/١٧٣، وهشام الكوفي النحوي، د/ أحمد محمد عبد الله ص١٩٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٣٢٠، والتذييل والتكميل ٦/١٧٣.

(٤)انظر: الارتشاف ٣/ ١٣٢٠، والتذييل والتكميل ٦/١٧٣.

(٥)انظر: الكشاف ٢/٧٠٥، ٣/٩٦.

(٦)انظر: التذييل والتكميل ٤/٢٢٠.

- قالوا في تخريج قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾[1]: إن الإسناد في الآية ليس من الإسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف، وإنما هو من الإسناد اللفظي، أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظُ، والإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ[2].

- وقالوا في تخريج قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[3]: يحتمل أن يكون فاعل (بَدا) ضمير المصدر الدال عليه وهو (البداء)، كأنه قال: ثم بدا لهم هو أي البداءُ[4]، ووصفه البغدادي بالجَيِّد[5].

- أو: أن الفاعل ما دلَّ عليه الكلام؛ أي بدا لهم رأيٌ؛ فأضمر أيضًا[6]، ونعت البغدادي هذا الوجه بقوله: «ولا يخفى أنه تكلُّف»[7].

(١) سورة البقرة، من الآية (١١).
(٢) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢١٩، والدر المصون ١/١٣٦.
(٣) سورة يوسف، من الآية (٣٥).
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٠٤، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص٢٢٥، ٤٤٢، ٥٠٦، والمسائل الحلبيات ص٢٤٠، وشرح اللمع للأصفهاني١/٢٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور١/١٥٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٠٠، والفاخر١/٢١٢، والتذييل والتكميل ١/٥٦، ١١/١٤٥.
(٥) انظر: الخزانة ٩/٢١٣.
(٦) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٥/٣٥٥٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١/٣٨٧، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٧٣٢،
(٧) الخزانة ٩/٢١٣.

- ويحتمل أن يكون الفاعل ضميرًا يعود على السجن المفهوم من قوله: (ليسجننَّهُ)، أو من قوله: (السِّجْن)(١).

- وقالوا في تخريج قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾(٢): إن في فاعل (يَهْدِ) أربعة أوجه:

أحدها : أنه ضمير الباري-تعالى-، ومعنى (يهدي): يُبَيِّنُ، ومفعول (يهدي) محذوف، تقديره: (أفلم يُبَيِّنِ الله لهم العبرَ وفِعْلَهُ بالأمم المكذبة)(٣).

والثاني : أن الفاعل مضمر يُفسِّره ما دَلَّ عليه من الكلام بعده، والتقدير: أفلم يتبيّن لهم هلاكُ مَن أهلكنا(٤).

والثالث: أنه ضمير الرسول ﷺ؛ لأنه هو المُبَيِّنُ لهم يُوحى إليه من أخبار الأمم السالفة، والقرون الماضية(٥).

والرابع : أن الفاعل محذوف، تقديره : الهُدى، أو الأمر، أو النظر والاعتبار(٦)، واستحسنه ابن عطية بقوله: «هذا أحسن ما يقدَّرُ به عندي»(٧).

وأردف أبو حيان هذا الاستحسان بقوله: «وقال ابن عطية: وهذا أحسن ما يقدَّر به عندي، وهو قول المبرد، وليس بجيد؛ إذ فيه حذف

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٧٣٢، والتذييل والتكميل ١/٥٧، ومغني اللبيب ص٦٤١، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٩٢.
(٢) سورة طه، من الآية (١٢٨).
(٣) انظر: الدر المصون:٨/١١٧.
(٤) انظر: البحر المحيط ٧/٣٩٦، والدر المصون:٨/١١٨.
(٥) انظر: الدر المصون ٨/١١٩.
(٦) انظر: معاني الزجاج ٣/٣٠٩، والدر المصون ٨/١١٩.
(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤/٦٩، والدر المصون ٨/١١٩.

الفاعل، وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينه أن يقال: الفاعل مضمر، تقديره : هو، أي الهدى»[1].

- وقالوا في تخريج قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[2]: فاعله مضمر لدلالة الكلام عليه، أي: حالُهم وخبرهم وهلاكُهم[3].

وأما الشعر فتأوَّلوه على إضمار (أَنْ) في البيتين الأولين، قال ابن يعيش: «إنَّ مراده ههنا معنى الفعلين، والتقدير: أنْ يسير، وأنْ يجزع، فالفعل فيهما مسند إلى المصدر المنويّ، لا إلى الفعل؛ لأن (أنْ) والفعل مصدر، والمراد : (وما راعني إلا سيره، وحق لمثلي الجزع»[4].

وأما البيت الثالث، فتُؤُوِّلَ على إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، أي: فإن كان لا يرضيك ما جرى، أو ما الحال عليه[5].

وردَّ أبو حيَّان ما احتجُّوا به بقوله : «وأُجيب عن الأول بأنه على التشبيه، والأصل الابتداء، وعن الثاني بأنها دخلت للشك في المعنى، ولإرادة المصدر، وبأنَّ الإشارة ليست لها، إنما هي لمعنى الجملة، ولأن فعل القول عمل نصبًا معنًى، فكان رافعًا معنىً ، وبأن الآية على التعليق، كما في الاستفهام في: (سواء عليَّ أقُمت أم قعدتَ)، وطَّأَ حرفُ التعليق للفعل، كما في: (ظننتُ ليقُومُ زيدٌ)، فلا يجوز دون التعليق، وفي الآية إضمارُ، أي : بدا

(١) البحر المحيط ٣٩٦/٧.
(٢) سورة إبراهيم، من الآية (٤٥).
(٣) انظر: غرائب التفسير للكرماني ٥٨٣/١، والتبيان ٧٧٣/٢، وشرح التسهيل ١٢٣/٢، والبحر المحيط ٤٥٣/٦، والدر المصون ١٢٤/٧.
(٤) انظر : شرح المفصل ٦/٣.
(٥) انظر : المحتسب لابن جني ١٩٢/٢، والكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني ٢٩٥/٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٣/١.

لهم الأمر، أو بَدْوٌ، فأُضمر لدلالة الفعل عليه. وكذلك: قيل لهم قولٌ هو هذا ، وتبيَّن لكم تبيُّنٌ»[1] .

رؤية البحث:

من خلال ما افترضه النحاةُ من وجوب مجيء الفاعل اسمًا، ومجيء الواقع اللغوي بما يوحي ظاهره مجيء الفاعل جملةً، مما حدا بالنحويين إلى سلوك مسلك التأويل فيها، يدفعنا إلى الوقوف بجانب ما افترضه النحاة، وتأييد تأويلاتهم فيها؛ لأنَّ وجوب مجيء الفاعل اسمًا يُعَدُّ من الفرضيات اللازمة للمحافظة على القاعدة النحوية من الآثار العكسية التي تجلبها الإجازة.

بنية الحـــال:

أولا: من حيث الاشتقاق والجمود:

الافتراض النحوي:

افترض جمهور البصريين[2] في الحال أنها لا تكونُ إلا مُشتقَّةً، ولا يصحُّ أن تقعَ جامدةً بحالٍ، فإن جاءت جامدةً وجبَ ردُّها بالتأويل إلى المشتقِّ.

علَّة الافتراض:

علل جمهورُ البصريين لزوم كون الحالِ مشتقة؛ بأنها صفة معنوية، وحقيقة الصفة أن تكون في المشتق[3].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٦/١٧٥، ١٧٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٠٠، والمقتضب ٣/٢٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٣٤٩، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٣٥٦، وأمالي ابن الشجري ١/٢٥٧، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/٣٧٨.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٥٧، والمرتجل لابن الخشاب ص١٦٠، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣١٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢.

الواقع اللغوي:

بالنَّظر إلى واقع اللغة، وجدنا نصوصًا جمَّةً جاءت على خلاف ما افترضه جمهور البصريين، منها:

- قول الله -تعالى-: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾(١).

- وقول العرب: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْه رُطَبًا»(٢).

- وقال سيبويه: «وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم يَنصبونه، سمعناهم يقولون: العجبُ من بُرٍّ مَرَرْنا بِهِ قَبْلُ قَفيزًا بدرهم»(٣).

- وقالوا: «مررتُ بزيدٍ رجلًا صَالحًا»(٤).

- وجاء في الشعر لأمية بن أبي الصَّلت:

فاشْرَبْ هَنِيئًا عليك التاجُ مُرْتَفِقًا فِي رَأْسِ غُمْدانَ دارًا مِنْكَ مِحْلَالًا(٥)

فنصب (دارًا) على الحال من (رأس غمدانَ): قصر بصنعاء.

---

(١) سورة الأعراف، من الآية (٧٣)، وسورة هود، من الآية (٦٤).

(٢) انظر قول العرب في: الكتاب ١/ ٤٠٠، والمقتضب ٣/ ٢٥١، والمسائل الحلبيات ص١٧٦، والإيضاح العضدي ص٢٠١، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٤١، ٨٥٧.

(٣) الكتاب ١/ ٣٩٦، وانظر: المقتضب ٣/ ٢٥٨، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٢١١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٧، ٣/ ٩٨.

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٢٧٣، والشيرازيات ١/ ٢٨٤، والحجة للقراء السبعة ١/ ١٨٦، والخصائص ١/ ١٦٥، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٩٨.

(٥) البيت من البسيط، لأمية بن أبي الصلت، وهو في (ديوانه ص١٧٧)، والكامل للمبرد ٢/ ٢٠، والشيرازيات ١/ ٢٧١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٨.
ومرتفقا: متكئًا، وغمدان: قصر معروف باليمن، والروضة المحلال: التي يكثر الناس الحلول بها، والأرض المحلال: هي السهلة اللينة، ورحبة محلال أي: جيدة لمحل الناس.
والشاهد في قوله: (في رأس غمدان دارًا)؛ حيث جاءت الحال (دارًا) اسمًا جامدًا وهي حال من (رأس غمدان) أو من (غمدان) على رأى أبي علي بجواز مجيء الحال من المضاف إليه.

- ومنه قول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان:

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ(١)

فقوله: (أعيارًا) وقع حالًا وهو اسم جامد، ومثله: (أشباه النساء).

- وقول رجل من أصحاب علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -:

فما بالُنا أمسِ أُسْدَ العرينِ وما بَالُنا اليومَ شاءَ النَّجَفْ(٢)

فقوله: (أُسد العرين) و(شاء النجف) نُصِبا على الحالِ وهما جامدان .

- وقول جرير من قصيدة يهجو الأخطل:

مَشَقَ الهَوَاجرُ لَحمَهُنَّ مع السُّرَى حَتىَّ ذَهَبْنَ كَلاَكِلًا وصُدُورًا(٣)

فقوله: (كلاكلًا، وصُدورًا): وقعا حالين وهما جامدان.

- وقول عمرو بن عمَّار النهدي:

طويلُ مِتَلِّ العُنْقِ أشْرَف كاهِلًا أَشَقُّ رَحيبَ الجَوْفِ مُعْتَدِلُ الجِرْمِ(٤)

---

(١) البيت من الطويل، لهند بنت عتبة، وهو في: الكتاب ١/ ٣٤٤، والمقتضب ٣/ ٢٦٥، والكامل للمبرد ٣/ ١٢٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٥٢، والروض الأُنُف ٥/ ١٣٣، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٣.

والعوارك: الحُيَّض، يقال: عركت المرأة ودرست وطمثت، إذا حاضت.

(٢) البيت من المتقارب، لأحد أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو في: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣/ ٣٢٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢، وخزانة الأدب ٣/ ٢٢١.

(٣) البيت من الكامل، لجرير، وهو في (ديوانه ط/ دار صادر ص٢٢٣)، والكتاب١/ ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٣، وسفر السعادة ٢/ ٨٣٠، وخزانة الأدب ٤/ ٩٨.

(٤) البيت من الطويل، لعمرو بن عمَّار النهدي، وهو في: الكتاب ١/ ١٦٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٣٦.

المِتَلّ والكاهل: ما بين كتفيه، والأشق: الطويل، رحيب الجوف: واسعه، وهذا محمود في الخيل، والجرم: الجسد.

يريد: إنه كصورة مصورة في الحسن معتدل الخلق.

- وقول الآخر:

سَفَـرْنَ بُدورًا وانْتَقبْـنَ أَهِلَّـةً وَمِسْنَ غُصونًا وَالتَفتْنَ جَآذِرا[1]

فنصب (بُدورا، وأَهِلةً، وغصونًا، وجآذرًا) على الحال وهي جامدة.

صنيع البصريين مع تلك الشواهد:

سلكَ البصريُّون - كعادتهم - مسلك التأويل في الشواهد المسموعة السالفة، حتى صرَّح ابن الشجري بذلك في (أماليه)، فقال: «إن هذه الأسماء التي استعملوها أحوالًا، لا بدّ لها من تأويلٍ يُدخلها في حيّز المشتق»[2].

- فقالوا في تخريج - قوله-تعالى-: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[3]: أراد علامةً دالَّةً على أني نبي[4].

- وقالوا في تخريج قولهم: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْه رُطَبًا»: أي: هذا إذا كان صُلبًا أطيبُ منه إذا كان لَيِّنًا[5].

- وقالوا في تخريج قولهم: «العجبُ من بُرٍّ مَرَرْنا بِهِ قَبْلُ قَفيزًا بدرهم»: أي: مقدَّرًا ثمانية مكاكيك بدرهم[6].

- وقالوا في تخريج قول أمية بن أبي الصلت: إن (دارًا) نصب على الحال؛ لأنه ذهب بها مذهب المسكن والمنزل[7].

---

(١) البيت من الطويل، لأبي القاسم الزاهي، وهو في: أمالي ابن الشجري ٣/٧، وشرح مقامات الحريري للشريشي ٢/١٩٦، وتخليص الشواهد لابن هشام ص١٢٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٨٠٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٣/٢٢٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٢٥٧.

(٣) سورة الأعراف، من الآية (٧٣)، وسورة هود، من الآية (٦٤).

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٤٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٥٧، ومغني اللبيب ص٤٢٧.

(٥) انظر: المقتضب ٣/٢٥١، والإيضاح العضدي ص٢٠١، وأمالي ابن الشجري ١/٢٥٧.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٥٧.

(٧) انظر: المسائل الشيرازيات ١/٢٨٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢٥٧.

- وقالوا في تخريج قول هند بنت عتبة: إنَّ (أعْيَارًا) أقيم مقام اسم مشتق يقدر بـ (بُلَدَاء)[1].

وقالوا في تخريج قول صاحب الإمام عليٍّ: إنَّ (أُسْدَ العَرِينِ وشاءَ النَّجَف) حالان جامدان، وقد قُدِّرا بمثل، أو تُؤُوِّلا بوصف، أي شجعانًا وضِعافًا[2].

- وقالوا في تخريج قول جرير: إنَّ (كَلَاكِلًا وصُدُورًا) نُصِبا على الحال، وقد قُدِّر الحال على معنى (ناحلات) على مذهب سيبويه[3]، وخرَّجهما المبرِّدُ على أنهما منصوبان على التمييز؛ لأن الكلاكل والصدور أسماء ليس فيها معنى الفعل[4].

- وقالوا في تخريج قول عمرو بن عمَّار النهدي: إنَّ (كَاهِلًا) بمعنى (عاليًا)؛ لأن الكاهل أصل العنق، وهو من أعاليه، فجعله نائبًا عن قوله: (عاليًا أو صاعدًا)[5].

- وقالوا في تخريج قول أبي القاسم الزَّاهي: يُتأول فيهنَّ الاشتقاق، فيحملن على قولنا: (سفرن مشرقات، ومِسْنَ متثنيات، والتفتن مليحات)[6].

رؤية البحث:

يرى البحث أن إجازة مجيء الحال جامدةً من غير حاجةٍ إلى تأويلٍ هو الرأيُ الأوفق؛ سيَّما وأنَّ إمام النحاة سيبويه نفسه قال في باب ما ينتصب لأنه

(١) انظر: الروض الأنف ٥/١٣٤، وخزانة الأدب ٣/٢٦٤.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢، وخزانة الأدب ٣/٢٠١.
(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٥١.
(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٥، وسفر السعادة ٢/٨٣٠، والمقاصد النحوية للعيني ٣/١١١٧.
(٥) انظر: الكتاب ١/١٦٣، وشرحه للسيرافي ٢/٢٥.
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٦.

قبيح أن يكون صفة: «وذلك قولك: (هذا راقُودٌ خلًّا)، و(عليه نِحْيٌ سَمنًا)، وإن شئت قلت: (راقودُ خلٍّ) و(راقودٌ من خلٍّ) ... ومن قال: (مررتُ بصحيفة طينٍ خاتمها) قال: (هذا راقودٌ خلٌّ)، و(هذه صفَّةٌ خزٌّ)، وهذا قبيح أجري على غير وجهه، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ويكون حالًا، فالحال قولك: (هذه جُبَّتُكَ خزًّا)، والمبني على المبتدأ قولك: (جُبَّتُكَ خَزٌّ)»(١)، فهذا تصريح من سيبويه على جواز مجيء الحال جامدة؛ لأنه يراها جارية مجرى الخبر.

وذهب ابنُ الحاجب هذا المذهب أيضًا، فقال: «إن المُقَوِّمَ للحالِ كونها دالةً على هيئةٍ، فلا يُنظَر إلى ما يقوله كثيرٌ من النحويين من أنها مشتقة، ولذلك جاز (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا)، ونظائره من الأسماء الدالة على الهيئات»(٢).

وقال أيضًا: «وكلُّ ما دلَّ على هيئةٍ صحَّ أن يقعَ حالًا، نحو: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا)»(٣).

فابنُ الحاجب يُصَرِّحُ بمخالفته مذهب جمهور البصريين الذين افترضوا قاعدة اشتراط الاشتقاق في الحال، وقد تابعه في هذا الرأي الرضيُّ، فقال: «هذا ردٌّ على النُّحاة، فإنَّ جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وان كان جامدًا تكلَّفوا رَدَّهُ بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق ... قال المصنف - وهو الحق - لا حاجة إلى هذا التكلُّف؛ لأن الحال هو المبين للهيئة، كما ذكر في حَدِّه، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق»(٤).

(١) الكتاب ٢/١١٧.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٢.
(٣) كافية ابن الحاجب ص٢٤، وشرحها للرضي ٢/٣٢.
(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٣٢.

ولهذا قال السيوطي في (الأشباه والنظائر): «ليس لشرط الاشتقاق حُجَّةٌ، ولا قام عليه دليلٌ؛ ولهذا كان الحذَّاق من النحاة على أنه لا يشترط، بل كل ما دلَّ على هيئةٍ صحَّ أن يقعَ حالًا»(١).

وإنما كان الحالُ جديرًا بوروده مشتقًّا وغير مشتق لأنه خبرٌ في المعنى، والخبرُ لا حَجْرَ فيه، بل يردُ مشتقًّا وجامدًا ، فكان الحال كذلك(٢).

يزيد على ذلك أنَّ سيبويه لما ذكر تأويلَ الناس في قول العرب: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْه رُطَبًا» وقال: «وإنما قال الناس: هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، و(إذْ كان) فيما مضى»(٣)، ردَّ ابنُ مالكٍ بأنَّ هذا التأويلَ «فيه تكلُّفٌ؛ لأنَّ فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة»(٤)، يعني: إضمار (إذا)، و(إذْ)، و(كان)، أو (يكون)، والضمير المستكن في (كان)، أو (يكون)(٥).

وما دام النحويون قد أجازوا مجيء الحال جامدةً غير مؤوّلة بالمشتقِّ في عدة مواضع(٦)؛ فلا ضير في اطراد الإجازة على جميع المواضع التي ترد فيها

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٤/٦٥٨.
(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٣، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٤٦.
(٣) الكتاب ١/٤٠٠.
(٤) شرح التسهيل ٢/٣٤٤.
(٥) انظر: التذييل والتكميل ٩/١١١، والمقاصد الشافية ٣/٤٨٠.
(٦) وهذه المواضع على النحو الآتي:
١- أنْ تكون الحال مقدّرًا قبلها مضاف؛ كقول بعض العرب: (وقع المصْطَرِعَان عِدْلَيْ عير) أي: مثل عدلي عير.
٢- أنْ تكون الحال موصوفة؛ نحو: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [يوسف: ٢] .
٣- أن تكون الحال دالّة على عدد؛ نحو: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} [الأعراف: ١٤٢] .
٤- أنْ تكون الحال دالّة على طَوْرٍ فيه تفصيل؛ نحو: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا) .
٥- أنْ تكون الحال نوعًا من صاحبها؛ نحو: (هذا مالك ذهبًا) .
٦- أنْ تكون الحال فرعًا لصاحبها؛ نحو: (هذا حديدك خاتمًا) .=

الحال بهذه الهيئة؛ إذ لو كان التحرُّز من التجويز من جهة أنه يؤثر في اهتزاز القاعدة النحوية، فالقاعدة النحوية أخذت نصيبها من هذا الاهتزاز عند إطلاقهم التجويز على جزء من الظاهرة المخالفة للقاعدة، بالإضافة إلى أن اقتصارهم التجويز على مواضع معينة يأتي بمردود عكسيٍّ على النحو، من حيث إنه يشعب القاعدة النحوية من خلال القواعد الفرعية المتمثلة بشروط التجويز.

ثانيًا: من حيث وقوع الجملة الماضوية حالًا:

الافتراض النحوي:

هناك موضع آخر يتعلق ببنية الحال حين وقوعها جملة، حيثُ إنَّ الحال تقع اسمًا مفردًا، وتقع أيضًا جملةً اسمية أو فعلية، وإذا وقعت جملة فعلية فإنها إما أن تكون ماضوية أو مضارعة، وقد افترض البصريُّون[1] والفرَّاء[2] في الجملة الماضوية الواقعة حالًا وجوب اقترانها بـ(قد).

=٧- أنْ تكون الحال أصلًا لصاحبها؛ نحو: (هذا خاتمك حديدًا).
٨- أنْ تكون الحال دالّة على تقسيم؛ نحو (أقسّم المال عليهم أثلاثًا أو أَخْماسًا).
٩- أنْ تكون الحال دالّة على تفصيل على غيره؛ نحو (أحمدُ طِفلًا أجلّ من عليٍّ كَهْلًا).
(انظر: شرح التّسهيل ٢/٣٢٤، وشرح الكافية الشّافية ٢/٧٣٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٥٧٥ وما بعدها).

(١) انظر: المقتضب ٤/١٢٣، والأصول في النحو لابن السراج ١/٢١٦، والإيضاح العضدي ص٢٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/١٤٦، ٤٨٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٥٢، والبديع في علم العربية ١/١٩٦، والتذييل والتكميل ٩/١٨٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٤.

علَّة الافتراض:

احتجوا لذلك من وجهين[1]:

الأول: إن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه إلا ومعه (قَدْ)؛ لأنها تُقَرِّبه إلى الحال.

والثاني: إنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه: (الآن) أو (الساعة) نحو: (مررت بزيد يضرب)، و(نظرت إلى عمرو يكتب)؛ لأنه يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالًا.

الواقع اللغوي:

بالنظر إلى الواقع اللغوي وجدنا شواهدَ من القرآن والشعر توحي بمجيء الجملة الماضوية الواقعة حالًا غير مقترنة بـ (قد)، ومن ذلك ما ورد في القرآن المجيد:

- من قول ربِّنا - سبحانه -: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[2].
- وقوله-تعالى-: ﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[3].
- وقوله-تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[4]، والدليل على صحَّة ذلك: قراءةُ يعقوب الحضرمي: (حَصِرَةً) بتاءٍ منصوبةٍ منوَّنةٍ[5].

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٥٤، والمقاصد الشافية ٣/٥١٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٨).

(٣) سورة يوسف، من الآية (٦٥).

(٤) سورة النساء، من الآية (٩٠).

(٥) انظر القراءة في: مفردة يعقوب الحضرمي لابن شريح الرعيني ص١١١، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل لسليمان بن نجاح ٢/٤٠٩، وتحبير التيسير لابن الجزري ص٣٤١، وشرح طيبة النشر للنويري ٢/٢٧٤.

ومن الشعر:

- قول امرئ القيس:

له كَفَلٌ كَالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى إِلَى حارِكٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمُذَأَّبِ(١)

فـ (لَبَّدَهُ) فعلٌ ماضٍ مثبتٌ، وهو في موضع الحال من غير (قَدْ).

- وقوله أيضًا:

إِذا التَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُها نَسيمَ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ(٢)

فـ (جَاءَتْ) فعلٌ ماضٍ مثبتٌ، وهو في موضع الحال من غير (قَدْ).

- وقول أبي صخر الهذلي:

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطرُ(٣)

فـ (بَلَّلَهُ) فعلٌ ماضٍ مثبتٌ، وهو في موضع الحال من غير (قَدْ)، وغير ذلك كثيرٌ، واعتمادًا على هذه الشواهد ذهب الكوفيون والأخفش(٤) إلى عدم لزوم (قَدْ) قبل الفعل الماضي الواقع حالًا.

---

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو في (ديوانه ط/ دار المعارف ص٤٧)، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧١، والتذييل والتكميل ٩/ ١٨٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٠٩.
والكَفَل: العجز، والدعص: الكثيب الصغير، ولبَّده الندى: باشره الندى فتلبد ولم يتساقط، والحارك من الفرس: فروع الكتفين وهو أعلى الكاهل، والمراد الصدر، والغبيط: قتب الهودج، والمذأب: الموسع.

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو في (ديوانه ط/ دار المعارف ص١٥)، والتذييل والتكميل ٩/ ١٨٧، ومغني اللبيب ص٨٠٣، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧/ ٢٩٠، وخزانة الأدب ٣/ ١٦٠.

(٣) البيت من الطويل، لأبي صخر الهذلي، وهو في (شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧) بلفظ: (إِذَا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِها)، وفي: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٨، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٥، ومغني اللبيب ص٢٢٩، وائتلاف النصرة ص١٢٤.

صنيعة البصريين والفرَّاء مع هذه الشواهد:

لم يُسلِّم البصريون والفرَّاء بما أتى به الواقع اللغوي، وأوَّلوا كلَّ الشواهد الواردة في ذلك لئلَّا تهتزَّ قاعدتهم التي افترضوها، وقالوا: ما ورد من تلك الشواهد من غير (قد)، فإنه محمول على تقديرها، والمقدَّر كالمذكور مع قيام الدليل عليه، فلا فرق بينهما إلا بمقدار أنَّ أحدهما مذكور والآخر مقدَّر محذوف قد دُلَّ عليه(١).

- وخَرَّجُوا قوله تعالى-:﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾(٢) بأنَّ «المعنى – والله أعلم – وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها»(٣).

- وخَرَّجُوا قوله تعالى-:﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾(٤) على تقدير (قَدْ)، أي: (قَدْ رُدَّتْ)(٥).

وخرَّجُوا قوله – تعالى -: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(٦) على أنَّ (حَصِرَتْ) صفة لمحذوف، تقديره: (قومًا حصرتْ صدُورُهم)، فـ (قَومًا): نصب على الحال، و(حَصِرَتْ): صفتهم، وحذف الموصوف وأُبقيت صفته(٧).

وقد ردَّ ابن مالك هذا التخريج بأنه «تكلُّفُ شيءٍ لا حاجة إليه»(٨).

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي ص٢٧٧، وسر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٦/٢، ١٣/٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٨٩.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٨).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤/١.

(٤) سورة يوسف، من الآية (٦٥).

(٥) انظر: مغني اللبيب ص٢٢٩، وهمع الهوامع ٣٢٦/٢.

(٦) سورة النساء، من الآية (٩٠).

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣٧٣/٢.

أو أنَّهُ صفة لـ (قوم) المجرور في أول الآية وهو قوله-تعالى-: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾(١).

أو أنَّهُ خبرٌ بعد خبر، كأنه قال: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ﴾، ثم أخبر فقال: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(٢).

أو أنَّه محمولٌ على الدعاء لا على الحال على قول المبرِّد(٣).

أو أنَّه على تقدير: (قد حَصِرَتْ)(٤).

- وخَرَّجوا قولي امرئ القيس على تقدير (قَدْ) قبل الفعل الماضي(٥).

- وخرَّجُوا قول أبي صخر الهذلي بأنه إنما جاز ذلك؛ لأن التقدير فيه: قد بلله القطر، إلا أنه حذف لضرورة الشعر، فلما كانت قد مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها، ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي (قد) فإنه يجوز أن يقع حالًا(٦).

رؤية البحث:

يرى البحثُ أن لجوء جمهور البصريين ومن تابعهم من الكوفيين كالفراء إلى تقدير (قد) فيما جاء من الماضي غير مقترن بها تكلُّفٌ لا ينبغي أن يعوَّل عليه، ولا حاجة إليه لكثرة ما ورد بدون (قد)، والأصل عدم التقدير

(١) سورة النساء، من الآية (٩٠)، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٤/١، وخزانة الأدب ٢٥٥/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، ومعاني القراءات للأزهري ٣١٤/١.

(٣) انظر: المقتضب ١٢٤/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٣/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، والمحتسب ٢٥٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٤٦/٢، ١٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٢.

(٥) انظر: شرح القصائد العشر للتبريزي ص١١.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٧/١.

لا سيما فيما كثر استعماله؛ ولذا قال أبو حيَّان: «والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيفٌ جدًّا؛ لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»(١).

ثم إنَّ وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرَك بدونه(٢).

وأما احتجاجهم بأن (قد) تُقَرِّبُ الماضي من الحال افتراضًا منهم أن الجملة الحالية يجب أن تكون دالة دلالة زمنية على الحال؛ لأن جملة الحال في تصورهم لا بد أن تكون بمعنى الحال وفعلها حينئذ ينبغي أن لا يدل على غير معنى الحال، والماضي الخالي من (قد) موغل في المضي فلا يصح والحالة هذه أن يكون عماد جملة الحال، و(قد) حرف تحقيق، ومعنى ذلك أن الفعل بعدها محقق الوقوع فهو أقرب إلى معنى الحال لأنه للماضي القريب، فهذا يعني أن هناك خلطًا بيِّنًا بين الحال المراد منها (الزمن)، وبين الحال النحوية المراد منها (الوصف)، لأن معنى الحال هنا غير معناها هناك في الأفعال، فهي هنا وصف فضلة منصوب توصف به الهيئة، ولا مدخل لمعنى الزمن فيها من أي وجه؛ لذا ردَّ ابنُ مالكٍ ذلك بأن «دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله-تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ

(١) التذييل والتكميل ١٨٩/٩، وانظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٥٥٩/١، والمقاصد الشافية ٥١٦/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٢، والمقاصد الشافية ٥١٦/٣، وتمهيد القواعد ٢٣٤٥/٥.

﴿ٱلْأَحَادِيثِ﴾[1]، بل كما استغنى عن تقدير (قد) مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتًا أو خبرًا»[2].

ولو كان الماضي معنًى لا يقع حالًا إلا وقبله (قَدْ) مقدَّرة لامتنع وقوع المنفي بـ (لم) حالًا، ولكان المنفي بـ(لمَّا) أولى منه بذلك؛ لأن (لم) تنفي (فَعَلَ)، و(لمَّا) تنفي (قد فَعَلَ)، وهذا واضح لا ريب فيه[3].

ثم إن الأصل عدم التقدير، مع استقامة المعنى.

لهذا كلِّه يرى البحثُ أنَّ كثرة الشواهد التي أثبتها الواقعُ اللغويُّ كثرةً توجب القياس، ويبعد فيها التأويل، قد أفقدت افتراض البصريين والفراء صرامته، ولا وجود لمبرر مقنع يمنع هذا التجويز، كما قرَّرَ ذلك المحققون من النحاة.

(١) سورة يوسف، من الآية (٦).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٣، وانظر: المقاصد الشافية ٣/٥١٦، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٤٥، والبهجة المرضية ص٢٩٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٣، والمقاصد الشافية ٣/٥١٦، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٤٥.

المبحث الثالث
صيغة المعمول من حيث الإعراب والبناء
بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي

بقي لنا أن نتعرَّض إلى صيغة المعمول من حيث الإعراب والبناء في افتراض النحويين ومطابقة الواقع اللغوي لما افترضوه من عدم مطابقته.

فالإعرابُ كما قال الإمامُ عبد القاهر الجرجاني: «هو مفتاح المعاني المغلقة في الألفاظ، وأنّه هو المُستَخرِج للأغراض الكامنة فيها، وأنّه هو المعيار الذي لا يتبيّن نُقصان كلامٍ ورُجحانهُ حتى يُعرَض عليه، و المقياسُ الذي لا يُعرَف صحيحٌ من سقيمٍ حتى يُرجَعَ إليه»(١).

ولهذا افترضَ البصريُّونَ فيه أنَّهُ أصلٌ في الأسماء، وأنَّ البناء أصل في الأفعال والحروف، وأيَّدهم الكوفيون في حكمهم على الأسماء والحروف، وخالفوهم في حكمهم على الأفعال، فجعلوا الإعرابَ أصلًا في الأفعال؛ ولكلٍّ حجَّتُهُ ودليله(٢).

ومع اتِّفاق البصريين والكوفيِّين على أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء، فإنَّ هناكَ بعض الأسماء خرجت عن هذا الأصل، فوردت في واقع اللغة مبنيةً، وقد أقرَّ النحويون بناءها وعللوه، وافترضوا لها القواعد التي تنص على وجوب بنائها، إلا أنها جاءت في بعض المواضع مخالفة لهذه القواعد، فوردت معربة، فأدَّى بهم ذلك إلى افتراض السبل من أجل بقاء هذه الصيغ

(١) دلائل الإعجاز، بتحقيق الشيخ محمود شاكر ص٢٨، بتصرفٍ يسيرٍ جدًّا.
(٢) انظر المسألة في: التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ص١٥٣، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ص٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٠، والتذييل والتكميل ١/ ١٢٢، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/ ٤٩٨، ٢/ ٣٥١، ٣٥٣، وهمع الهوامع ١/ ٦٢.

في داخل الإطار المقرر للقاعدة، وسنعرض ذلك من خلال النموذجين الآتيين:

اسم (لا) النافية للجنس:

الافتراض النحوي:

من أوجُهِ (لا) النافية: أن يُرادَ بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص، نحو قوله – تعالى –: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1]، وتسمى حينئذ تبرئةً؛ لدلالتها على البراءة من ذلك الجنس[2].

وهي تعمل النصب في الاسم بعدها، كما عملت (إنَّ)[3]، ولكن بشرط: أن يليها اسمها، وأن تكون داخلة على نكرة، وأن تكون هذه النكرة جنسًا[4].

ثم إن كان اسمُها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أُعرِبَ؛ بدليل التنوين، ولم يُبْنَ لوجهين: أحدهما: أنهم كرهوا أن يبنوا متعددات، والآخر: أن الإضافة أقوى خواص الأسماء، فقابلت ذلك التضمن، فرجع الاسم إلى أصله[5].

فإن كان اسمُها مفردًا بأن لم يكن مضافًا، ولا مُشَبَّهًا به، ولا مثنًّى، ولا مجموعًا جمع سلامة فُتِحَ آخِرُهُ، نحو: (لَا إلهَ إلا الله)، وافترَض البصريُّون[6] أنَّ هذه الفتحةَ فتحةُ بناءٍ على خلاف الأصل في الأسماء.

---

(١) سورة البقرة، من الآية (٢).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٢٧/٢، ومغني اللبيب ص٣١٣، وتعليق الفرائد ٩٣/٤، والتصريح ٣٣٦/١.

(٣) انظر: المقتضب ٣٥٧/٤، وأسرار العربية ص١٨٥، والجنى الداني ص٢٩٠، ومغني اللبيب ص٣١٣، وأوضح المسالك ٣/٢.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٧/١.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب ٤١٢/١.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ٢٧٤/٢، والمقتضب ٣٥٧/٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٦/١، وشرح الكافية للرضي ١٥٥/٢.

علَّة الافتراض:

وعلَّلوا لصحة افتراضهم هذا من وجوه[1]:

الأول: إن اسمها إذا كان مفردًا تضمن معنى الحرف (من)، وكان الأصل في التركيب (لا مِن رجلٍ)؛ لأنه جواب قائل قال: (هل من رجل في الدار؟)، فلما حذفت من اللفظ، وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف، فوجب البناء، وذهبوا إلى أن حذف الحرف (من) حدث استخفافًا، وقد قدروا الحرف (من) دون سائر الحروف لأنهم رأوا أن الحرف الذي يؤكد به النفي هو (من)، فأوجبوا تقديرها.

والثاني: إنهم رأوا أنَّ (لا) واسمها المفرد مركبان كتركيب (خمسةَ عشرَ)، أي: إنهما بمنزلة اسم واحدٍ؛ لذا وجب بناء اسمها.

والثالث: أنَّ (لَا) لما كَانَت مشبهة بالحروف فِي الْعَمَل، وَكَانَت الْحُرُوف مشبَّهة بِالْفِعْلِ وَصَارَت فرعًا للفرع، فضعفت، فَجعل الْبناء فِيهَا دَلِيلًا على ضعفها.

وعلل أبو البركات الأنباري[2] بناء اسمها على حركة الفتح دون غيرها، من حيث إن الفتح أخف الحركات.

الواقع اللغوي:

بالرجوع إلى الواقع اللغوي وجدنا بعضَ الشواهد التي تخالف ما افترضه النحاة من وجوب بناء اسم (لا) المفرد، ومن ذلك قول عمرو بن قعاس المرادي:

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٧٤، والمقتضب ٤/٣٥٨، وعلل النحو لابن الوراق ص٤٠٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٣، وأسرار العربية ص١٨٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٦٧، وأمالي ابن الحاجب ١/٤١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٦٣.

(٢) انظر: أسرار العربية ص١٨٥، والإنصاف ١/٣٦٧.

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[1]

فوردَ اسمُ (لا) النافية للجنس في البيت معربًا، وهو قوله: (رَجُلًا).

ومثله قول جرير:

فَلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لتَيْمٍ ولا جَدًّا إذا ازدَحَمَ الجُدُودُ[2]

صنيعة البصريين مع هذه الشواهد:

أمَّا بيت عمرو بن قعاس، فاختلف البصريُّون في تخريجه:

فذهب الخليل[3] إلى أنَّ (رجلًا) منصوب على إضمار فعل، و (أَلَا): حرف تحضيض، والتقدير: (ألا تروني رجلًا)، وهذا يعني أنه لم يجعل (لا) في التركيب نافيةً للجنس.

أما يونس والأخفش[4]، فذهبا الى أنه اسم (لا) النافية للجنس جاء منصوبًا اضطرارًا.

---

(١) البيت من الوافر، لعمرو بن قعاس المرادي، وهو منسوبٌ إليه في: خزانة الأدب ٣/٥٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/٩٤، وهو من أبيات الكتاب ٢/٣٠٨، والأصول في النحو ١/٣٩٨، وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧١، وشرح الكافية للرضي ١/٤٦٩.

(٢) البيت من الوافر، لجرير يهجو به عمر بن لجأ التيمي، وهو في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ١/٣٣٢، والكتاب ١/١٤٦، والأصول في النحو ١/٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٧٠، وخزانة الأدب ٣/٢٥.

يقول: فلم تجد لقبيلتك شيئًا تفخر به، ولا كان لها حظ في علو المرتبة؛ ولم تجد جدًّا، شريفًا تفخر به إذا ما فاخرت الناس بجدودهم.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٠٨، والأصول في النحو ١/٣٩٨، وأمالي ابن الحاجب ١/١٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٧١، والجنى الداني ص٣٨٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٠٨، والأصول في النحو ١/٣٩٨، وأمالي ابن الحاجب ١/١٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٧١، والتذييل والتكميل ٥/٣٠٦، والجنى الداني ص٣٨٢.

وأمَّا بيت جريرٍ فخُرِّجَ النَّصبُ فيه على تقدير فعلٍ متعدٍّ إليه بنفسه في معنى الفعل الظاهر، والتقدير: فلا ذكرتُ حسبًا فَخَرْتَ به، (ولا جدًّا): معطوف على قوله: (حَسَبًا)(١).

أو: أن تكون (لا) للنفي، ونُوِّنَ (الحَسَبُ) اضطرارًا(٢).

رؤية البحث:

بالنظر إلى افتراض البصريين والواقع اللغوي، وبالتدقيق في كلام إمام النحاة سيبويه، نجد أنه يرى أن (لا) النافية للجنس ناصبة لاسمها، فالاسم بعدها سواء أكان مفردًا أم مضافًا أم شبيهًا بالمضاف مُعرَبٌ لا مبنيٌّ، وهذا يتضح من قوله: «(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر»(٣).

ويؤيِّدُ هذا قولُ ابن الحاجب: «نقل بعض الطلبة عن سيبويه أنه قال: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ) مُعْرَبٌ»(٤)، وهو قول الزَّجَّاج وأبي سعيد السيرافي والكوفيين أيضًا(٥).

وعليه فإنَّ البحثَ يرى قوة مذهب سيبويه من أجل اطراد باب نصب (لا) لاسمها بمختلف أنواعه، ولا داعي لجعل هذا الحرف ينصب ما بعده وهو اسمه تارة، ويبنى تارة أخرى وهو اسمه أيضًا، والكلمة قبل هذا وذاك

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٧/١، ٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧١/١، وخزانة الأدب ٢٥/٣.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٢٧٤/٢.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٨٨٣/٢.

(٥) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٦/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص١٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٤/١.

واحدة وهي متمكنة في الإعراب وليست مبنية، ثم إننا لم نجد ناسخًا من النواسخ عمل في اسم معرب هذا العمل بحيث ينتصب بعده تارة ويبنى تارة أخرى، فأن تحمل على أخواتها مع إمكان ذلك أولى من إفرادها بحكم غريب.

والناظر إلى واقع صيغة اسم (لا) النافية للجنس المفرد من حيث اطراد مجيئه على حركة بناء واحدة، وإلى واقع حالة الاسم المبني في النحو العربي من الوجه العام المتمثلة بحدِّهم له بأنه «ما شابه الحرف شبهًا قويًّا، يُدنيه منه في وضعه أو معناه أو استعماله أو افتقاره أو إهماله أو لفظه»[1]، يجد أنَّ هذه الصفات تحتم على الكلمة الموصوفة بها أن تكون جامدة من حيث الشكل الحركي الذي تلتزم به، وهذا يعني أن التزام الكلمة بحركةٍ ما باطرادٍ في واقع الاستعمال اللغوي دالة على أنها مبنية، فتلزم حالةً واحدةً مهما تعددت العوامل الداخلة عليها.

فالتزام الاسم بحركة معينة، هي أمارة البناء الرئيسة، والذهاب إلى إعرابه يؤدي إلى الخلط بين ما هو مبني، وما هو معرب، فيؤثر في قاعدة البناء.

والأجدر التماس الطريق الأسهل، الذي يتم به الحصول على أكبر قدر ممكن من السلامة على القاعدة النحوية، وحمايتها من التضارب، والاختلاف، والابتعاد عن اضطراب الأحكام.

ولعل الحكم على اسم (لا) النافية للجنس المفرد بالبناء، وتجويز مجيئه معربًا كما أثبتت ذلك الشواهد، يعدُّ من أفضل الطرق وأسهلها بدلًا من الأحكام المتناقضة، والتقديرات التي تحتم على النحويين الابتعاد عن واقع اللغة، وإن كان التجويز من الأحكام المخلَّة بما تفترضه القاعدة؛ إذ يتسبب في إضعافها، ولكن ليس بذلك القدر الكبير الذي ينشأ جرَّاء اتخاذ المسالك الأخرى المتكلَّفة.

(١) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص١٦٣.

العدد المركب:

الافتراض النحوي:

افترض النحويون[1] في الأعداد المركبة من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) بناءَ الجُزأَين على الفتح، باستثناء (اثني عشر)؛ فإنها مُعرَبة.

عِلَّة الافتراض:

علَّلَ النحويُّون[2] هذا البناء بأنَّ الأصل في (أحدَ عشرَ): (أحدَ وعشرَ)، فلما حذف حرف العطف وهو الواو، ضُمِّنا معنى حرف العطف، فلما تضمَّنا معنى الحرف؛ وجب أن يُبنَيا، وبُنيا على حركةٍ؛ لأنَّ لهما حالة تمكُّن قبل البناء، وكان الفتح أولى؛ لأنه أخف الحركات؛ وكذلك سائرها.

كما عللوا حذف (واو) العطف من العدد المركب حملًا على العشرة، وما قبلها من الآحاد، لقربها منها، لتكون على لفظ الأعداد المفردة، وإن كان الأصل هو العطف، والذي يدل على ذلك أنهم إذا بلغوا إلى العشرين ردُّوها إلى العطف لأنه الأصل، وإنما ردوها إذا بلغوا إلى العشرين لبعدها عن الآحاد[3].

وعلَّلوا عدم بناء (اثْنَيْنِ) في (اثْنَيْ عَشَرَ) لوجوه:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٦٠، والأصول ٢/٤٢٦، واللامات للزجاجي ص٥٥، وعلل النحو لابن الوراق ص٤٩٤، والبديع في علم العربية ٢/٣٠٤، والتذييل والتكميل ٧/٢٧٣، ٩/٣١٣، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢/٩٠٨، وسفر السعادة ٢/٨٥٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٨٧، وعلل النحو لابن الوراق ص٤٩٤، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣١٩، وأسرار العربية ص١٦٨، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٤٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٤، ٤/١٦، والتذييل والتكميل ٩/٣١٣، والمقاصد الشافية ٦/٢٦٦.

(٣) انظر: أسرار العربية ص١٦٨.

أحدها: أن علم التثنية فيه، هو علم الإعراب، فلو نزعوا منه الإعراب؛ لسقط معنى التثنية(١).

والثاني: أن إعرابه في وسطه، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك؛ فوجب أن يبقى على ما كان عليه(٢).

والثالث: ما ذكره ابن الخباز من أنهم لم يبنوا (اثني عشرَ) لأنه لا نظير له؛ إذ ليس لهم مركَّبٌ صدره مثنى(٣).

وذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني(٤) إلى أن (اثني عشرَ) أُعرب من بين الأعداد المركبة؛ ليدلَّ على أن الأصل في هذه الأعداد الإعراب، أما سبب اختصاص هذا العدد بالإعراب من بين الأعداد الأخرى فلا يجب أن يُعَلَّل، لأن الغرض الدلالة على الأصل، فيجب أن يُعربَ واحدٌ من الباب.

وعلَّلوا بناء (عَشَرَ) لوجهين(٥):

أحدهما: أن يكون بُني على قياس أخواته؛ لتضمنه معنى حرف العطف.

والثاني: أن يكون بُني؛ لأنه قام مُقام النُون من (اثنين)، فلما قام مُقام الحرف، وجب أن يُبنى، وليس هو كالمضاف، والمضاف إليه؛ لأن كل واحدٍ من المضاف والمضاف إليه، له حكم في نفسه، بخلاف (اثْنَيْ عَشَرَ)، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربتُ اثْنَيْ عشرَ رجلًا) كان الضرب واقعًا بالعشر والاثنين، كما لو قلت: (ضربتُ اثنين)، ولو قلت: (ضربتُ غلامَ زيدٍ) لكان

(١) انظر: أسرار العربية ص١٦٨.
(٢) انظر: أسرار العربية ص١٦٨.
(٣) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص٤٣٧، والتذييل والتكميل ٣٢١/٩، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٦/١.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٣٦/٢، ٧٣٧.
(٥) انظر: أسرار العربية ص١٦٨.

الضرب واقعًا بالغلام دون زيد؟ فلهذا، قالوا: إن العشر قام مُقام النون، وخالف المضاف إليه.

الواقع اللغوي:

مع ما افترضه النحويون في الأعداد المركبة من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) من بناء الجُزأَين على الفتح، باستثناء (اثني عشر)، فإنه قد وردت بعض النصوص في الواقع اللغوي مُعربةً مخالفةً صيغةَ البناء المفترضة، ومن ذلك قراءة بعضهم[1]: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشَرَ﴾[2]، حيثُ ورد فيها العددُ المركَّبُ معربًا على الأصل[3].

كما وردَ العددُ المركَّبُ في بعض لهجات العرب[4] مضافًا معربًا، فقد حكى الفرَّاءُ أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العُقَيلي: (ما فعلتْ خمسةُ عشرِكَ؟) بإضافة صدره إلى عجزه[5].

ويقولون: (هذه خمسةُ عَشَرِكَ)، ووصفها سيبويه بأنها لغة رديئة[6]؛ لأن الاسم الثاني جاء معربًا في هذه اللهجة.

وورد أيضًا قولُ الشاعر:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ[7]

---

(١) هما ابن عباس، وابن قطيب. (انظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٦٥، وشواذ القراءات للكرماني ص٤٩٢).

(٢) سورة المدثر، الآية (٣٠).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٨/٥.

(٤) انظر: الأصول في النحو ١٤٠/٢، وارتشاف الضرب ٧٥٩/٢، ٧٦٠، والتذييل والتكميل ٣١٥/٩، ٣٢٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٨٢/٣، وارتشاف الضرب ٧٦٠/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٥/٩، والمساعد ٨١/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٢٩٩/٣.

(٧) البيت من الرَّجز، أنشده نُفَيع بن طارق للجاحظ في: كتاب الحيوان للجاحظ ٥٦٦/٦، وأنشده العكلي أبو ثروان للفراء في: معاني القرآن ٣٤/٢، ٢٤٢، وهو في: التصريح ٤٦٤/٢، وخزانة الأدب ٤٣٢/٦. =

فجاء العدد المركب (ثماني عشرة) مضافًا معربًا.

وردَّه البصريون، وعدُّوه من الضرورة[1]، وخرجوه على أنه من باب إضافة (بنت) إلى العدد المركب، لا إضافة (ثماني) إلى (عشرة)[2]، وقد منعوا ذلك استنادًا إلى قاعدتهم التي توجب بناء العدد المركب؛ لأنهم رأوا أن الاسمين لما رُكِّبا دلَّا على معنى واحد، والإضافة تبطل ذلك المعنى، من حيث إنك إذا قلت: (قبضت خمسةَ عشرَ) من غير إضافة دلَّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفتَ فقلتَ: (قبضتُ خمسةَ عشرٍ) دلَّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت: (قبضت مالَ زيدٍ) فإن المال يدخل في القبض دون زيد... فلما كانت الإضافة تبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا يجوز[3].

رؤية البحث:

يرى البحثُ أن حجَّة البصريين المعتمدة على المعنى في أن الإضافة تمنع دخول المضاف إليه في الحدث الواقع على المضاف، حجةٌ ليست من القوة بمكانٍ بحيث يستحق الجزم بعدم جواز الإضافة، فالمنتهج نهج البصريين في الاحتكام إلى المعنى من خلال الأمثلة التي احتجوا بها يجد أن الحدث وقع على كِلا الاسمين في مثالهم: (قبضتُ مالَ زيدٍ)؛ إذ إن الإضافة تجعل من المتضايفين اسمًا واحدًا[4]، كما يجعل البناء الاسمين اسمًا واحدًا، فالإضافة اجتلبت للمضاف معنى تخصيصيًّا يستحيل ظهوره من غير الإتيان بالمضاف إليه ؛ لذلك فإن الاسمين المتضايفين جُعلا في تركيبٍ محدود ذي دلالة

= والعناء: التعب، والشِّقوة: الشقاء، والحِجَّة: السَّنة.

والشاهد فيه قوله: (بنت ثماني عشرةٍ)، حيث أضيف الجزء الأول من الأعداد المركبة إلى العشرة، فقال عشرة بالجر والتنوين.

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٤٣٣، والتذييل والتكميل ٣١٤/٩، وهمع الهوامع ٢٥٦/٣.

(٢) انظر: الإنصاف ٣١١/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٣١٠/١.

(٤) انظر: المسائل السفرية في النحو لابن هشام ص٣٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٨٩/٣.

واحدة، فإجازة إضافة العدد المركب في ضوء مثال البصريين (قبضت مالَ زيدٍ) ممكنة غير ممتنعة ؛ لأن الاسم في حال الإضافة يكتسب دلالة تخصيص يكون مفتقرًا إليها في حال إفراده، وهذه الدلالة هي محصلة الإضافة.

فلو طرح على وفق منهج البصريين في الاحتجاج المثال الآتي: (قبضت سبعةَ دراهمَ)، فهل يعني هذا أن القبض وقع على السبعة دون الدراهم؟ الجواب: لا؛ لأنَّ القبض وقع على الدراهم السبعة ، وهذا يسوغ القول بأن قولهم: (قبضت مال زيد)، يمكن أن نستنتج منه أن القبض وقع على (زيد) من جهة ماله ؛ لأن ما يشتمل عليه (زيد) هو المال.

ومن هنا ندرك عدم تمكُّن رأي البصريين في الوجاهة، بحيث يجبر الناظر إليه على الاستسلام له، والقطع بصحته، ولكنهم كانوا يسلكون كلَّ مسلكٍ للدفاع عن ما افترضوه من وجوب بناء الأعداد المركبة، ورفض كل ما جاء مخالفًا له.

أما الكوفيون فلم يروا بأسًا من جواز مجيء العدد المركب مضافًا معربًا، إذعانًا منهم لتلك النصوص التي أثبتها الواقع اللغوي، خصوصًا أن مثل هذا التجويز لا يؤثِّرُ تأثيرًا كبيرًا على القاعدة النحوية، كما أنه مخصوص بموضع معين، وصيغة محدودة.

وبعد هذا التطوافِ مع تلك النماذج التي وقفنا معها في بحثنا هذا ظهر لنا أنَّ أغلب ما افترضه النحاة في صيغ المعمولات كان ينقضه الواقع اللغوي، مما ألجأ النحويين إلى سلوك مسالك التأويل فيه ليسلم لهم افتراضهم الأول، مما أدى إلى الجنوح والابتعاد عن الواقع اللغوي المشهود، ولو أنهم توسَّعوا شيئًا ما في القاعدة التي افترضوها لما حدث هذا التعقيد والاضطراب في الدرس النحوي، خاصَّةً وأن أغلب هذه الإجازات لا تشكل أثرًا سلبيًّا على بعض الافتراضات التقعيدية؛ لأنها تكون خاصة ببعض جزئيات المعمول دون التركيب العام للجملة، ودون خروج صيغة المعمول عن البنية العامة التي تميزها كاسميتها أو فعليتها، أما إطلاق التجويزاتِ التي تؤثر في صيغة البنية العامة فهي – بلا شك– ذات تأثير سلبي على القاعدة النحوية.

الخاتمة

الْحَمد لله الَّذِي ذلَّل صعاب علوم العربية لعلماء الْأمة، وحفظها بأساطين النحاة وجهابذة الْأَئِمَّة، فتتبعوها من الأفواه والصدور، وخلَّدوها للمتأخرين من الْأمة فِي الأوراق والسطور، واستنبطوا القواعد التي تعصم اللسان من الوقوع في الأخطاء على مرِّ الدهور، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد البشير النذير، والسراج المنير وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد،

فإنَّ من أهمِّ ما أسفرَ عليه البحث من نتائج ما يأتي:

أوَّلًا: تشكِّل افتراضات النحاة رُقعةً واسعةً في الدراسات النحوية، انطلاقًا من مفهومها العام الذي يدخل تحته الوجوب متمثِّلًا في القواعد النحوية المنصوص عليها في النحو العربي، ويدخل تحتها أيضًا التقدير متمثِّلًا في طرائق النحويين في تطويع الظواهر اللغوية الشاذة لتلك القواعد وتعليل أحكامها، إضافةً إلى تصور أصول المفردات والتراكيب.

ثانيًا: الافتراض النحوي له ارتباطٌ قويٌّ بالافتراض المنطقي الذي يثبِّت القاعدة، ويدعمها بالعلل العقلية، حفاظًا على القاعدة من أن تُصابَ بهزَّةٍ أو خدشٍ.

ثالثًا: للافتراض النحويِّ جانبان: أحدهما إيجابيٌّ، يتعلَّق بإحكام القاعدة، والمحافظة على سلطانها، واحتوائها عددًا غير قليل من أجزاء الظاهرة اللغوية، وجانبٌ سلبيٌّ يتعلَّق بالنحوي نفسه، حين يذهب بها المذاهب البعيدة ويجعلها غاية وهدفًا عند إيرادها في مصنفات النحو، فتكثر الآراء الاجتهادية القائمة على أساس الفرض، فينتج عن ذلك ضرورة تعدد الخلافات النحوية في المسألة الواحدة، مما يؤدي إلى صعوبة الدرس النحوي،

وتترجح كفة أحد الجانبين على كفَّة الآخَر بمقدار ما يؤديه من خدمة للدرس النحوي، انسجامًا مع الغاية المطلوبة منه، التي تتجلى في خدمة اللغة ومعرفة سبل النطق بمفرداتها، وتراكيبها على وفق ما ورد عن العرب.

رابعًا: إطلاق الأحكام التعسفية على الكثير من النصوص اللغوية الواردة عن العرب وغير المتوافقة مع فرضية القاعدة النحوية كالغلط والضعف والقبح والضرورة ، تكمن سلبيَّتُهُ فيما يترتب عليه من أثر في اضعاف القاعدة النحوية.

خامسًا: إطلاق النحويين افتراضهم في القاعدة النحوية، والتزامهم بتطبيقها على أجزاء الظاهرة اللغوية ألجأهم إلى استحداث فرضيات جديدة وظيفتها المحافظة على الفرضية الأم المتمثلة بالقاعدة النحوية؛ كافتراضهم وجوب تعريف بعض صيغ المعمولات أو وجوب تنكيرها، فقد ألجأهم مخالفة الواقع اللغوي لها إلى ابتكار افتراضات أخرى كالتقدير والتقديم والتأخير ليسلم افتراضهم الأول، فنتج عن هذا الابتعاد عن الواقع اللغوي؛ لأن معظمها لا يستند إلى الواقع اللغوي، وإنما يعتمد على أخيلة النحويين.

سادسًا: تعدد افتراضات التعليل النحوي من أجل تعضيد فرضية القاعدة، أدَّى إلى تراكم هذه التعليلات، ومن ثمَّ تعقيد الدرس النحوي.

سابعًا: تعدد التوجيهات النحوية في بعض الصيغ التي وردت مخالفة لفرضيات القواعد النحوية، واختلاف النحويين في ذلك، ولاسيما في الصيغ التي وردت في اللغة بوجهين مختلفين، إضافةً إلى تعدد توجيهاتهم في المسألة الواحدة، كل ذلك أدى إلى تراكم الآراء، ومن ثم تعقيد الدرس النحوي.

ثامنًا: بعض قواعد الصيغ قد ألجأت النحويين إلى اتخاذ مسلك التأويل، كتأويل المعرفة بالنكرة، والجامد بالمشتق، والاسم بالظرف، وذلك

كله كان نتيجة لتمسكهم بفرضيات القواعد المقررة في بعض الصيغ، مما أدى إلى الجنوح، والابتعاد عن الواقع اللغوي المشهود.

تاسعًا: الحكم بإجازة بعض الصيغ المخالفة لفرضية قاعدة الصيغة المقررة، لا يشكل أثرًا سلبيًّا على بعض الفرضيات التقعيدية؛ لكونها خاصة ببعض جزئيات المعمول دون التركيب العام للجملة، ودون خروج صيغة المعمول عن البنية العامة التي تميزها كاسميَّتها أو فعليتها، أما إطلاق التجويزات التي تؤثر في صيغة البنية العامة فهي – بلا شك– ذات تأثير سلبي على القاعدة النحوية.

عاشرًا: قد يلجأ النحويون إلى مفهوم قلب القاعدة في بعض الصيغ التي وردت بعكس فرضية القاعدة المقررة، وتخريجها على أساس النظر إلى النوع المادي الذي تدل عليه اللفظة بوصفه مسوغًا لهذا القلب.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

مصادر البحث [1]

أولاً : القرآن الكريم .

ثانيًا : المخطوطات والرسائل الجامعية :

- شرح كتاب سيبويه للرماني، جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه، تحقيق/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

ثالثًا : المطبوعات :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي، ت/ ٨٠٢هـ، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إخبار العلماء بأخيار الحكماء، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى - ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت/ ٢٧٦هـ، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الأولى ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د/ فخر صالح قباوة ، دار الجيل - بيروت ، ط/ الأولى ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ت/ ٧٤٣هـ، تحقيق د/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

---

(١) مرتبة هجائيًّا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إن وجدت.

- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق/ عبد الإله نبهان وآخرين ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ، الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / زهير غازي زاهد، ط/ عالم الكتب - لبنان، الطبعة الثالثة - ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني المشهور بقوام السنة، تحقيق د/ فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، ط/ ١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن المسمى بـ (الجواهر) ، لجامع العلوم الباقولي ، تحقيق ودراسة : إبراهيم الإبياري ، الناشرون : دار الكتاب المصري – القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الأعلام ، للزركلي ، ت/ ١٤١٠هـ ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت ، الخامسة.
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق/ مصطفى السقا، د/ حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق/ د. فخر صالح سليمان قدارة ، ط/ دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت.
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، ط/ دار المأمون للتراث، الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاّد النحوي ت/ ٣٣٢هـ تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، ط/ دار الفكر – دمشق .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، ط/ الخامسة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/ الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت/ ٣٧٧هـ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط/ الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، بتحقيق: د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، ط/ الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت/ ٣٣٧هـ، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، ط/ السادسة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت/ ٣٢٨هـ، تحقيق/ محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربية، لأبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: د. صالح حسين العايد، ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢١هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، ت/ ٩١١هـ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق/ مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ – ١٤٢٢هـ.

- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع، تحقيق/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط/ جامعة أم القرى، الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط/ عيسى البابي الحلبي.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ت/ ٦١٦هـ تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط/ الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، ط/ دار الكتاب العربي، الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط/ دار القلم - دمشق، الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بمصر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط/ الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ت/ ٨٢٧هـ، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل جامعية راجعتها: مجموعة بحوث الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، ط/ ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق/ أ.د/ علي فاخر، وأ.د/ جابر البراجة وآخرين، دار السلام - القاهرة، ط/ ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (شرح كتاب سيبويه) لابن خروف - ت د/ خليفة محمد خليفة بديري - منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي - ليبيا - ١٩٩٥م.
- التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني، ت د/ فخر صالح قداره - ط/ دار الجيل - بيروت - الأولى - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: أ. د فايز زكي دياب، دار السلام، ط/ الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ط/ الأولى ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفي سنة ٣٤٠هـ- حققه وقدم له د/ علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة-بيروت، ط/ ٥ - ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق / د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط/ دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م
- حاشية يس على تصريح الأزهري، للشيخ يس بن زين الدين العليمي - القاهرة، بدون تاريخ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت/ ٣٧٧هـ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ ٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، ط/ عالم الكتب - بيروت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق/ د. أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم - دمشق، الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرَّب عبارته الفارسية : حسن هاني فحص، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/ الخامسة.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي، ط/ دار صادر- بيروت، الأولى: ١٩٩٨م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق/ د. محمد يوسف نجم، دار صادر – بيروت، ط/ ٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- ديوان تأبَّط شرًّا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، ط/ دار الغرب الإسلامي، الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- ديوان حسان بن ثابت (رضي الله عنه)، تحقيق/ د. وليد عرفات، ط/ دار صادر – بيروت، ٢٠٠٦م.
- ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ط/ الثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.
- ديوان أبي قيس صفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي، دراسة وجمع وتحقيق د/ حسن محمد باجوده، ط/ مكتبة دار التراث – القاهرة.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/ الثانية.
- رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق د/ وليد محمد السراقبي، ط/ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الأولى – ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / د. حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- سفر السعادة وسفير الإفادة، للإمام علم الدين السخاوي، ت/ ٦٤٢هـ، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، دار صادر – بيروت، ط/ الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط/ الثانية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- سنن ابن ماجه ، بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط/ دار الفكر – بيروت .
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، ط/ عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية – بيروت، الأولى – ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، تحقيق/ محمد الرَّيح هاشم ، دار الجيل – بيروت، ط/ الأولى ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
- شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، ت/ ١٠٩٣هـ، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، ط/ الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، ت/ ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن معط ، لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق : د/ علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي – الرياض ، ط/ الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط/ الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق / د. صاحب أبو جناح ، بغداد ١٩٨٢م.
- شرح الدروس في النحو، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي ت/ ٥٦٩هـ تحقيق د/ إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة، ط/ الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، علق عليه وكتب حواشيه/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، للطوسي، تحقيق/ د. إحسان عبَّاس، ط/ الكويت، ١٩٦٢م.
- شرح شذور الذهب، لشمس الدين الجوجري، تحقيق/ نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى – ١٤٢٣هـ.

- شرح شواهد المغني، للسيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل بتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، ط/ بدون، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي القاسم محب الدين النويري، تحقيق: د/ مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط/ العشرون، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، ت/ ٦٨٨هـ، تحقيق / يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لابن القوَّاس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: د/ علي الشوملي، ط/ دار الأمل - الأردن، الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط/ ١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع، لابن بَرهان العكبري، ت/ ٤٥٦هـ، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق/ د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح مقامات الحريري، لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ت/ ٤٦٩هـ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، الكويت، ط/ الأولى، ١٩٧٦م.
- شعر عبد الله بن الزَّبِير الأسدي، جمع وتحقيق د/ يحيى الجبوري، ط/ دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- شعر هُدْبَة بن الخشرم العذري، صنعة د/ يحيى الجبوري، ط/ دار القلم - الكويت، الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- شواذ القراءات، لأبي نصر الكرماني، تحقيق/ د. شمران العجلي، ط/ مؤسسة البلاغ - بيروت.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط/ الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت/ ٣٨١هـ، تحقيق: د/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط/ مكتبة الرشد - الرياض.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابي، ط/ دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- غريب القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق/ أحمد صقر، ط/ دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق/ د. ممدوح محمد خسارة، ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، ط/ الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، تحقيق/ د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط/ الأولى - ٢٠١٠م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار الفكر العربي - القاهرة، الثالثة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/ الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وطبعة بولاق ١٣١٦هـ.

- كتاب الاختيارين، للأخفش الأصغر، تحقيق/ د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط/ ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- كتاب الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- كتاب العدد في اللغة لابن سيده، تحقيق/ عبد الله بن الحسين الناصر وزميله، ط/ الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- كتاب اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق ، ط/ الثانية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد بن علي التهانوي ، تحقيق/ د. علي دحروج، مكتبة لبنان – ناشرون – بيروت ، ط/ الأولى ، ١٩٩٦م.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط/ مؤسسة الرسالة – الثانية ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .
- الكُنَّاش في النحو والصرف لأبي الفداء الملك المؤيد ، تحقيق : د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق/ د. عبد الإله النبهان ، ط/ دار الفكر – دمشق ، الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .
- اللمحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية ، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- اللمع ، لابن جني ، تحقيق د/ فائز فارس ، ط/ دار الكتب الثقافية – الكويت .
- لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق / عبد الله علي الكبير وزميليه ، ط/ دار المعارف .
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد حمد الزويّ - جامعة قاريونس - بنغازي، ط/ الأولى، ١٩٩٤م.
- مجالس ثعلب ، تحقيق/ عبد السلام هارون ، ط/ دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية.

- مجمع الأمثال، للميداني، ت/ ٥١٨هـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق/ علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح شلبي ، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، ت/ ٥٤٦هـ تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- المخترع في إذاعة سرائر النحو، للأعلم الشنتمري ، حققه د/ حسن هنداوي ، ط/ كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠٠٦م.
- المرتجل ، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق/ علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المسائل السفرية في النحو ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، ط/ دار عمار للنشر والتوزيع.

- المسائل والأجوبة، لابن تيمية، تحقيق/ أبي عبد الله حسين بن عكاشة، ط/ الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط/ الثانية ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- المسند، لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنَكَثي (ت ٣٣٥هـ)، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، ط/ مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت/ ٤٣٧هـ، تحقيق / د. حاتم صالح الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٥هـ.
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق/ د. عيد مصطفى درويش، ود. عوض القوزي، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، ط/ ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط، تحقيق / د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط/ ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة ، الثالثة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق / د. عبد الجليل شلبي ، ط/ عالم الكتب – بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية: د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني–لبنان–بيروت ١٩٨٢م.
- المعجم الفلسفي، صنعة لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، للدكتور/ أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط/ الأولى ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، ت/ ٦٨٠هـ، تحقيق: د/ عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، وزارة الثقافة والإعلام – بغداد، ط/ الأولى ١٩٩٩ – ٢٠٠٠م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط/ دار الفكر – بيروت ، الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .
- مفردة يعقوب الحضرمي لابن شريح الرعيني، تحقيق/ مهدي دهيم، ط/ كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٧هـ/ ١٤٢٨هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، تحقيق د/ علي بو ملحم ، ط/ مكتبة الهلال – بيروت، الأولى – ١٩٩٣م.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط/ ٦ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت/ ٧٩٠هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، ط/ الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود بن أحمد العيني، تحقيق/ د/ علي فاخر وآخرين، ط/ دار السلام – القاهرة، الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، الناشر : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ، ط/ الثالثة ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .
- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي، ت/ ٦٠٧هـ، تحقيق: د/ شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى بالقاهرة، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط/ الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق : د/ إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .